حوليات آداب عين شمس المجلد٤٦ (عدد يناير– مارس٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الطبقة الوسطى بين الوظيفية والماركسية
دراسة سوسيولوجية

أحمد أنور *

أستاذ علم الاجتماع المساعد– كلية التربية – جامعة عين شمس

المستخلص

أوضحت النظرية الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقي، فالمجتمع اللاطبقي أسطورة لم تتحقق أبدًا في تاريخ الإنسانية. أي أن اللامساواة حقيقة مقررة وضرورة وطيفية حتمية.

وأنكر علماء الاجتماع الوظيفيون تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية على أساس العلاقة بأساليب الإنتاج واستخدموا مفهوم التدرج الاجتماعي الذي يتضمن مراتب اجتماعية تعتمد على عوامل مثل الدخل والمهنة والتعليم وغيرها.

وتقرر الوظيفية انقسام المجتمع إلى مراتب اجتماعية على أساس الثروة والهيبة والمكانة والقوة، وهي ظاهرة مجتمعية سائدة في المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

وقد كانت هذه المقولات النظرية للوظيفية محاولات لتبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة وهو الوضع الاجتماعي الذي أفرزه عدم المساواة، ولذلك فهو محاولة لطمس الصراع الطبقي الذي تزايدت حدته في المجتمع الرأسمالي، بالإضافة إلى تجاهل الوظيفية لدور الميراث الاجتماعي الذي ينتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل إلى جيل، ولذلك ركزت الوظيفية على الإجماع القيمي الذي يغفل الصراع داخل المجتمع أو المصالح المتعارضة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المحتويات

- مقدمة.
- أولاً: الوظيفية والطبقات.
ماكس فيبر – لويد وارنر – تيودور جايجر
- ثانيًا: الوظيفية الجديدة والطبقة الوسطى
دارندورف – جولدثورب – كارشيدي – هونج وكو – كارولين هاو – بيربورديو.
- ثالثًا: الماركسية والطبقات.
- رابعًا: الماركسية والطبقة الوسطى
برنشتين وكاوتسكي – جرامشى – بولانتزاس – رايت – برابارا وجون اهرنيش
- خاتمة.
- المراجع.

مقدمة:

أوضحت النظرية الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقي، فالمجتمع اللاطبقي أسطورة لم تتحقق أبدًا في تاريخ الإنسانية. أي أن اللامساواة حقيقة مقررة وضرورة وطيفية حتمية.

وأنكر علماء الاجتماع الوظيفيون تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية على أساس العلاقة بأساليب الإنتاج واستخدموا مفهوم التدرج الاجتماعي الذي يتضمن مراتب اجتماعية تعتمد على عوامل مثل الدخل والمهنة والتعليم وغيرها.

وتقرر الوظيفية انقسام المجتمع إلى مراتب اجتماعية على أساس الثروة والهيبة والمكانة والقوة، وهي ظاهرة مجتمعية سائدة في المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

وقد كانت هذه المقولات النظرية للوظيفية محاولات لتبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة وهو الوضع الاجتماعي الذي أفرزه عدم المساواة، ولذلك فهو محاولة لطمس الصراع الطبقي الذي تزايدت حدته في المجتمع الرأسمالي، بالإضافة إلى تجاهل الوظيفية لدور الميراث الاجتماعي الذي ينتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل إلى جيل، ولذلك ركزت الوظيفية على الإجماع القيمي الذي يغفل الصراع داخل المجتمع أو المصالح المتعارضة.

وقد نقدت الوظيفية الجديدة بعض هذه المقولات، فقد أوضح دارندورف أن المسلمات الوظيفية الخاصة بالإجماع القيمي هي مسلمات تتحدث عن مجتمعات طوبائية، تخلو من الصراعات، ويؤكد دارندورف أن الصراع كامن في كل النظم الاجتماعية وأن هذا الصراع هو مصدر التغير في هذه النظم، فالتغير المستمر يعني الحضور الدائم لأشكال الصراع في المجتمع.

كما أوضح دارندورف أن ماركس لم يكن على صواب عندما نظر إلى الملكية بوصفها أساس الطبقة الاجتماعية فقد أدى انفصال الملكية عن العمليات الخاصة بالتحكم الفعلي في الموارد الإنتاجية ونمو الشركات المساهمة وفصل الملكية عن الإدارة إلى عدم مصداقية معيار التقسيم الطبقي بناء على ملكية أو عدم ملكية وسائل الإنتاج كما يصبح معيار موقع الفرد داخل علاقات الإنتاج غير ذات جدوى في تحديد وضعه الطبقي.

ويقرر الوظيفيون أنه مع انفصال الملكية عن الإدارة أصبحت علاقات السلطة وليس علاقات الملكية ذات دور مهم في تحديد الموقع الطبقي. لذا فإن الطبقات تتحدد بناء على مشاركتها أو عدم مشاركتها في ممارسة السلطة، وبذلك يتحدد الموقع الطبقي للطبقة الوسطى بناء على ممارسة أو عدم ممارسة السلطة.

وأوضحت الوظيفية أن البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي لم يشهد استقطابًا ثنائيًا بين البرجوازية والبروليتاريا وإنما نشأت واتسعت جماعات اجتماعية لم يأخذها ماركس بعين الاعتبار وهي الطبقة الوسطى التي تضم (العمال ذوي الياقات البيضاء والمديرون وغيرهم) ولم تصبح هذه الطبقة جزءًا من الطبقة البرجوازية ولا من الطبقة العاملة، وقد اتسعت الطبقة الوسطى بشكل متزايد.

وتعتبر الماركسية الطبقات هي جماعات من الناس تستولي إحداها على فائض أو جزء من ناتج عمل الأخرى بحكم اختلاف الموقع الذي تحتله كل منهما في نظام محدد

للإنتاج.

وتفضي المقولات الماركسية إلى تقسيم ثنائي للطبقات (طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة لا تملك) والأولى تشتري قوة عمل الأخرى والثانية مضطرة لبيع قوة عملها.

وقد رفض ماركس تعريف الطبقة على أساس المحكات التي كان يستخدمها المفكرون الوظيفيون، فقد قرر ماركس أنه لا يمكن التعرف على الطبقة على أساس مصدر الدخل أو على أساس الوضع الوظيفي للأفراد في عملية تقسيم العمل فهذه المحكات سوف تؤدي بنا إلى تقسيم الناس إلى عدد هائل من الطبقات، وفضلًا عن ذلك فإن استخدام مثل هذه المحكات سوف يؤدي إلى تداخل وضع تجمعات الأفراد في العملية الإنتاجية.

وترى الماركسية أن كل المجتمعات الطبقية يوجد بها صراع طبقي بين الطبقات المسيطرة أي تلك التي تملك وسائل الإنتاج المادية وبالتالي تكون لها السيطرة السياسية والقانونية والعسكرية والفكرية على الطبقات الخاضعة أو المستغَلة.

وطالما توجد ملكية خاصة لوسائل الإنتاج وطالما ينقسم الناس في المجتمع إلى من يملكون هذه الوسائل ومن لا يملكون سوى جهدهم يبيعونه لملاك وسائل الإنتاج الذين يستغلونهم فسيظل هناك عداء وصراع طبقي.

والماركسية لا تكتفي بتعريف الطبقات بالوضع والعلاقة بوسائل الإنتاج ولكن يضاف إليها شرط الوعي الاجتماعي بحقيقة الوضع الطبقي وتلك العلاقة وما يترتب عليها من تناقضات في المصالح بينهم وبين غيرهم من الناس وبالتالي ما يترتب على ذلك من سلوك في معترك الصراع الاجتماعي وهو ما يطلق عليه تعريف (الطبقة في ذاتها) وقد فرق ماركس بين (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة لذاتها) ولم يكتف بالتميز بين التعريفين، بل أنه ذهب في بعض كتاباته على التأكيد على البعد السياسي والأيديولوجي في تعريف الطبقة لدرجة يظهر فيها أن استخدام وصف (الطبقة) لا يكون مشروعًا إذا غاب البعد السياسي أو الأيديولوجي بل والبعد الحركي (حيث تنتظم الطبقة في حزب سياسي) وأن الصراع بين العمال والرأسمالية لا يكون صراعًا طبقيًا ما لم يتحول إلى صراع سياسي.

وتوضح الماركسية أن الوظيفيين يعنون بالطبقة العاملة العمال اليدويين فقط ولما كان التقدم التكنيكي يقلل من العمل اليدوي ويزيد العمل العقلي فإنهم يستنتجون أن التكنولوجيا تقلل من الطبقة العاملة وتزيد من المهندسين والفنيين والأخصائيين والعمال الكتابيين وغير ذلك من المشتغلين بالعمل العقلي الذين يكونون (الطبقة الوسطى الجديدة) وفي هذا إغفال للأساس الاقتصادي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، فعلى الرغم من انفصال العمل اليدوي والعقلي فإن هذا لا يحول دون أن يظل الإنتاج المادي هو الإنتاج المشترك لهؤلاء الأشخاص ومن جهة أخرى فإنه لا يغير بأي شكل علاقة كل من هؤلاء الأشخاص برأس المال. فهو يظل مهما كان الأمر عاملاً منتجًا. فكل هؤلاء الأشخاص لا يشتغلون بشكل مباشر فقط بإنتاج الثروة المادية ولكنهم ينتجون بشكل مباشر (قيمة فائضه للرأسمالي). وسوف تناول في البحث هذه الإشكاليات النظرية.

أولاً: الوظيفية والطبقات

يرى سان سيمون Saint-Simon ١٧٦٠م– ١٨٢٥م إن الطبقات الاجتماعية من مستلزمات الحياة الاجتماعية في المجتمع الإنساني وأنه لا يمكن قيام مجتمع تنعدم فيه الطبقات أو وجود مجتمع تسود فيه طبقة واحده ويوضح سان سيمون أن وجود النظام الطبقي تأكيدًا لطبيعة الحياة الاجتماعية ولهذا فهو لا يهاجم النظام الطبقي في ذاته وإنما

يهاجم سوء التنظيم نفسه، ويدعو إلى إعادة التوزيع الطبقي حيث تجد كل طبقة المكان الذي تتفق مع فائدتها للمجتمع ويتفق مع ما تقدمة من خدمات للمجتمع(١).

وينطلق كنزلى دافيز K. Davis وولبرت مور W.E. moore من افتراض مؤداه أن التباين الاجتماعي والتدرج الاجتماعي حقيقة إنسانية كبرى ظهرت في كافة إشكال المجتمعات الإنسانية ويزعمون إن عدم المساواة في القوة والطبقة والوضع الاجتماعي كانت موجودة في المجتمعات القديمة لدى اليونان والفرس.

فالتدرج ضروري للمجتمع الذي ينطوي على تقسيم معقد للعمل وحيث يظهر التدرج من خلال توزيع المكافآت غير المتكافئة على الأوضاع المهنية المختلفة(٢).

ويقرر أصحاب هذا الاتجاه أن المساواة الاقتصادية والاجتماعية تصور غير واقعي أما اللامساواة فحقيقة مقرره وضرورة وظيفية حتمية دائمة، بل أنها فوق هذا وذاك– قانون عام يحكم الطبيعة والمجتمع ويسرى عليهما في آن واحد وكل جماعة اجتماعية هي في واقع الأمر وبالضرورة نسق اجتماعي متدرج وانقسام المجتمع إلى طبقات متمايزة مرتبة في تدرج معين للثروة والهيبة والمكانة والقوة ظاهره مجتمعية عامة لا تخلو منها المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة ولا يستثنى من ذلك أيضًا أي من المجتمعات التاريخية أو المعاصرة فلم توجد قبل وحتى الآن جماعة اجتماعية دائمًا مسطحة Flat يتساوى فيها جميع الأعضاء ومن ثم فإن المجتمع غير المتدرج الذي قوامة المساواة الحقيقية بين أعضائه محض خرافة لم تتحقق في تاريخ البشرية قط. وليست الديمقراطية الحديثة استثناء من هذه القاعدة، لأنه وإن كانت دساتيرها تنص على (أن كل الناس متساوون) فإن الشخص الساذج هو الذي يخلص من ذلك أن التدرج الاجتماعي قد اختفي من تلك المجتمعات.

ويعد ماكس فيبر من العلماء الذين حاولوا دراسة الطبقة الاجتماعية من منظور مختلف عن منظور ماركس فقد ميز فيبر بين التدريج الطبقي الذي أولاة ماركس اهتمامه الأكبر، والتدرج علي أساس المهنة الاجتماعية والاحترام.

كما درس توزيع القوة السياسية في المجتمع كظاهرة مستقلة، وهي التي أعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقي. كذلك يؤكد فيبر أن التدرج علي أساس المهنة الذي يسمح بتكوين جماعات مكانة يرجع في الأصل إلي الجماعات قبل الرأسمالية التي كانت تحظي بالاحترام الاجتماعي كطبقة النبلاء، وكبار الموظفين.

أما الطبقات الوسطي الجديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز علي الأقل ببعض هذه الملامح بحيث تكتسب مكانة اجتماعية معينة تعكس خصائصها التعليمية والاقتصادية والثقافية والمهنية وعلي ذلك فإن وجهة نظر فيبر تقدم رؤية مختلفة للتدرج الاجتماعي تؤكد أن الملكية ليست هي العامل الوحيد لتحديد الطبقة الاجتماعية، وبالتالي يكون من الأفضل رؤية البناء الطبقي من زاوية جماعات أو شرائح تتميز كل منها بخصائص محددة، بحيث تكون العلاقات بينها ذات طابع تنافسي لا صراعي.

وعلي الرغم من أن تمييز فيبر بين الطبقة والمكانة قد ساعد علي الصور العديدة للتدرج الاجتماعي، خاصة تلك المتعلقة بالمجتمعات التقليدية، إلا أننا لا نستطيع أن نسلم بالفصل التام بين هذين المفهومين، خاصة وأن كثيرا من علماء الاجتماع الأمريكيين قد بالغوا في استقلالية مفهوم المكانة وقدرتها علي فهم كل أشكال التدرج الاجتماعي(٣).

وأنطلق فيبر في مناقشته للبناء الطبقي(المتعدد الأبعاد) الذي يضم(الطبقة والمكانة والحزب) فقد أصبحت مصدرا أساسيا لنظرية التدرج الاجتماعي ومنذ البداية نجد فيبر يتظاهر باتفاق ضمني مع الماركسية حين يذهب إلي أن الملكية تمثل المقولة الأساسية لكل المواقف الطبقية، وأن العامل الأساسي المهم في ظهور الطبقة يتمثل في مصلحة اقتصادية ظاهرة، لكن فيبر ما لبث أن طرح قضية أخري مختلفة بعض الشيء حين قال(يختلف الموقف الطبقي طبقا لطبيعة الخدمات المعروضة في السوق). واستنادا إلي ذلك يقيم فير تفرقة بين الطبقة المالكة والطبقة العاملة التي تخضع لاستغلال مباشر من جانب الرأسمالية والطبقة المهنية المنجزة التي تضم فئات عديدة كالتجار ورجال البنوك والمال والمنظمين وأصحاب المهن الفنية العليا.وتتميز هذه الطبقة بتمتع أفرادها بمهارات نادرة تمكنهم من شغل أوضاع اجتماعية متميزة.

ونستنتج من ذلك أن فيبر قد حاول استبدال(ثنائية) ماركس الطبقية(بروليتاريا– برجوازية) (بتعددية) طبقية. كذلك نجد فيبر يفرق بين مفهوم الطبقة ومفهوم المكانة حيث يحدد الطبقة في ضوء موقعها من علاقات الإنتاج بينما يحدد المكانة في ضوء(أسلوب الحياة) المميز لها. وهناك صلة قوية وتداخل بين الطبقة والمكانة وعلي الأخص فيما يتعلق بمجال توزيع السلطة.

ويري السيد الحسيني أن فيبر لم يقصد اتخاذ موقف معارض تماما لماركس بقدر ما سعي إلي تفتيت الماركسية المتزمتة التي تختزل الواقع الطبقي الرأسمالي إلي(ثنائية) بسيطة لا تستطيع استيعاب الديناميات الطبقية. في الواقع أن فيبر قد أبدي اتفاقه مع ماركس في كثير من التفاصيل لكنة أفترق عنة حينما ناقش قضية المكانة الاجتماعية. فقد أوضح فيبر أن الطبقة لا تتحدد فقط من خلال الملكية الإنتاجية ولكنها تتحدد أيضا وبشكل متزايد من خلال أنماط الاستهلاك(أسلوب الحياة). ويترتب علي ذلك نقطة أخري هي أن التدرج الاجتماعي يزداد تعقيدا بسبب أتساع نطاق الطبقة الوسطي التي تمارس سلطة سياسية من خلال أوضاعها المهنية لا ملكيتهم الإنتاجية التي تضم فيما تضم البيروقراطيين والمديرين والضباط(٤).

وإذا كان مفهوم الطبقة عند فيبر يشير إلي(مجموعة من الأشخاص يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي من الملكية)، فإن ماكس فيبر يستخدم صياغة أخري فيقول(يشتركون في موقف واحد بالنظر إلي فرص السوق). ومن هنا فإن الموقف الاقتصادي بالنسبة لماكس فيبر لا يعني فقط الموقف من الملكية والتحكم في وسائل الإنتاج علي نحو ما يذهب (ماركس) إن هذا الموقف عند ماكس فيبر لا ينطوي علي الملكية فقط أي ملكية وسائل الإنتاج بل علي كل الخدمات التي يستطيع أن يؤيدها المرء كالمهارات النادرة الممتلئة بالإمكانيات والقدرات العقلية والإدارية والفنية باعتبارها تحقق عائدا ضخما في السوق. وهنا يضع ماكس فيبر في نظريته عن الطبقات فئات مثل المهنيين والخبراء والفنيين.

ويميز فيبر في دراسته للطبقات بين ثلاثة أبعاد:

١– الموقف الاقتصادي للطبقة.

٢– الشرف الاجتماعي الذي تخلعه الجماعة علي الشخص(المكانة الاجتماعية).

٣- القوة السياسية التي تمارس في الأطر السياسية والقانونية.

ويذهب فيبر إلي أن تلك الأبعاد الثلاثة مترابطة ترابطاً وثيقاً.وقد ميز فيبر بين الطبقة وجماعات المكانة ودرس علاقاتهما المتبادلة، ورأي أن الطبقات تتخذ طابعا تدريجيا طبقا لعلاقاتها بالإنتاج ودخلها وحصولها علي السلع أما جماعات المكانة فهي تتخذ طابعا تدريجيا طبقا لاستهلاكها السلع وأسلوب حياتها الخاص.

ويعرف فيبر المكانة الاجتماعية بوصفها الشرف الذي يخلعه المجتمع، وهناك أسباب تستعصى علي الحصر لمثل هذا الشرف منها الخلفية العائلية، الملكية والارستقراطية والأصل العرقي والمهنة والملكية والتعليم وهلم جرا ويوضح فيبر أن جماعة المكانة Status Group هي جماعة من الأشخاص الذين حققوا مستوي من الهيبة الاجتماعية Prestige Social علي أساس المعايير القائمة والفاعلة في الجماعة الأكثر، أتساعًا التي ينتمون إليها بوصفهم متكافئين ويتفاعلون في إطار هذه الجماعة بشكل يكاد يكون كلياً وهم يعيشون نفس أساليب الحياة وهي الأساليب التي تميزهم عن الآخرين(٥).

ويعتقد فيبر أن هناك محددات أخري تحدد المكانة الاجتماعية كالعوامل الثقافية والدينية والسياسية حيث يمكن لرجل الدين أن يحتل منزلة اجتماعية مرموقة ومتميزة بالرغم من عدم امتلاكه لوسائل الإنتاج الرأسمالي.

بينما نجد أن الرأسمالي البرجوازي قد يمتلك وسائل الإنتاج ولكن وبالرغم من ذلك يفشل في الحصول علي المكانة الاجتماعية الرفيعة التي يتمتع بها العالم أو السياسي أو رجل الدين(٦).

أي إنه علي الرغم من الارتباط الوثيق بين الطبقة والمكانة إلا أن حيازة الثروة لا تؤدي بشكل أوتوماتيكي إلي تأمين القبول في جماعة مكانة، كما أن فقدان الثروة لا يؤدي بالضرورة فقدان المكانة بصفة خاصة علي المدى القصير، فالأغنياء القدامى لا يقبلون بينهم محدثي الغني. وقد لا يحدث ذلك إلا بعد مرور أجيال علي حيازة الثروة(٧).

ورغم أن فيبر يتفق مع ماركس في الرأي علي أن الطبقة تقوم علي الأوضاع الاقتصادية الموضوعية التي تسود المجتمع، فإنه تبين أنواعا عديدة من العوامل تضاهي في أهميتها المؤثرات الاقتصادية التي شدد عليها ماركس. ويري فيبر أن التقسيمات الطبقية لا تستمد من السيطرة أو غياب السيطرة علي وسائل الإنتاج فحسب بل تشتمل أيضا علي فوارق اقتصادية لا علاقة مباشرة لها بالملكية تشمل هذه الموارد بصورة خاصة المهارات والخبرات أو المؤهلات التي تؤثر علي أنواع العمل التي يستطيع الناس القيام بها. ويعتقد فيبر أن (موقع الفرد في السوق) يترك تأثيرا بالغا علي ما لدي الإنسان من (فرص الحياة) أن الذين يشغلون المناصب الإدارية أو المهنية يحققون كسبا أكبر ويتمتعون بشروط تفضيلية في العمل علي سبيل المثال أكثر من العمال اليدويين. وما يحصلون عليه من مؤهلات مثل الشهادات العلمية والمهارات التي اكتسبوها تجعلهم أكثر تسويقاً ممن لا يتمتعون بهذه المؤهلات. وحتى في حالة العمال العاديين (الذين أصبحوا في وقت لاحق يسمون بذوي الياقات الرزق) فإن لدي الصانع الماهر قدرة علي تأمين أجر أعلى قياسا علن دخل نظيرة غير الماهر أو شبه الماهر.

ويشير مفهوم المكانة في نظر فيبر إلي اختلاف مواقف الفئات الاجتماعية ومراتبها من حيث ما تسمية الاحترام الاجتماعي أو الوجاهة في عيون الآخرين. وفي

المجتمعات التقليدية، فإن المكانة كثيرا ما كانت تستمد من معرفة الشخص من خلال تفاعلات متعددة ومباشرة معه في سياسات مختلفة علي مر السنين، غير أنه أصبح من المتعذر إضفاء مثل هذه الصفة علي شخص ما بسبب النمو المتسارع المعقد للطبقات الحديثة، ومن هنا كما يري فيبر أصبحت هذه الصفة تطلق علي الناس بناءً علي (أسلوب الحياة) التي يعيشونها. كما برزت علامات ومؤشرات ورموز عديدة تسهم في تحديد مكانة فئة من الناس في عيون الآخرين مثل السكن والملبس وأسلوب الحياة والوضع المهني. وأصبح الناس الذين يحتلون مكانة واحدة في المجتمع يشكلون جماعة تلوح عليها معالم الهوية الواحدة.

ويري فيبر أن المكانة قد تتغير بمعزل عن الأوضاع الطبقية صحيح أن تملك الثروة يضفي علي الفرد مكانة عالية في العادة. غير أن ثمة استثناءات عديدة علي هذا الوضع أن كثيرا من الناس قد يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعاتهم حتى بعد أن تبدد ثرواتهم أو زوالها كما أن جماعات أخرى قد تتمتع بهذه المكانة العالية بسبب ما لديهم من علم أو ثقافة أو أداء مهني متميز دون أن يرتكز وضعهم العام علي أسس مادية أو طبقية(٨).

ويشير فيبر إلي الارتباط بين الطبقة والقوة Power والنفوذ فالجماعات والأحزاب السياسية تعبر عن القوة الاجتماعية، فقد يمتلك أناس قوة في جماعتهم، ويتمتعون بها بالرغم من كونهم لا يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية أو طبقة متميزة(٩).

ويختلف فيبر عن ماركس في إنه يجعل من الموقف الطبقي الحقيقة الواحدة الدافعة إلي التغير الاجتماعي، فإن الموقف الاقتصادي المشترك لا يقود بالضرورة إلي الوعي الطبقي والتضامن السياسي المشترك القادر علي إحداث التغيير في المجتمع، والطبقة العاملة بصفة خاصة لن تنجز في تصوره مثل هذا التغيير بسبب تعاظم أعدادها وفقدانها للمهارات اللازمة لتدعيم قوتها في السوق(١٠).

كما يشير فيبر إلي المصلحة الطبقية أو التضامن الطبقي فهو يري أن اختلاف الطبقات علي أساس الملكية لا يعني إنها عملية (دينامية) كما أنه ليس نتيجة ضرورية للصراعات أو الثورات الطبقية، إذ قد يكون ثمة ارتباط تضامني بين الطبقات وحتى إذا حدثت مثل هذه الصراعات فإن فيبر لا يري ضرورة إيجاد تغييرات أساسية في التنظيم الاقتصادي وإنما يري أن ذلك يحتاج إلي إعادة توزيع الثروة مثلا، فالمصلحة الطبقية أو التضامن الطبقي هي العامل الجوهري في الوجود الطبقي(١١).

ويشير فيبر إلي إن الصراع لا يقع بين الطبقات، بل يقع بين الفئات والشرائح الاجتماعية التي يشغل أفرادها أدوارا اجتماعية، مثلا المهندس لا يتنافس مع العامل وذلك لاختلاف أدوارها ودرجاتها الاجتماعية ولكن التنافس بين المهندس والمهندس أو بين العامل والعامل للوصول إلي المناصب العليا في السلم الوظيفي.

يري فيبر أن التدرج الاجتماعي يتأسس علي المهنة والاستهلاك وأسلوب الحياة وهذا الشكل من تدرج المكانة يخلق هيراركية من الأوضاع المتدرجة ترتبط بعوامل متعددة وليس ملكية وسائل الإنتاج. ومن المستحيل بناء علي ذلك أن نفهم النظام الطبقي للمجتمعات الرأسمالية المعاصرة علي أنه يتكون من طبقتين متعارضين، والملاحظ أن هذه التصور يؤثر علي النظام الطبقي من ناحيتين هامتين:

١- أنه يقحم بين الطبقتين الرئيستين مجموعة من جماعات المكانة التي من شأنها أن تملأ الهوة الموجودة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي.

٢- أنه يقدم تصورا جديدا تماما للتدرج ككل. وبمقتضاه يبدو هذا التدرج لمتصل Continum مراتب مكانة، تتحدد وفقا لمجموعة من العوامل المختلفة، وليس وفقا لعامل الملكية وحدة(١٢).

لويد وارنر Loyed Warner: استلهام فكر ماكس فيبر

أجرى لويد وارنر دراسة عن الطبقات في المجتمع الأمريكي ووضع تصور مبدئي للطبقات الاجتماعية يختلف عن مفهوم الطبقة كما حدده ماركس ويتفق مع ما أسماه ماكس فيبر جماعة المكانة Statues Group وهي جماعة من الأشخاص يجمع أعضاؤها أسلوب محدد للمعيشة ومكانة وشرف معروفة، وينظرون إلي بعضهم علي نحو متكافئ ويفيضون وعيا بأنهم جماعة منظمة من حيث المعايير المحددة لاكتساب عضويتها ومن حيث قواعدها القيادية وقواعد الضبط والسيطرة.

ويعرف وارنر الطبقة الاجتماعية بأنها جماعتين أو أكثر من أناس يعتقدون أنهم في منازل اجتماعية رفيعة أو وضيعة ويرتبهم أعضاء المجتمع علي هذا النحو. وقد أوضح وارنر أن ترتيب الناس في درجات رفيعة أو وضيعة يرجع إلي اختلافهم من حيث الثروة، الدخل، كيفية إنفاقه، المهنة، العقيدة، التربية، التعليم، عادات القراءة، أساليب التخاطب الانتساب إلي جماعات عرقية، أنساق القرابة، محل الإقامة، عضويه الهيئات والمنظمات .. إلي غير ذلك من عوامل أو متغيرات عديدة يمكن أن يشير في مجملها إلي ما يمكن تسميته أسلوب الحياة Life Style الذي يعد في التحليل الأخير المعيار المناسب للفرز الطبقي(١٣).

وقد ميز وارنر بين الطبقات ليس علي أساس الوضع الاقتصادي أو المهنة أو أيديولوجية هذه المجتمعات وإنما أتبع رأي الناس في مكانة بعض الأفراد، كما أهتم وارنر بسرعة الانتقال من فئة إلي أخري ووضع كل إنسان في مضمار التحرك الاجتماعي(١٤).

وقد أهتم لويد وارنر بتقويمات أعضاء المجتمع لأنفسهم ولأوضاعهم الطبقية، وتميز كل طبقة بأسلوب حياة معين ونماذج للذوق وأنماط للاستهلاك وأنشطة وقت الفراغ.

وأهتم وارنر بالمنزلة(الهيبة) prestige كمحك للتدرج الطبقي، فهناك نسق المراتب المنزلة، حيث تقوم الطبقات لدي وارنر علي أساس قيم المنزلة كما يراها أعضاء المجتمع المحلي، كما يصف وارنر الطبقات علي أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة.فالطبقات جماعات عرفها أفراد المجتمع المحلي علي إنها مراتب عليا أو دنيا في مجتمعهم.

وقد قسم وارنر المجتمع إلى ست طبقات أساسية:

(١) الطبقة العليا العليا The Upper Upper Class فهي طبقه ارستقراطيه بحكم المولد والنشأة فهي من العائلات العريقة والتي حققت ثروات ضخمة من الصناعات العملاقة وأسلوب حياة هذه الطبقة قوامة الأساسي هو الحرص على سمعة العائلة والزواج من داخل الطبقة. فضلاً من التأكيد على المسئولية الاجتماعية ومراعاة السلوك القويم etiquette والميل إلى حياة الترف وتشكيل مباريات البولو polo matches والولائم الرسمية الضخمة Large black . tie dinners وحلقات الرقص Debutante balls جانباً من أسلوب حياتها.

(٢) الطبقة العليا الدنيا The Lower Upper تقترب من سابقتها لكنها ليست عائلات عريقة يعتبر أعضاؤها من الأثرياء الجديد ويحاولون محاكاة أسلوب الطبقة العليا: لكنهم مع ذلك يفتقدون الجاذبية الاجتماعية social grace التي من شأنها الوفاء بذلك

(٣) الطبقة الوسطى العليا The Upper Middle Class تتكون من أولئك الذين يعملون في مهن أو حرف ربما تدفع أصحابها إلى مصاف الأثرياء، وهم بوجه عام تخرجوا في الجامعات ويقطنون إحياء على درجة ملموسة من الرقى ويحبذون حياة الشرف ولديهم قدر من الثروة.

(٤) الطبقة الوسطى الدنيا The Lower Middle class تشمل ذوى الياقات الزرقاء من العمال أصحاب الأجور المرتفعة، ومعظم ذوى الياقات البيضاء وصغار رجال الأعمال ويتسم أعضاؤها بالحرص على أن يكونوا محل تقدير واحترام فضلاً عن سعيهم الدائب من اجل النجاح والثراء. بالإضافة إلى أناقتهم وحسن مظهرهم وتمسكهم بالمعايير الجمعية وإقامتهم في الأماكن المناسبة.

(٥) الطبقة الدنيا العليا The Lower Class تتألف من العمال العاديين البسطاء أي عمال الصناعة ذوى الياقات الزرقاء وجمهور من العمال رباعة المتاجر وموزعي السلع ويميل أسلوب حياتهم إلى الارتقاء بمستوى معيشتهم يوماً بعد يوم، وأكثر استخداماً للقروض واعتماداً عليها.

(٦) الطبقة الدنيا الدنيا The Lower Lower Class يشمل العمال غير المهرة أو شبه المهرة من العمال الموسمين أو عمال اليومية ويعيشون في المناطق المتخلفة ويتصرفون بطريقة تبعد عن الذوق العام ولا تلقى قبولاً من الآخرين[١].

وبرغم الحبكة المنهجية التي تتميز بها دراسة وارنر إلا أنها تتعرض لانتقادات عديدة منها:

(١) أن النظرية أتاحت لمفهوم المكانة الاجتماعية فرصة ابتلاع الوضع الاقتصادي والسلطة.

(٢) بدت الطبقة وكأنها جماعة مهنية تشترك في بعض الخصائص، بحيث لم تسهم العناصر الأخرى للطبقة في تحديد إبعادها.

(٣) الاعتماد الشديد على إدراك الأفراد لأوضاعهم الطبقية فيه تبسيط شديد لقضية معقدة كالطبقة الاجتماعية كما أن أراء وتقييمات الأفراد لا تكفي لتحديد البناء الطبقي بسبب خضوعها (للزيف) و (التبدل).

(٤) تجاهلت النظرية دور العوامل التاريخية – البنائية في تشكيل البناء الطبقي والوعي المتصل به، ذلك لأنها أغفلت التحولات الطبقية عبر الزمان وأنكرت دور الصراع في عملية التشكل الطبقي[١].

وقد كان العالم الألماني تيودر جايجر Theoder Geiger **١٩٣٢م** أكثر تفوقاً علي لويد وارنر في محاولة طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهه فاستبدله مثل وارنر بمفهوم التدرج الاجتماعي الذي يقسم المجتمع إلي شرائح اجتماعية وليس إلي طبقات واستبدل مفهوم الإيديولوجية والوعي الطبقي بمفهوم العقلية Mentalite فهي شئ أكثر ثباتاً وتماسكاً من الأيديولوجية ويرى جايجر في كتابة (المجتمع القائم علي الطبقات في مراحل الامتزاج ١٩٤٩م) إن الوصول إلي مفهوم حقيقي للطبقة الاجتماعية لا يجوز اعتبار شئ خلاف السن والجنس والحرفة والثروة والمسكن والتربية وبهذه الكيفية ننتهي

إلي مفهوم اجتماعي إحصائي للطبقة أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الشاملة بل وحتى الجزئية.

ويري جايجر أن الطبقة فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعي ببعض المعايير الخارجية المشتركة، ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلي مثل هذه الفئات بأحوالهم ومظهرهم وطرائق سلوكهم.

أما تعريف جايجر للوعي الطبقي أو العقلية mentalite كما يسميه فهو تعريف ذاتي زائف كل الزيف ولا ينهض علي أساس موضوعي فهذا الوعي هو وعي كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعي الخاص.

وخلص جايجر إلى أن نظرية الطبقات التي أقامها ماركس قد انفض أوانها لأن جميع الطبقات أصبحت متقاربة بعضها من بعض ومتعاونة بعد أن تحولت إلي فئات اجتماعية أو شرائح طبقية(١٥).

وقد تم نقد جايجر بأنه حاول تقسيم الناس إلي فئات (من واقع الإحصائيات ودون القيام بأي تحليل اجتماعي ودراسة ميدانية واستقصاءات تاريخيه) فهذه الفئات يمكن أن تكون خمس فئات أو ثلاثين أو خمسين فئة، ويمكن أن تعتمد علي معياريين أو ثلاثة معايير (بل وثلاثين معياراً) فهذه المحاولات هي الأخرى جهود تبذل لنقد النظرية الماركسية في الطبقات(١٦).

التدرج الاجتماعي بديلاً عن الطبقات(١٧)

أنكر علماء الاجتماع الوظيفيون تقسيم المجتمع إلي طبقات اجتماعية علي أساس العلاقة بأساليب الإنتاج، واستخدموا مفهوم التدرج الاجتماعي الذي يتضمن وجود مراتب اجتماعية في المجتمع.

ويشير سوركين إلي التدرج الاجتماعي بأنه نظام من اللامساواة الاجتماعية التي دخلت ضمن الأنظمة الاجتماعية والذي ينتقل بمقتضاه الامتياز من جيل إلي جيل.

ويركز أصحاب نظرية التدرج الاجتماعي علي خاصية من خصائصه:-

أولاً:- حتمية اللامساواة الاجتماعية والتدرج في أي مجتمع بغض النظر عن أساسة الاقتصادي.

ثانياً:- دوامة وعموميته في كل المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل وبالتالي استحالة وجود مجتمع لاطبقي. فالمجتمع اللاطبقي أسطورة لم تتحقق أبداً في تاريخ الإنسانية ويشير سوركن إلي أن كل الثورات التي حدثت في التاريخ خففت من بعض التناقضات الاجتماعية وغيرت من أشكال التدرج، ولكنها لم تنجح في تحطيم التدرج ذاته. وكذلك يشير إلي أن نظام التدرج الاجتماعي يعتمد علي انسجام معين للطبقات تتزايد فيه الفروق الاجتماعية بالتدريج دون أن تلحظ بحيث لا تدع مجالاً للعداوات الطبقية.

ويري أصحاب هذا الاتجاه أن التدرج الاجتماعي يعتمد علي عوامل مثل (المهن، نوع السكن، محل الإقامة، الدخل ... الخ). ويسمي ابرسول **L . Ebessale** تلك العوامل بعوامل السمعة والمكانة المتعلقة بالدخل والقوة والمولد والخصائص الشخصية.

وكذلك يربط ميريل **Merrill** بين التدرج الاجتماعي والمكانة أو المركز الذي يشغله الشخص في المجتمع بحكم سنه أو جنسه أو مولده أو مهنته أو زواجه أو تحصيله ويوضح ميريل أن المكانة الاجتماعية هي المركز الذي تحدده الجماعية للقيام بدور

اجتماعي أو سلسلة من الأدوار. والمكانة إذا يخلقها رأي الآخرون، وهـؤلاء الآخـرون يقومون بدور الذين يحكمون علي أدوارنا وسلوكنا. ويميز ميريل بين المكانات المكتسـبة والمكانات الفطرية ويقرر ميريل أن المجتمع يضع قيوداً مختلفة علي اكتسـاب المكانـة (قيود الجنس، قيود الزنوج ....الخ) (١٨)

- نقد الوظيفية

– لم ينظروا في أساس الهرم (الملكية الخاصة)

– عدم الإشارة إلى الصراع الطبقي الذي يتزايد حدته في المجتمع الرأسمالي.

– يعتبرون التدرج الاجتماعي تغير في الشكل ولكن المضمون لا يتغير والنتاج الدائم لهـا هو اللامساواة الاجتماعية.

– استخدام مفاهيم المكانة والدور وربطها بالتدرج الاجتماعي فيه طمس لمفهوم الطبقـات أي لا توجد طبقات محددة والنتيجة المترتبة علي ذلك هو عدم دراسـة البنـاء الطبقـي والاكتفاء بوصف مختلف المجموعات الاجتماعية.

– استخدام مفاهيم المكانة والدور وربطها بالتدرج الاجتماعي أدي إلي اعتبار الصراع في المجتمع بين الناس ذوي المكانات المختلفة، وهو ليس صراع طبقـات علـي امتيـازات اجتماعية، ولكن صراع أفراد علي أفضل (دور اجتماعي) حيث يكون هنـاك قليـل مـن الأدوار والمكانات العليا ويكون الطلب عليها أكثر من العرض(١٩).

– محاولة لتبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة والقوة والهيبة، وهو الوضـع الاجتمـاعي الذي افرزه عدم المساواة هذه. هذا التبرير الذي يستند إلي فكرة ضرورة عدم المساواة.

– تجاهل دور الوراثة الاجتماعية، والميراث الاجتماعي الذي تنتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل إلي جيل وقهرها لتطور قيود الظروف الاجتماعية وقهره التطـور الملكـات العقلية والقدرات الفردية. وهذه الوراثة الاجتماعية تؤدي إلي تباين مصطنع في الفرص الاجتماعية وإلي ندرة مصطنعة في الكفاءات والإمكانيات.

– تري الوظيفية أن أشكال اللامساواة تعد شرعية بمقتضي الإجماع القيمي علي الأهميـة الجمعية لوظائف بعينها داخل المجتمع ويتم تبرير أشكال اللامساواة داخل هذه النظرية، من منطلق أن عدم التساوي في الميزات التي يحصل عليها الأفراد تمثل نظامـاً مـن الحوافز التي تعد باعثاً للأفراد المتميزين كي يعملوا بجد بشكل مبدع ممـا يسـهم فـي تحسين المستويات المادية للمجتمع ككل وان الحوافز التي يحصل عليها هؤلاء الأفـراد تعد مشروعة.

أي أن التدرج الاجتماعي لدى الوظيفيون هي ظاهرة طبيعية وجدت فـي كافـة أشكال المجتمعات الإنسانية وفي كافة النظم الاجتماعية نتيجة لأن الناس غيـر متسـاوين بطبيعتهم في إمكانياتهم وقدراتهم واستعداداتهم، أي أن الاختلافات الاجتماعية هي مترتبـة علي الاختلافات الفردية الطبيعية.

أي أن التدرج الاجتماعي ظاهرة طبيعية ظهرت كاستجابة طبيعية لمـا يسـميه الوظيفيون الفروق والاختلافات الطبيعية بين البشر. ويقرر أصـحاب هـذا الاتجـاه أن المجتمع سلم متدرج مفتوح يسمح لكل فرد الصعود أو الهبوط فيه بحرية وفقاً لقدرته علي الصعود في هذا السلم الاجتماعي(٢٠).

يرى أوسيبوف أن الخدعة أن كثيرًا من علماء الاجتماع الغربيين يعنون بالطبقـة العاملة العمال اليدويين فقط ولما كان التقدم التكتيكي يقلل العمل اليـدوي ويزيـد العمـل العقلي فإنهم يستنتجون أن التكنولوجيا تقلل من الطبقة العاملـة وتزيـد مـن المهندسـين

والفنيين والأخصائيين والعمال الكتابيين وغير ذلك من المشتغلين بالعمل العقلي الذين يكونون (الطبقة الوسطى الجديدة) وفي هذا إغفال للأساس الاقتصادي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فعلى الرغم من انفصال العمل اليدوي والعقلي فإن هذا كما يؤكد ماركس لا يحول دون أن يظل الإنتاج المادي هو الإنتاج المشترك لهؤلاء الأشخاص ومن جهة أخرى، فإنه لا يغير بأي شكل علاقة كل من هؤلاء الأشخاص برأس المال، فهو يظل مهما كان الأمر عاملًا منتجًا فكل هؤلاء الأشخاص لا يشتغلون بشكل مباشر فقط بإنتاج الثروة المادية. ولكنهم ينتجون بشكل مباشر. قيمة فائضة للرأسمالي. وهذا العمل يشتمل على عمل يتقاضى عنه للشخص أجرًا بالإضافة إلى عمل فائض لا يتقاضى عنه شيئًا.

ورأس المال يتأثر بفائض العمل لكل من العامل والفني المتخصص سواء كان العمل في ميدان الإنتاج أو في ميدان التوزيع، وهو بهذا من الناحية الموضوعية يضم المهندسين والفنيين وعمال المكاتب وغيرهم من المستخدمين في موضع الأحرار، الذين يستولى رأس المال على جزء من عملهم دون أن يجزيهم عنه شيئًا، وهذه المجموعات تكون في الحقيقة جزء خاص من الطبقة العاملة، فهم يشكلون طبقتها العليا وخصائصها المميزة، فهي تختلف في سيكولوجيتها وأيديولوجيتها عن البروليتاريا، ولكن المهندس والفني من الناحية الموضوعية يعتبر تدريجيًا من العمال في مكانهم في الإنتاج الاجتماعي، وعملهم العقلي يستغله رأس المال.

وعلماء الاجتماع البرجوازيين يضعون المهندسين والفنيين وعمال المكاتب والعمال التجاريين في مهن خاصة ويمسونهم (طبقة متوسطة جديدة) بينما يحول تطور الرأسمالية الحديثة بشكل متزايد تلك الفئات إلى جزء مكون للطبقة العاملة(٢١).

ثانيا: الوظيفية الجديدة والطبقة الوسطى

التحولات التي مر بها المجتمع الرأسمالي منذ أواخر الخمسينات أفضت إلي تزايد حدة الصراعات الاجتماعية والسياسية، كما لم تختف الفوارق الطبقية ولم يتحقق مجتمع الوفرة الذي بشرت بة أطروحة (نهاية الأيديولوجيا) في أواخر الخمسينات ولا شك أن كل ذلك وضع النظرية الوظيفية في مأزق. وبدت كما يقول انطوني حيدنز A. Giddens مشدوهة وغير مثمرة في وجه الصراع الاجتماعي والسياسي المتنامي في الغرب.

وإزاء هذه الأزمة تشكلت استجابات متنوعة داخل النظرية الوظيفية، تنحي منحى أكثر راديكالية، تحاول من خلاله الخروج من دائرة النظام ومستلهمة من الماركسية قضايا التغيير والصراع بدلاً من التركيز علي الاستقرار والتوازن والتكامل

وقد نقد لوكود بعض المسلمات الوظيفية وركز علي العناصر اللامعيارية Non-normative وهي عناصر توجد داخل أي مجتمع وتفضي إلي إحداث الصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار وهذه العناصر اللامعيارية هي التي تؤدي إلي عدم الاستقرار الاجتماعي. وأوضح لوكود أن هناك مصالح متصارعة تنشأ أساساً من الصراع الذي ينشأ حول توزيع الموارد الأساسية في المجتمع. فالتنظيم الواقعي للإنتاج والقوي والمصالح والجماعات المصاحبة له هي التي تولد الصراع. ويري لوكود أن الوظيفية الكلاسيكية ركزت علي العناصر المعيارية Normative وتجاهلت العناصر اللامعيارية التي توجد في المجتمع والتي تقضي إلي أحداث الصراع(٢٢).

- ولذلك يري لوكود أن تركيز الوظيفية الكلاسيكية علي التدرج الاجتماعي علي انه ضرورة وظيفية لوجود واستمرار المجتمع الإنساني فضلاً عن تركيزها علي الإجماع القيمي فإن هذا يغفل الصراع داخل المجتمع أو المصالح المتصارعة(٢٣).

ويقسم موريس جنزبرح المجتمع إلى ثلاث طبقات:

١. طبقة عاملة: وهي تشمل الذين يقتصر اعتمادهم في كسب عيشهم علي عرض عملهم بأجور والذين يعوقهم دخلهم وعدم ثبات مركزهم من تغيير منزلتهم أو منزلة أولادهم. وهذه الطبقة تتكون أساساً من فئة الأجراء اليدويين عامة.
٢. الطبقة العليا: يتمتع أفرادها بمستوي حياة مرتفع ويستمد معظمهم دخلهم من الثروة المكتسبة ومنهم أصحاب الأراضي الواسعة وذوي الأرباح من الأموال المستقلة وكبار الرأسمالية وكبار الموظفين وأصحاب المهن.
٣. الطبقة الوسطي: ميز جيزبرج بين الطبقة الوسطي الجديدة والطبقة الوسطي القديمة.

أ) الطبقة الوسطي القديمة: تشتمل علي من بقي ممن يزاولون الوسائل القديمة في الإنتاج والتجارة وأصحاب الحوانيت والمنتجين والمشتغلين في التجارة على نطاق ضيق وغيرهم ممن ظهروا ما بعد هؤلاء ولكن يستخدمون أساليب مماثلة للقديمة(٢٤).

ب) الطبقة الوسطي الجديدة: يشتمل علي وكلاء الأعمال الذين يعملون علي نطاق صغير أو متوسط وصغار حملة الأسهم وذوي الأرباح من الأموال المستقلة وصغار الفنيين والإداريين، وذوي المرتبات من الموظفين بمختلف أنواعهم، طبقات أصحاب المهن في مستواها الأدنى والمتوسط. وهي جديدة بمعني أنها تشتمل أساساً علي أناس ظهروا منذ نمو الصناعة ذات النطاق الواسع، فارتبطوا بها ارتباطاً وثيقاً واعتمدوها اعتماداً تاماً(٢٥).

ويحدد جون ركس J. Rex موقفه من البنية الطبقية في المجتمع على النحو التالي:

- الأنساق الاجتماعية تتضمن مواقف صراعية. وقد تقع المواقف الصراعية في أية نقطة داخل حدود المساومة السلمية من ناحية، والعنف الظاهر من ناحية أخرى.
- العلاقات بين الجماعات تتحدد في ضوء الموقف الصراعى.
- يتسم الموقف الصراعي بعدم توازن في القوي بحيث تظهر احدي الطبقات إلي حيز الوجود لتصبح الطبقة الحاكمة.
- إن موقف القوة يتغير لصالح أي من الطبقتين الحاكمة والمحكومة نتيجة للتغيرات التي تطرأ علي العوامل المتغيرة التي تزيد من إمكانية المقاومة الناجحة أو الثورة الفعلية التي تقوم بها الطبقة المحكومة.
- في حالة التغير العنيف الذي طرأ علي ميزان القوي، قد تجد الطبقة المحكومة نفسها فجأة في موقف لا تستطيع منة أن تفرض إرادتها علي الطبقة الحاكمة السابقة ولكنها تستطيع تحطيم الأساس الذي كانت تستند إلية هذه الطبقة. وهنا تنشأ انقسامات جديدة داخل الطبقة الثورية.
- يمكن تفسير ثقافة الطبقة المحكومة وثقافتها في ضوء المصالح الطبقية داخل الموقف الصراعى. أما فيما يتعلق بالأهداف البعيدة لهذه الطبقة فإننا نجدها تصاغ عادة بشكل

اقرب ما يكون إلي الغموض والخيال. وحينما تقبض الطبقة المحكومة علي مقاليد القوة فان سلوكها وممارستها تكون في طور التشكل. ومع ذلك فقد تلجا هذه الطبقة إلي إيجاد مبررات لسلوكها في ضوء الموقف الصراعي والمواثيق والمثاليات التي صاغتها في مرحلة ما قبل الثورة.

- إن التغير في ميزان القوي قد لا يؤدي إلي الثورة الكاملة ولكنة قد يؤدي إلي نوع من التوفيق والإصلاح(٢٦).

ويرى رالف دارندورف R. Dahrendorf أن معيار السلطة هي المعيار الحقيقي في تحديد المواقع الطبقة، ويوضح أن المسلمات الوظيفية الخاصة بالتوازن والإجماع القيمي هي مسلمات تتحدث عن مجتمعات طوبائية مجتمعات تخلو من الصراعات. ويري أن الصراع كامن في كل النظم الاجتماعية وأن هذا الصراع هو مصدر التغير في هذه النظم.

ويشيد دار ندورف بتصور ماركس للمجتمع ذلك التصور الذي لا ينظر للمجتمع بوصفه نسق بل يري أن التغير المستمر يعني الحضور الدائم لأشكال الصراع في المجتمع، ولذلك يرفض دار ندورف النسق المغلق.

ويري دار ندورف أن التغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع الرأسمالي كشفت أن ماركس لم يكن علي صواب عندما نظر إلي الملكية بوصفها أساس الطبقة الاجتماعية. فقد أدى انفصال الملكية عن العمليات الخاصة بالتحكم الفعلي في الموارد الإنتاجية، ونمو الشركات المساهمة وفصل الملكية عن الإدارة إلي عدم مصداقية معيار التقسيم الطبقي بناء علي ملكية أو عدم ملكية وسائل الإنتاج، كما يصبح معيار موقع الفرد داخل علاقات الإنتاج غير ذات جدوى في تحديد وضعة الطبقي.

وهنا تصبح علاقات السلطة هي المعيار الأساسي في تحديد الموقع الطبقي، فالسلطة هي العلاقة الأعم، وما التحكم في وسائل الإنتاج إلا حالة خاصة من حالات ممارسة السلطة. بناء علي ذلك فإن موقع الفرد طبقياً يتأسس بناء علي موقعة داخل علاقات السلطة وليس بناء علي موقعة داخل العلاقات الاقتصادية.

ويوضح دارندورف أن العلاقة بين البناء التحتي (الاقتصاد) والبناء الفوقي أكثر تعقيداً بما كانت علية في عهد ماركس مثلاً المؤسسة السياسية أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاستقلال النسبي ولم يعد الصراع الطبقي المصدر الأساسي للتغير، فثمة أشكال أخري من الصراعات غير للطبقية كأشكال الصراع العرقي والديني.

كما أن اتجاه التغير داخل المجتمع الرأسمالي المتقدم قد اتخذ طابعاً تطورياً Evolutionary ولم يتخذ طابعاً ثورياً Revolutionary (٢٧).

ويرى دارندوف أن البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي لم يشهد استقطاباً ثنائياً بين البرجوازية والبروليتاريا وإنما نشأت واتسعت جماعات اجتماعية لم يأخذها ماركس بعين الاعتبار وهي الطبقة الوسطي الجديدة التي تضم (العمال ذوي الياقات البيضاء والعمالة غير الماهرة والمديرون) ولم تصبح هذه الطبقة جزءاً من الطبقة البرجوازية ولا من الطبقة العاملة. واتسعت الطبقة الوسطي بشكل مطرد وشهدت فيما بينهما أشكالاً من التمايز الداخلي خاصاً بين الموظفين ذوي المرتبات المنخفضة والمديرين.

ويوضح دارندورف أن التغيرات أدت إلي عدم تجانس الطبقة العاملة ذاتها (فلم يعد كل أفراد هذه الطبقة يشغلون مكانة واحدة ولهم أسلوب واحد في الحياة ومصالح واحدة وإنما أصبحوا يشغلون مكانات متعددة بحيث أصبحت مصالحهم مختلفة إلي حد كبير كما أن التشكل النظامي للصراع الطبقي من خلال مشاركة العمال في الإدارة وإنشاء لجان لفض المنازعات الصناعية.

ويوضح وارندورف أن الوضع الطبقي للطبقة الوسطي الجديدة لا يتأسس بناء علي ملكيتها لوسائل الإنتاج بل بناء علي علاقات السلطة التي تحوزها داخل التنظيمات الصناعية والبيروقراطية فإن معيار الملكية لا يصلح كأساس لتحديد وضعها الطبقي وعلاقات السلطة وليس العلاقات الاقتصادية هي المعيار الأفضل في تحديد الموقع الطبقي بشكل خاص.

ومع انفصال للملكية عن الإدارة أصبحت علاقات السلطة وليس علاقات الملكية ذات دور مهمين في تحديد الموقع الطبقي. لذا فإن الطبقات تتحدد بناء علي مشاركتها أو عدم مشاركتها في ممارسة السلطة. ويتحدد الموقع الطبقي للجماعات البينية التي تضم الموظفين ذوي الرواتب salaried Employees الذين تشكلون قاعدة الطبقة الوسطي بناء على ممارسة أو عدم ممارسة السلطة.

– المشرفون أي الموظفين الذين ممارسون سلطة إشرافية داخل مكان العمل.

– غير المشرفين، أي الموظفين الذين لا يمارسون مثل هذه السلطة داخل مكان العمل ويخضعون لإشراف الجماعات(٢٨)

ويتفق رايت وبيرون مع دارندروف بأن انفصال الملكية عن الإدارة ونمو التنظيمات البيروقراطية جعلت من معيار السلطة معياراً مهماً في فهم الوضع الطبقي للجماعات البينية.

غير إنهما ينقدان دارندروف في تصوره للسلطة يوصفها المعيار الوحيد في تحديد الوضع الطبقي وفي تعميمه لهذا الأساس علي كل العلاقات الاجتماعية.

لذا يري رايت وبيرون أن السلطة تمثل معياراً مهماً، لكنة ليس المعيار الوحيد في تحديد الوضع الطبقي للطبقات البينية التي تضم ذوي الرواتب الذين لا يملكون وسائل الإنتاج، ولا يستخدمون عمال بشكل رسمي، لكنهم يشرفون علي هؤلاء العمال داخل مكان العمل، الأمر الذي أدي إلي ظهور بناء سلطة داخل المشروع الرأسمالي.

- ويتفق رايت وبيرون مع دارندورف في تحليل البناء الطبقي بناء علي ثلاثة معايير ملكية وسائل الإنتاج، شراء قوة عمل الآخرين، بيع قوة العمل.

ويفضي هذا التصور إلي وجود ثلاث طبقات:

١. طبقة رأسماليه: تملك وسائل الإنتاج وتشتري قوة عمل الآخرين ولا تبيع قوة عملها.
٢. طبقة عاملة: طبقة لا تملك وسائل الإنتاج، ولا تستطيع من ثم أن تشتري قوة عمل الآخرين، بل تكون مضطرة إلي بيع قوة عملها إلي الطبقة الرأسمالية.
٣. طبقة برجوازية صغيره: طبقة التي لا تبيع قوة عملها، ولا تشتري (إلا في حدود ضيقة) قوة عمل الآخرين، لكنها تمتلك وسائل الإنتاج الخاصة بها.

وقد شهدت الرأسمالية المعاصرة انفصالاً مطرداً بين الملكية والتحكم، ونمواً متزايداً للهيراركيات الإدارية، الأمر الذي أدي إلى نمو بناء سلطة يختلف جزئياً عن بناء الملكية الذي كان موجود، داخل رأسمالية النصف الأول من القرن التاسع عشر. هذا أدي

إلي نشأة جماعات بينية لا تستمد وضعها الطبقي من ملكيتها لوسائل الإنتاج.

والطبقة الوسطي الجديدة تشبه العمال بحسبان أن كل منهما لا تملك وسائل الإنتاج وتبيع قوة عملها إلي طبقة أخري هي الطبقة الرأسمالية ولا تشتري قوة عمل الآخرين(٢٩).

- جون جولدثورب John Goldthorpe (الطبقة الوسطي الجديدة)

يوضح ثورب أن الانتماء الطبقي يجب أن يتحدد بالمكانة في نظام الإنتاج

الفكرة الرئيسية التي يستخدمها جولدثورب هي ما يسميها (علاقة الاستخدام) أي طبيعة علاقات العمل. ويقول أن في هذه العلاقة نوعان من التمييز أساسيان. فهو يقر بلا شك بأن نوعي التمييز هذين هما طارئان بمعني أنهما يتوافقان مع الطريقة الخاصة التي تحل بها مجتمعاتنا تلك المشاكل التي يلقاها أرباب العمل من اجل التحقق من أن المستخدمين يقومون بعملهم جيداً

١. التمييز الأول هو بين العاملين المستقلين، أرباب العمل والأجراء.
٢. التمييز الثاني هو بين الأجراء أنفسهم بين أولئك الذين تسمح طبيعة عملهم قيام عقد عمل محدد يربط مباشرة أجورهم، وبين أولئك الذين لا تسمح طبيعة عملهم بإقامة روابط من هذا النوع. فمن جهة (عقد العمل) وعلية يحصل الأجراء علي المال لقاء مهمة محددة بوضوح، تجري تحت رقابة رب العمل أو من يمثله، والأجر يتم عادة علي قاعدة الوحدة أو الوقت وهؤلاء هم العمال. ومن جهة ثانية علاقة الخدمة التي ترتب مقابلاً أكثر توزعا بشكل عام وعلي مدة أطول حيث يتقاضى الأجراء أجراً لقاء الخدمات التي يؤدونها لمؤسساتهم، اجر في قسم منة مستقبلي إلى حد كبير، وبنوع خاص علي شكل ضمانات لزيادات في الأجر منتظمة وفرص تقدم في العمل Service Class.

طبقة الخدمات: ناقش ثورب ما يسمي بالطبقة الوسطي الجديدة في مقابل الطبقة الوسطي القديمة المؤلفة من العاملين المستقلين أو صغار أرباب العمل، ليؤكد بشكل عام التباين فيه. غير أنة يحدد جيداً جماعته هذه، طبقة الخدمات من خلال طبيعة عقد العمل وطريقة تقاضي الآجر وليس من خلال وضعية يفترض أن تكون (وسطى) (أو متوسطة).

وميز بين المزارعون والمستثمرون والعاملين المستقلين الآخرين وميز بين عمال يدويين وعمال غير يدويين(٣٠).

واستخدم ثورب مصطلح الطبقة الخادمة لتوصيف الموقع الطبقي الذي تحتله هذه الجماعات ذلك الموقع الذي تحتله بناء علي وضعها داخل التنظيمات البيروقراطية والصناعية. وأنها أصبحت جماعات مهيمنة وذات تأثير كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل رأسمالية القرن العشرين بحسبان ما تؤديه من وظائف لهذه الرأسمالية من ناحية، وانحيازها للطبقة الحاكمة من ناحية أخرى.

ويري ثورب أن شاغلي الوظائف المتخصصة الإدارية والإشرافية يحتلون نفس الموقع الطبقي وبحسبان أن هذه الوظائف تشترك بدرجات متفاوتة في ممارسة السلطة المفوضة إليهم من أصحاب العمل أو في تطبيق المعرفة والخبرة المتخصصة. وهذا يجعلهم يمارسون أدوارهم ومهام عملهم بقدر كبير من الاستقلالية وحرية التصرف. ويتمايزون بناء على ذلك عن غيرهم من شاغلي الوظائف الأخرى بشكل عام، وعن

العمال الأجراء بشكل خاص، فيما يتصل بموقع السوق وموقع العمل الخاص بهم.

وقد استعار ثورب مصطلح الطبقة الخادمة من الماركسي الاسترالي كارل رينير K. Renner ويرى رينر أن هناك نمو هائل للوظائف الإدارية والإشرافية والمتخصصة. وقد شكل شاغلوها هذه الوظائف (طبقة خادمه) بمعني أن المهارات والمعرفة المتخصصة التي يمتلكونها ومعرفتهم بالتنظيمات التي يعملون فيها تجعلهم يقومون بأداء خدمات أساسية لصالح رأس المال.

وتضم الطبقة الخادمة: العاملين في مجال الخدمات العامة (الحكومية والمدنية)، العاملين في مجال الخدمات العامة المتصلة بالقطاع الخاص، العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية.

ويري رينير أن هذه الجماعات علي الرغم من أنها لا تملك وسائل الإنتاج مثلها في ذلك مثل الطبقة العاملة، فإنها تختلف عن هذه الطبقة في أنها تقوم بأداء الأعمال غير المنتجة – أي التي لا تولد فائض قيمة كما أنها مسئولة بحكم أدائها لهذه الأعمال من انتزاع فائض القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر من الطبقة العاملة(٣١).

وتتحدد الأوضاع الطبقية لدي جولد ثورب – الذي ينحي في ذلك منحي فيبرياً واضحاً بناء علي فرص الحياة المشتركة بين الأفراد، تلك الفرص التي تحددها علاقات السوق وعلاقات العمل، وما يترتب علي ذلك من سلطة.

ويمكننا من خلال تحديد هذه العلاقات التعرف على:

- أشكال التفاوت بين مهن ذوي الياقة البيضاء والعاملين لحسابهم والعمال.
- أشكال التفاوت في ظروف ووظائف العمل بذلك من تباين في أوضاع السلطة من أولئك الذين يحتلون أوضاع سلطة خاضعة داخل العمل مثل العمال والذين يمارسون أشكالاً متفاوتة من السلطة داخل العمل. مثل مهن ذوي الياقة البيضاء الذين يشكلون جماعات الطبقة الوسطي الجديدة.

- ويقدم جولد ثورب تصنيفاً للجماعات الطبقية داخل المجتمع علي أساس التفاوت في الظروف المهنية والوضع الوظيفي. حيث يجمع، داخل الجماعة الطبقية الواحدة أبناء نفس المهن الذين يتساوون في موقع السوق وموقع العمل وما يترتب علي ذلك من تماثلهم من حيث الموقع داخل أنظمة السلطة والتحكم التي تحكم عملية الإنتاج ويحتوي المجتمع طبقا لهذا التصور علي سبع طبقات.

الطبقة الأولى: تتكون من المتخصصين ذوي الدرجات العليا، سواء كانوا يعملوا لحسابهم أو يعملون بأجر. والمديرين والموظفين ذوي الدرجات العليا الذين يعملون في الحكومة أو في المشروعات الخاصة. ويحصل أعضاء هذه الطبقة بموجب الأوضاع المهنية التي يشغلونها علي دخول عالية ومضمونة ومطردة. كما يترتب علي هذه الأوضاع ممارسة السلطة وهم بذلك لا يخضعون للتحكم بل يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال وحرية الاختيار بالمقارنة ببقية الطبقات الأخرى.

الطبقة الثانية: تتكون من المتخصصين والمديرين ذوي الدرجات الأدنى. مقارنة بالطبقة الأولي والتقنين والإداريين والموظفين ذوي الدرجات العليا، والمشرفين الذين لا يعملون عملاً يدوياً. ويحصل أعضاء هذه الطبقة علي دخول عالية، لكنها أقل من الدخول التي يحصل عليها أعضاء الطبقة الأولى. وتتركز الأدوار المهنية لهذه الطبقات داخل المستويات الوسطي والدنيا في المؤسسات البيروقراطية ذات الطابع الهيراركي وبموجب ذلك فإن لجان أعضاء هذا الطبقة يمارسون قدراً من السلطة ويتمتعون بقدر من الحرية

في أداء أعمالهم، لكنهم يخضعون في الوقت نفسه، لسلطة وتحكم الطبقة الأولى[٣٢].

الطبقة الثالثة: وتتكون من الموظفين الذي يقومون بالأعمال الروتينية والكتابية داخل المؤسسات الإدارية والتجارية، والموظفين الذين يقومون بالأعمال ذاتها في مجال الخدمات. ويحصل أعضاء هذه الطبقة علي دخول اقل من الدخول التي يحصل عليها أعضاء الطبقة الأولي والثانية، لكنهم يتمتعون بدرجة عالية نسبياً من الأمان في العمل غير أن الأوضاع المهنية التي تشغلها هذه الطبقة لا تجعلهم يشتركون في ممارسة السلطة، اللهم إلا من خلال تطبيق قواعد وإجراءات مقننه. وهم في ذلك يخضعون لسلطة النظام البيروقراطي.

الطبقة الرابعة: تتكون من صغار الملاك والحرفيون والعاملون لحسابهم. أي أن هذه الطبقة تشبه البرجوازية الصغيرة، التي يتحدد وضع السوق الخاص بها بمقتضى كونها (تعمل لحسابها الخاص) كما تملك قدراً لا باس به من رأس المال وتتمتع، من ثم، بدرجة عالية من الاستقلال والتحرر في أداء مهام عملها.

الطبقة الخامسة: وتتكون من التقنين ذوي الدرجات الدنيا الذين يقومون بأداء الأعمال ذات الطابع اليدوي والقائمين بالإشراف علي العمال اليدويين. ويحصل أعضاء هذه الطبقة علي دخول عالية تشبه إلي حد كبير الدخول التي يحصل عليها أعضاء الطبقة الثانية، كما يتمتعون بدرجة عالية من الأمان داخل العمل، ويمارسون قدراً من السلطة داخل العمل، أكثر من تلك التي يمارسها الموظفون الذين يقومون بأداء الأعمال الروتينية ذات الطابع غير اليدوي (أعضاء الطبقة الثالثة). لكنهم يخضعون لسلطة الضبط والنظام التي تمارسها عليهم، الطبقة الأولي والثانية.

الطبقة السادسة: وتتكون من العمال الإجراء المهرة الذين يقومون بأداء مهام العمل ذات الطابع غير اليدوي، داخل كل **فروع** الصناعة.

الطبقة السابعة: تتكون من العمال الإجراء في مجال الصناعة الذين يقومون بأداء الأعمال التي لا تحتاج إلي مهارة أو التي تحتاج إلي مهارة بسيطة.

- يري ثورب أن الطبقة السادسة والسابعة تكونان فيما بينهما الطبقة العاملة فهما تبيعان قوة عملهما لقاء أجر، كما انهما تقومان بأداء ادوار خاضعة وتخضعان من ثم لسلطة صاحب العمل أو لسلطة وكلائه الذين يقومون بتنفيذ هذه السلطة.
- يري ثورب أن الطبقات من الأولى حتى الخامسة تشكل الطبقة الوسطي ويشمل جماعات المديرين والمتخصصين والموظفين الذين يقومون بالأعمال الروتينية والكتابية والتقنية ومشرفي العمال[٣٣].

جدول يوضح تقسيم الطبقات عند جولد ثورب[٣٤]

المحتوى	الصيغة في ٧ طبقات	الصيغة في ٥ طبقات
مهنيون – إداريون – تقنييون من تأهيل عالي، مسئولون من عاملين غير يدوين	طبقة الخدمات	
بائعون، عاملوا تنفيذ	عمل تنفيذ غير يدوين مستخدمو التنفيذ في الإدارات والتجارة	الياقات البيضاء

أصحاب مشاريع فردية وحرفيون مع أو بدون مستخدمين	برجوازية صغيره	برجوازية صغيره
مستأجرو المزارع، مزارعون صغار وأصحاب مشاريع	مزارعون	
	أجراء زراعيون	ناشطون زراعيون
تقنيون، قليلو التأهيل، مراقبو العاملين اليدويين، عاملون يدويون مؤهلون	عمال مؤهلون	عمال مؤهلون
عاملون يدويون (خارج الزراعة) قليلو التأهيل أو غير مؤهلين	عمال غير مؤهلين	عمال غير مؤهلين

تقيم نظرية ثورب:

- ثورب فيبري النزعة فقد رفض اعتبار الصراع الطبقي شديد الأهمية في فهم ديناميـــة المؤسسات وفهم التطور التاريخي للمجتمعات في المدى البعيد.
- أن المواقع الطبقية تفترض التقاط رابط بين المكانة في سوق العمل وبين فرص الحياة هذا الرابط مهم جداً ولكن لا يؤكد العلاقات بين الطبقات المعرفة علي هـــذا النحـــو والتي هي عنصر أساسي في الديناميات التاريخية.
- التصنيف الطبقي عند ثورب يهدف إلي التمييز ليس بين الأفراد بل بـــين الوضـــعيات داخل سوق العمل ووحدات الإنتاج في ارتباطها بعلاقات العمل التي ترتبت علي هذه الوضعيات(٣٥).
- لم يحدد ثورب طبقة خاصة لأرباب العمل ويري أن أرباب العمل أعدادهم قليلة جـــداً وليس هناك إذن مجال لعزلهم عن سواهم.
- لم يربط ثورب بين وظائف الطبقة الخادمة والاستغلال والمصالح المتعارضة.
- تعامل ثورب مع السلطة في المواقع الإداريـــة ببســـاطة علـــي أســـاس المســـئوليات المضاعفة وليس من خلال السيطرة(٣٦).

كارشيدى والطبقة الوسطى:

يميز كارشيدى بين ثلاثة جوانب:

- **الجانب الأول:** يفرق فيه بين المالك وغير المالك ووسائل الإنتاج.
- **الجانب الثاني:** يفرق فيه بين المنتج وغير المنتج، وهو بذلك يشير إلى إنتاج فـــائض القيمة.
- **الجانب الثالث:** يفرق فيه بين العامل الذي ينجز وظيفة العمل وغير العامل الذي ينجز وظيفة رأس المال ويعد تحليل الجانب الثالث الذي يفرق بين وظيفة العمـــل ووظيفـــة رأس المال يعتبر من أهم إسهامات كارشيدي حيث يرى أن الطبقات الخالصـــة Pure في النموذج الرأسمالي للإنتاج يتم تحديدها عن طريق التطابق بـــين المالـــك وغيـــر المالك، وكذلك وظيفة العمل ووظيفة رأس المال. فالبرجوازية تملك وســـائل الإنتـــاج وأيضًا تنجز وظيفة رأس المال. بينما البروليتاريا منفصلة عن وسائل الإنتاج وتنجـــز وظيفة العمل.

في حين أن الطبقة الوسطى الجديدة: يتم تحديدها من خلال عدم التطابق والتماثـــل، فهم لا يملكون وسائل الإنتاج ولكنهم برغم ذلك ينجزون وظيفة معينة في رأس المال.

وفي هذا الإطار ميز كارشيدى بين فئتين من الطبقة الوسطى الجديدة الفاعلة:

أولهما: أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ولكن وظيفتهم تقتصر على التحكم والمراقبة.

ثانيهما: أولئك الذين ليسوا من أصحاب رأس المال لكن وظيفتهم تتضمن خليطًا من وظيفة العمل إلى جانب وظيفة رأس المال(٣٧).

ويرى كارشيدى أن الطبقة الوسطى الجديدة يتحدد وضعها الطبقي بناء على عدم تطابق هذين المعيارين فهي لا تملك وسائل الإنتاج لكنها تقوم بأداء الوظيفة العامة لرأس المال. لذا يرى كارشيدي أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم كل أولئك الذين يؤدون الوظيفة العامة لرأس المال على الرغم من إنهم لا يملكون وسائل الإنتاج. ويميز بين فئتين داخل هذه الطبقة، بين أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج لكنهم يقومون بوظائف التحكم والإشراف، والذين لا يملكون وسائل الإنتاج لكنهم يقومون بأداء وظائف العمل عبر أدائهم لوظائف رأس المال.

- ويوضح جون بوري John Brry أن هناك نمو مطرد للطبقة الوسطى الجديدة ويرى أنها تضم كل الأوضاع أو الأماكن المهمة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل والتي لا تتصف بملكية وسائل الإنتاج أو رأس المال. وتقع هذه الأوضاع داخل مجموعة متشابهة من المؤسسات الاجتماعية التي تخدم رأس المال عبر قيامها بوظائف ثلاثة هي تقديم تبرير لعملية العمل والتحكم في قوة العمل، التنسيق بين الأشكال المختلفة من قوة العمل غير العائلي التي تتم بناء عليها إنتاج قوة العمل وتنظيمها.

ويوضح بوري أن شاغلي هذه الأوضاع يمارسون سلطة داخل المؤسسات التي يعملون فيها كأنهم يتمتعون بمستقبل مضمون بما يسهم في تحسين وضع السوق ووضع العمل الخاص بهم. ويرتبط شغل هذه الأوضاع بالحصول، على مؤهلات متفاوتة سواء كانت هذه المؤهلات عامة أم مؤهلات محددة من الناحية التنظيمية.

ويوضح بوري أيضاً أن هناك أشكال من الصراع بين العمل ورأس المال. وأشكال الصراع القائمة على أساس النوع أو الجنس Gender والمتمثلة في محاولات إخفاء الطابع الذكوري على بعض المهن(٣٨).

- وقد حاول كل من هونج Doo – Seung Hong وكو Hegan Koo استخدام الثغرة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي في تحديد الوضع الطبقي لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة.
- التقسيم الاجتماعي للعمل يعكس تقسيمًا طبقيًا بالضرورة . فالعمال الذين يقومون بالعمل اليدوي والعمال الذين يقومون بالعمل غير اليدوي يتزايدون (ذوى الياقة البيضاء) يختلفون في علاقتهم بوسائل الإنتاج. حيث يكون العمال الذين يقومون بأداء العمل اليدوي أكثر خضوعًا لمقتضيات الآلة وأكثر خضوعًا لمالكي وسائل الإنتاج (استغلال مباشر) على عكس العمال ذوي الياقة البيضاء.
- المؤهلات التعليمية المطلوبة لمهن ذوي الياقة البيضاء (المهن غير اليدوية) تعد أعلى من تلك المؤهلات المطلوبة للأعمال الخاصة بمهن ذوي الياقة الزرقاء (المهن اليدوية).

- يظهر الحراك الاجتماعي سواء بين الأجيال أو داخل الجيل الواحد أكبر داخل المهن غير اليدوية.

وقسم العالمان هونج وكو الطبقات إلى:

١- الطبقة الرأسمالية: وتضم كبار ملاك وسائل الإنتاج الذين يملكون (ويتحكمون فيها) ويشترون قوة عمل الآخرين. بالإضافة إلى كبار المديرين الذين يتحكمون فعليًا في وسائل الإنتاج على الرغم من أنهم لا يملكون ملكية قانونية.

٢- الطبقة الوسطى الجديدة: تتكون من الموظفين وأصحاب الرواتب الذين لا يعملون بالإعمال اليدوية.

٣- الطبقة العاملة: وتضم العمال اليدويين الذين يقومون بالعمل اليدوي.

٤- البرجوازية الصغيرة: التي تضم صغار الملاك ومعظمهم من أصحاب المتاجر الذين يعملون لحسابهم self Employed ولا تستخدمون قوة عمل الآخرين (إلا في القليل).

٥- الطبقة الهامشية Marginal class: وتضم من لا يملكون وسائل الإنتاج والذين يعملون لحسابهم مثل الباعة الجائلين في الشوارع كالمنخرطين في أشكال التجارة الصغيرة، والخدمات الشخصية، كما تضم العمال غير المنتظمين الذين يعملون بالخدمات المنزلية.

- يقصر هذا النموذج الطبقة الوسطى الجديدة على الموظفين ذوي الياقة البيضاء الذين يقومون بأداء المهن التي لا تتطلب عملًا يدويًا.
- يلحق كبار المديرين بالطبقة الرأسمالية، باعتبار أنهم يتحكمون بشكل فعلي وشامل في وسائل الإنتاج على الرغم من أنهم لا يملكونها(٣٩).

نموذج هونج وكو(٤٠)

الطبقات	الملكية (التحكم في وسائل الإنتاج)	شراء / بيع قوة العمل	العمل اليدوي في مقابل العمل غير اليدوي
الرأسمالية	تمتلك	تشتري	تقوم بعمل غير يدوي
الطبقة الوسطى الجديدة	لا تمتلك	تبيع	تقوم بعمل يدوي
الطبقة العاملة	لا تمتلك	تبيع	تقوم بعمل غير يدوي
البرجوازية الصغيرة	تمتلك	تعمل لحسابها في الغالب	تقوم بعمل غير يدوي
الطبقة الهامشية	لا تمتلك	تبيع	تقوم بعمل يدوي

أنتوني جيدنز: معيار التفرقة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي

يعد أنتونى جيدنز واحدًا من أهم من عبروا عن هذا الاتجاه حيث يرى متفقًا في ذلك مع دارندورف من ناحية ورايت وبيرون من ناحية أخرى أن الرؤية الانتسابية للطبقات والاعتقاد بمفهوم واحد كأساس للانتماء الطبقي – كمعيار الملكية – مثلاً: تفشل في فهم الموقع الطبقي لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة، لأن الوضع الطبقي لهذه الطبقة يتحدد في ضوء امتلاكها لمؤهلات علمية وتقنية، وليس في ضوء ملكيتها لوسائل الإنتاج.

وقد حاول جيدنز أن يحدد الوضع الطبقي للجماعات البينية التي تشكل قاعدة الطبقة الوسطى الجديدة استنادًا إلى معيار التفرقة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي.

- وينطلق جيدنز من التصور الفيبري الذي يحدد الطبقة والوضع الطبقي في ضوء مقدرة السوق Market Capacity والتي تعني قدرة الفرد على الحصول على مميزات أفضل في مقابل المميزات أو المكاسب التي يحصل عليها الآخرون.

ويرى أن هناك ثلاثة أنواع من مقدرة السوق ذات أهمية حاسمة في تشكيل الوضع الطبقي وهي ملكية وسائل الإنتاج، امتلاك مؤهلات علمية وتقنية، امتلاك قوة العمل اليدوي وتقضي هذه القدرات إلى تأسيس بناء طبقي يحتوي على ثلاث طبقات:

- الطبقة العليا: وهي التي تملك وسائل الإنتاج.
- الطبقة الوسطى: وهي التي تملك المؤهلات العلمية والتقنية.
- الطبقة العاملة: وهي التي تملك قوة العمل اليدوي.

وتتجسد هذه الطبقات من خلال ما أسماه جيدنز ميكانيزمات التبنين الطبقي Class Structuration والتي حددها في الميكانيزمات التالية:

- غلق فرص الحراك.
- التفاوت في الظروف التقنية للعمل.
- التفاوت في السلطة.
- التفاوت في أنماط الاستهلاك.

ويؤكد جيدنز أن أعضاء الطبقة الوسطى الجديدة غالبًا ما يقومون عبر امتلاكهم للمؤهلات العلمية والتقنية بالمهن ذات الطابع غير اليدوي، ويحصلون على مكاسب سوق ولديهم مقدرة سوق ولديهم فرص أفضل في الحراك الصاعد، ويشاركون بشكل أكبر في بناء السلطة داخل المشروع(٤١).

نظرية كارولين هاو Carolyn Howe

أجملت هاو النظريات التي ظهرت لتحديد بنية وسياسة الطبقة الوسطى بخمس نظريات مشيرة إلى أن الطبقة الوسطى تتكون من حائزي المعرفة Knowledge Controllers الذين يستخدمون المعرفة كإطار في صنع القرار وحل المشاكل الأساسية في عملهم، وتتضمن شرائح المهنيين والعلماء والمفكرين، كما تتضمن المديرين وغيرهم، وتتمثل النظريات الخمس فيما يلي:

١- حائزو المعرفة كطبقة جديدة Knowledge controllers A Anew أي أن لها وضعها المتميز بمعزل عن الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة من رواد النظرية جولدنر وليست لاد.

٢- حائزو المعرفة كطبقة عاملة جديدة Knowledge contralers as Anew وتضم العاملين بأجر والمفكرين من البروليتاريا كما تشمل العاملين بأجر من المديرين والمشرفين الذين يقومون بالتحكم في خط الإنتاج ومن أصحاب هذا الاتجاه أرون وتر Arona witr ودنش denitch وغيرهم.

٣- حائزو المعرفة كبرجوازية صغيرة وجديدة Knowledge controllers As Anew petit Bourgeoisies

تنظر هذه النظرية إلى حائزي المعرفة على أساس أنهم برجوازيه صغيرة جديدة وليسوا جزءا من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة لكن يمكن اعتبارهم قسماً جديداً من

الطبقة العاملة الجديدة ومن رواد هذا الاتجاه بولانتزاس.

٤- حائزو المعرفة كأرستقراطية عمالية جديدة Knowledge controllers As Anew Aristocracy of cobour

أي أنهم من شرائح العمال أصحاب الأوضاع الاقتصادية المرتفعة والنفوذ السياسي وقد طورت هذه النظرية على يد البايم Elbamin وسيلزر Selzer ومن رواد هذه النظرية أولين رايت الذي يرى أن هذه الطبقة في موقع طبقي متناقض(٤٢).

بيير بورديو Bourdieu

يرى بورديو أن الطبقة لا تتحدد من خلال ملكية (مثل حجم وتركيبة رأس المال) ولا من خلال مجموعة من الخواص أو الملكيات (مثل الجنس، العمر، الأصل الاجتماعي، الأصل الاثنى، الدخل، المستوى التعليمي...الخ)، ولا من خلال سلسلة من الملكيات التي تشكلت نتيجة ملكية أساسية (مثل الموقع من علاقات الإنتاج) ولكن من خلال بنية Structure العلاقات بين كل هذه الملكيات أو الخواص القائمة التي تعطي قيمة نوعية specific وفي هذا الإطار يشير كذلك إلى أن الطبقات التي ينتجها تجمع فاعلين متجانسين بقدر الإمكان ليس من خلال شروط الوجود فحسب بل من خلال ممارساتهم الثقافية واستهلاكهم ... الخ.

ويربط بورديو بين شروط الوجود الموضوعية والممارسات الثقافية من خلال الابتوس Habitus (الوسط المعيشي) وهو يعتبر همزة الوصل بينهما فهو يتوسط بين العلاقات والظروف الموضوعية وبين السلوكيات الفردية ويحدد بورديو شروط الوجود الاجتماعي للطبقة بالأنواع المختلفة لرأس المال وهي:

١- **رأس المال الاقتصادي** Economic Capital
٢- **رأس المال الاجتماعي** Social Capital
٣- **رأس المال الثقافي** Cultural Capital
٤- **رأس المال الرمزي** Symbolic Capital

ويؤكد بورديو على أن هذه الأنواع المختلفة لرأس المال تعتبر من العناصر المكونة للطبقة مع غيره من العناصر الأخرى وتمثل شروطًا للوجود الاجتماعي، كما يؤكد على تقاطع هذه الأشكال أو الأنواع من رأس المال أي التقاطع بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال الثقافي والاجتماعي والرمزي. حيث يرى إمكانية تحويل رأس المال الثقافي إلى رأس مالي اقتصادي مثل استثمار المهارات والشهادات في الحصول على امتيازات اقتصادية، وكذلك يرى إمكانية تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال رمزي اجتماعي مثلما يتم ذلك من خلال الهبات والعطايا التي تعتبر وسيلة أو رمز بإقامة الصلة الاجتماعية والعكس، أي إمكانية تحويل رأس المال الاجتماعي والرمزي إلى رأسمال اقتصادي مثل استثمار وضع العائلة في الحصول على تسهيلات واستثمارات اقتصادية(٤٣).

ويقسم بورديو الطبقات الاجتماعية إلى ما يلي:

١- **الطبقة المسيطرة:** وتشمل الأساتذة والكوادر الإدارية العليا المزودة برأسمال ثقافي وليس برأسمال اقتصادي مكونه ما يمكن تسميته بالطبقة المسيطرة الثقافية. وكذلك

تضم الطبقة المسيطرة فئة تعمل بالمهن الحرة، والصناعة التي يمكن تسميتها بالطبقة المسيطرة الاقتصادية(٤٤).

٢- **البرجوازية الصغيرة:** يرى بورديو أن للبنية الطبقية البرجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) وجهين:

- إحداهما حائزه لرأس المال اقتصادي بنسبة أعلى من رأس المال التعليمي والثقافي (مثل الحرفيين وصغار التجار). والأخرى حائزة على رأس مال ثقافي أعلى نسبيًا من رأس المال الاقتصادي مثل الموظفين الإداريين الصغار) Junior executive وسطاء الثقافة واعتبر بورديو الأولى في طريقها للانهيار والثانية في طريقها للصعود(٤٥).

٣- **الطبقات الشعبية:** تتحدد بنوع خاص بقلة مواردها من كافة الأنواع وممارستها ذات مبدأ هو (اختيار الضروري) وضعف الإمكانيات المالية والثقافية التي هي في حوزة هذه الطبقات تمنعها من أي بزخ وتجعلها تتكيف مع الظروف السائدة(٤٦).

وقد ميز بورديو بين أساليب حياة هؤلاء المتحركين تنازليًا وتصاعديًا، أي بين المواقع المنهارة والمواقع الصاعدة من البرجوازية الصغيرة وأوضح ذلك فيما يلي:

١- البرجوازية الصغيرة المنهارة **The Declining Petite Bourgeoisie**

يرتبط انهيار هذه المواقع بالانهيار الاقتصادي، ويشغلها أفراد يمكن أن نلاحظ أن خواصهم وآراءهم الموضوعية مرتبطة بالجيل الماضي. وهم أصحاب رأس مال تعليمي أقل، وهم من الحرفيين وأصحاب المحلات الصغيرة وصغار التجار من كبار السن ويظهرون الميول الرجعية في كل الأشياء المفضلة لديهم، ويتضح ذلك في كل إشارة لهم عن رحيل النظام القديم وخاصة بالنسبة لشباب – كما أنهم ضد نزاعات الحداثة التي يرونها بمثابة انحطاط و أخلاقي، وإن اختياراتهم حول أي مسألة تتعلق بالحياة اليومية هي اختيارات رجعية، مما يجعلهم قريبين من اختيار العمال اليدويين حيث يختارون الأعمال الهابطة من الثقافة البرجوازية.

والبرجوازية الصغيرة الأخذة في الانهيار تعبر عن قيم تتسم بالتقليدية والصرامة، كما أنهم يظهرون الرفض والكراهية للأخلاق الجديدة التي تتسم بالمظهرية وعدم الصرامة في الأمور المالية وتربية الأطفال، كذلك يستبعدون كل الصفات التي يشجعها المهنيون والأذواق الحديثة التي يعرضونها.

٢- **البرجوازية الصغيرة الصاعدة Executants petite Bourgeoisie**

يشير بورديو إلى أن من أبرز سمات البرجوازية الصغيرة الصاعدة نتيجة حيازتهم نسبة مرتفعة من رأس المال الثقافي – جمع التبرعات الخيرية، والإعجاب الشديد بالجهود التطوعية، وتتذوق الأنشطة التي تتطلب الحماسة الثقافية. وأن هذه الفئة الوسيطة يتوزع أعضاؤها من حيث الخواص التاريخية بين الأقدم (خاصة الذين هم من أصل برجوازي صغير وقريبون جدًا من الشرائح الأكثر رجعية من البرجوازية الصغيرة المنهارة من حيث اختياراتهم الأخلاقية والفنية، وبين الشرائح الأكثر حداثة (خاصية الذين يمتلكون مؤهلات عليا، بشكل مشابه للعناصر المتحركة من البرجوازية الصغيرة الحديثة)(٤٧).

ومن بين أقسام البرجوازية الصغيرة الصاعدة نجد أن الموظفين الإداريين

الصغار Junior Executive وموظفي المكاتب (الكتبة) Office Workers الذين نشأوا في الطبقة العاملة والذين يحملون مؤهلات متوسطة، يمثلون شكلًا متطورًا من الميول الزهدية Ascetics Dispositions والإخلاص للثقافة المرتبطة بالطموح لمواصلة الصعود من خلال تراكم المزيد من رأس المال الثقافي. وبوجودهم في مسار متقدم عن طريق دراستهم التعليمية، لذلك فإن رؤيتهم للعالم رؤية تقدميه تعتمد على الإيمان بالتنوير والإصلاح المعتدل الذي يسعى للتمييز بين فرد وآخر تبعًا لجدراته التعليمية. وبالإضافة إلى أنهم يدينون بكل ما يملكون إلى التعليم ويتوقعون من خلاله تحقيق الطموحات التي يريدونها.

وإنهم في الغالب يشتركون في علاقة إجرائية (تنفيذية) مع الإداريين الكبار، حيث يتبعون تعليماتهم وينفذون خططهم للتعرف على خبراتهم التعليمية للاستفادة منها في الصعود لأعلى، كما أنهم يعملون على تمييز أنفسهم بعيدًا عن البرجوازية الصغيرة المنهارة، حيث يجمعون نواحي معينة في السجية العامة Popular ethos مثل ذوق التسلية في الحانات والأصدقاء المترفين والارتباط بالقيم الزهدية وارتداء الملابس المناسبة والوقورة والحماسة الثقافية ويقومون بتوجيه الأشياء المفضلة لديهم تجاه الأعمال الإدارية متوسطة الثقافة. ويفضلون الصور الداخلية النظيفة والمنظمة والتي يسهل الاحتفاظ بها. ويميلون تجاه الميول المحافظة فيما يتعلق بالفنون والأخلاقيات والسياسة خاصة الموظفين الإداريين الكبار وموظفي المكاتب الأكبر سنًا بشكل يجعلهم قريبين جدًا إلى أصحاب الدكاكين الصغار والحرفيين التقليديين.

كما يميل أعضاء البرجوازية الصغيرة الصاعدة إلى الإفلات من الصرامة المتفائلة إلى التشاؤم عندما يكبرون في السن وتتحول حياتهم إلى شيء بغيض، خاصة الموظفين الإداريين الصغار والكتبة.

ويشغل التوقع بالمستقبل حيزًا كبيرًا من وجود البرجوازية الصاعدة من خلال أطفالهم الذين عليهم يقوم البرجوازي بتصوير طموحاته، فالمستقبل عنده يمتد عبر العديد من الأجيال لذا فإنه يكون الرجل ذا السعادة المؤجلة، أي الحاضر المؤجل الذي سوف يتم تحقيقه فيما بعد سواء عندما يكون هناك وقت أو عندما يكبر الأطفال أو عند التقاعد من العمل.

أما الأجيال الجديدة من الموظفين الإداريين الصغار – وخاصة مدرس التعليم الابتدائي – فهم قريبون جدًا من البرجوازية الصغيرة الجديدة خاصة فيما يتعلق بالتنافس بينهم والأشياء المفضلة لديهم في الثقافة التقليدية(٤٨).

٣- البرجوازية الصغيرة الجديدة New Petite Bourgeoisie

يحلل بورديو الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة بوصفها تتألف من:

- العاملين في المهن التي تشمل على العرض والتمثيل (مثل المبيعات – التسويق – الإعلان – العلاقات العامة – الموضة – الديكور).
- العاملين في المؤسسات التي تقدم السلع والخدمات الرمزية التي تتضمن أعمال المساعدة الطبية والاجتماعية (مثل الاختصاصيين الاجتماعيين ومستشاري الزواج والإرشاد المهني واستشاري الأطفال واختصاصي العلاج والجنس).
- العاملين في الإنتاج والتنظيم الثقافي (مثل المرشدين وقيادات الشباب ومقدمي البرامج في الإذاعة والتلفزيون والصحفيين) وغير ذلك من أصحاب المهن التي اتسعت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة مثل الأخصائيين التقنيين وغيرهم.

- ويسمى بورديو أصحاب المهن والأعمال السابقة بالوسطاء الثقافيين الجدد مشيرًا إلى إمكانية اعتبارهم مثقفين يتخذون موقفًا تعليميًا نحو الحياة وتبهرهم الشخصية والمظاهر وأسلوب الحياة المميز، ويسعون نحو التمييز من خلال أوضاعهم المتميزة، وعلاقات الثراء الداخلي. كما أنهم يبتدعون فنا للمعيشة يزودهم بالإشباع والمكانة التي يتمتع بها المثقفون، لكن بأقل تكلفة ممكنة، ويتبنون أكثر جوانب حياة المثقفين سهولة من حيث التقليد أو الاستعارة، ويطبقون هذا الأسلوب على ثقافة لم تكتسب الشرعية بعد، سواء على مستوى الحياة اليومية أو على المجال الشخصي أو على جوانب وجودية أخرى.
- ونجد أعضاء البرجوازية الصغيرة الجديدة يصنعون اختيارات متناقضة تعبر عن التمايز بين القيم الخاصة ببيئتهم الأصلية والقيم الخاصة ببيئتهم الحالية. وهذا التناقض في الاختيارات متواجد في كل فرد من أفراد الوظائف الجديدة الذين يحاولون ابتكار أسلوب جديد للحياة.
- ويشير بورديو إلى مشكلة تواجد أفراد الوظائف الجديدة وهي مشكلة عدم تحديد وضعه بالضبط أو شكه في هويته الاجتماعية.
- كذلك فإن التميز شبه المنظم البرجوازية الصغيرة الجديدة وتركيزهم على أن يظهروا منعزلين عن الأذواق والقيم المرتبطة بالبرجوازية الصغيرة القائمة يعطي لممارستهم جوًا من التوتر والارتباك في صلاحية أسلوب الحياة المتحرر(٤٩).
- بالنسبة لأفراد البرجوازية الصغيرة الجديدة الذين نشأوا في الطبقات العليا، وتحولوا إلى الوظائف الجديدة كوسطاء ثقافيين أو حرفيين فنيين، وكانت لديهم سنوات من التعليم أقل من المتوسط بالنسبة لطبقتهم التي نشأوا فيها – ولكن أكثر من المتوسط بالنسبة للطبقات الوسطى – هؤلاء الأفراد الذين نشأوا في الطبقات العليا يظهرون أعلى معدل من التنافس داخل الطبقات الوسطى ويميلون إلى نظام من الاختيارات أو أسلوب حياة مشابه جدًا لنظام اختيارات البرجوازية حيث أنهم يطمحون في استرداد طبقتهم المفقودة، لذلك فهم يقلدون السمات الأرستقراطية ولكن بطريقة أكثر سذاجة. وهذه التظاهر بالتميز شبه المنظم يجعلهم منعزلين عن الأذواق والقيم المرتبطة بالبرجوازية الصغيرة القائمة والطبقات العاملة وهو التظاهر الذي يعطي لممارستهم جوًا من التوتر والارتباك في ملاحقة أسلوب الحياة المتحرر وجوًا من التكلف ولكن هذا التظاهر الذي يعتمد على الإطلاع على الثقافة ويجتمع مع الأصل الاجتماعي الرفيع يكون مختلفًا تمامًا في وسائله وشكله من التظاهر القلق anxious Pretension للبرجوازية الصغيرة الراقية (عالية المنزلة) Promated.
- ومن خلال عرض أساليب الحياة المختلفة لشرائح الطبقة الوسطي، نجد أن تلك الطبقة بوجه عام هو نتيجة لوضعهم في نقطة محايدة من جانبي مجال الطبقات الاجتماعية (الاقتصادي والثقافي) تواجه باستمرار معضلات أو مشاكل جمالية أو أخلاقية أو سياسية، ومحكوم عليهم دائمًا أن يعيشوا فيما وراء مواردهم، وأن يكونوا دائمًا يقظين، فعالين في الحساسية ومعرضين للرفض والصد نتيجة وضعهم(٥٠).

وقد نشر بوردو في كتابة التمايز Distinction عام ١٩٨٤م أن التذوق في (السلع الثقافية) يكشف عن تمايز الطبقات، وحاول أن يرسم خريطة لأشكال التذوق

المختلفة فيما يرتبط بالممارسات الثقافية الراقية (كزيارة المتاحف، وحضور حفلات الموسيقى والقراءة) وكذلك أشكال التذوق في التفضيلات الاستهلاكية (كالطعام والشراب والسيارات) وكشف بذلك عن علاقة بين الانتماء الطبقي والمهني وبين نوعية التذوق الثقافي. وعلي سبيل المثال فقد أكد على أن أولئك الذين يمتلكون رصيدًا كبيرًا من الثروة المادية (مثل رجال الصناعة والتجارة) أميل إلى الإقبال على الوجبات السريعة وركوب السيارات، وحضور المزادات، واقتناء منزل آخر ولعب التنس الأرضي، والتزحلق على المياه، أما أولئك الذين يملكون رصيدًا كبيرًا من الثروة الثقافية (كأستاذ الجامعة – ومدرس المدارس الثانوية، ومنتجو الفن)، فإنهم أميل إلى حب الاحتفالات العامة وإتقان اللغات الأجنبية، ولعب الشطرنج وسماع الموسيقى وصعود الجبال. أما أولئك الذين لا يمتلكون إلا رصيدًا بسيطًا من كليهما (المادي والثقافي) مثل العمال المهرة وشبه المهرة وغير المهرة فإنهم أقرب ميلًا إلى تشجيع كرة القدم وأكل البطاطس ومشاهدة الرياضة، والرقص الشعبي(٥١).

وقد ذهب مايك فيدرستون Featherrtone بأن مفهوم أسلوب الحياة LIFE Style يمكن أن يفهم جيدًا في علاقته بنمط حياة البرجوازية الصغيرة الجديدة، وهي طبقة تسعى – من خلال إنتاجها واستدماجها للمعلومات والصور المتصلة بثقافة الاستهلاك إلى تدعيم أسلوب حياتها الخاص واستعداداتها الخاصة وإضفاء الشرعية عليها.

وفي ضوء ذلك اتجه بورديو نحو التعرف على الوسط المعيشي Habitus الذي يميز حياة البرجوازية الجديدة ودورها لا في نشر ثقافة الاستهلاك فحسب بل في إنتاجها أيضًا، فأكد على أن البرجوازي الصغير كثير التوجس بشأن جسده يفحصه بانتظام، ويلاحظ نفسه ويراجعها بانتظام. ومن ثم فهو أكثر اهتمامًا بالرياضة والأطعمة الصحية وأدوات التجميل. ومن ثم فإنه يتبنى اتجاهًا في الحياة يقوم على الاستثمار الدائم لكل شيء فهو لا يمتلك من رأس المال المادي أو الثقافي ما يكفيه ولذلك فهو شغوف لأن يمتلك المزيد. وفي ضوء هذه الخصائص فإن أسلوب حياة الفرد من هذه الشريحة من الطبقة الوسطى يتبلور حول خاصيتين: الأمن والمغامرة، الأمن لحياته المالية والمغامرة من أجل الحصول على المزيد. ويؤدي أسلوب الحياة هذا إلى أن يصبح الفرد المنتمي إلى الطبقة الوسطى أكثر دعاه الثقافة الاستهلاكية وأكثر الأفراد حملًا لخصائصها.

وفضلاً عن ذلك فإن الطبقة الوسطى تسهم بدور فعال في إنتاج الثقافة الاستهلاكية ونقلها حيث يتوحد أفراد هذه الطبقة مع أسلوب حياة المثقفين ويفضلونه وينقلونه إلى جمهور واسع: وهم يعملون أيضًا كمنظمين في المجال الثقافي مثل تنظيم المحاضرات والعروض المسرحية والسينمائية وتنظيم الرحلات لقضاء العطلات، وتنظيم المسابقات الرياضية. وبذلك فإن الطبقة الوسطى لا تنتهج لنفسها أسلوب حياة خاص فحسب بل تعمل على نشره وتخلق الاهتمام به على نطاق واسع. وإذا كان نمط حياة الطبقة الوسطى يجعلها تتوحد مع المثقفين، فإن طموحها يجعلها تتوحد مع الطبقة العليا وتحاول أن تقلد ضروبًا من أساليب حياتها(٥٢).

وتعتبر نظرية الصفوة امتداد لتحليل ماكس فيبر الذي اهتم بالصفوات وجماعات المصلحة والتي تتصارع من أجل السلطة. وقد ظهرت نظرية الصفوة بصفتها اتجاهًا نظريًا يعارض الاتجاه الماركسي وذلك من منطلق اعتراض روادها باريتو V.pareto وموسكا G.mosca ومشيلز R. Michel على الطروحات الماركسية.

ويرى أصحاب نظرية الصفوة أن الطبقات الحاكمة تتمتع بمواهب خاصة ويرون

أن سبب خضوع الجماهير يرجع إلى (دونيتهم البيولوجية). وهكذا فإن هناك (موروثات أو جينات) ويطبق شومبيتر Chumpeter مفهوم (الانتخاب الطبيعي) على المجتمع فمثلما تبقى الأنواع البيولوجية وتكيف ذاتها لبيئة جديدة تفصح الصفوة الحاكمة عن قدرة على البقاء. ويرى شومبيتر أن البرجوازية تعتبر أقدر الطبقات على أداء الوظائف الاقتصادية لأنها تتكون من أكثر الناس قدرة وموهبة.

وتجعل ونظرية الصفوة من الفروق الطبيعية التي توجد بين الناس شيئًا مطلقًا وترفعها إلى مصاف (القانون الأبدي للطبيعة) الذي يجعل من حكم الجماهير وقيادة المجتمع قدر الطبقات الحاكمة نظرًا لما لديهم من (سمو عقلي) وتميز في الملكات والقدرات.

وأوضح انجلز (أن التمييزات الطبقية المحددة تاريخيًا ترجع بهذه الكيفية إلى فروق طبيعية يجب إدراكها على أنها جزء من قانون أبدى للطبيعة ولابد من احترامها بالانحناء للنبلاء والحكماء بالميلاد. والناس بالتأكيد ليسوا متساويين فيما تزودهم به الطبيعة، ولكن هذه الهبات لا تلعب دورًا حاسمًا في التكوين الطبقي. والمكان الذي تشغله كل طبقة وكل من أعضائها في الإنتاج الاجتماعي لا تحدده القدرة العقلية، ولكن تحدده علاقات الإنتاج الاجتماعي التي تتكون مستقلة عن إرادة ووعي الناس. والفرق في الاستعدادات الطبيعية للناس كما قال ماركس ليس سببًا بقدر ما هو نتيجة لتقسيم العمل وهو إلى حد كبير نتاج تطور تاريخي طويل).

إن (الصفوة) نتاج عالم الملكية الخاصة وهي توجد لا بفضل حد ذكاء أعضائها ولكن بفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية التي تركز الإنتاج ورأس المال في يد قلة وهذه القلة يدعونها (الصفوة).

كما تتجاهل نظرية (الصفوة) التطاحن بين العمل اليدوي والعمل العقلي الذي يوجد في المجتمع المتنافر، فالناس العاملون محرمون من ظروف الحياة المتلائمة ومن فرصة تنمية مواهبهم وقدراتهم تنمية كاملة. وقد قال انجلز (طالما الجماهير العاملة منهمكة في عملها الضروري كأن من الضروري أن توجد طبقة خاصة متحررة من العمل الفعلي لأداء شئون الدولة. ولهذا تتشكل صفوة حاكمة (أقلية حاكمة) وجماهير خاضعة (أغلبية معتمدة سياسيًا) ومعزولة سياسيًا ومحرومة من النفوذ السياسي(٥٣).

ويرى بارسونز أن الصفوة المسيطرة قديمًا كانت تبنى قوتها على ملكية العائلة أما في العالم الحديث فإنها قد أصبحت (صنوة مهنية) ترتبط بالتطور التكنولوجي، وهذه الصفوة ترتبط بملكية المجموعة، ولا تكون لها ملكية على الإطلاق ولكنها تستمد تميزها من مواهب خاصة تتمتع بها.

ويعرف رايت ميلز (صنوة القوة) بأنها الصفوة الاقتصادية والعسكرية، وهو يحلل في كتابه (صنوة القوة) عملية اندماج الشركات الكبيرة، واندماج السياسيين والصفوة العسكرية في الولايات المتحدة.

ويفضح ميلز (صنوة القوة) في الولايات المتحدة بقوله أن الصفوات العليا للقوة لا تمثل الأمة، وأن مركزهم المرتفع لم يكتسب بفضائلهم الخلقية، وأن نجاحهم غير مرتبط بأي مواهب مرموقة وأنهم قد اكتسبوا هذه القوة بسبب نظام اللامسئولية المنظمة الأمريكي.

ويعلق أوسيوف أن ميلز فشل في إدراك العملية الأعمق لاحتكار الرأسمالية العسكرية للدولة وأن نظرية الصفوة هي السند الأيديولوجي للسيطرة المطلقة للبرجوازية الاحتكارية(٥٤).

ويصف باريتو V.pareto وجود الطبقات الاجتماعية بأنه ظاهرة (اللاتجانس الاجتماعي) ويوضح باريتو (أن المجتمع البشري ليس متجانسًا) فالناس مختلفون جسمًا وعقلًا وخلقًا والطبقات الاجتماعية ليست منفصلة بعضها عن بعض تمام الانفصال وأنه تجري تحركات بين الطبقات المختلفة.

ويرى باريتو أن الطبقات الاجتماعية ليست إلا حشودًا أسمية أو مجموعات من الأشخاص من بينهم أولئك الذين يشكلون لصنوة، فالطبقة المتميزة يطلق عليها باريتو اسم الصفوة. وهم الحائزون على أعلى الدرجات في الفرع الذي يزاولون فيه نشاطهم.

ويوضح باريتو في نظرية الصفوة العلاقة بين الطبقات القيادية والطبقات المنقادة (بالرواسب) و(المشتقات) وهي مسوغات عقلية لهذه الرواسب وتختلف في الطبقات العليا عنها في الطبقات السفلى. ويصف باريتو الرواسب بأنها غرائز يعبر عنها بصفة خاصة في طبائع السباع والثعالب. فالطبقة الحاكمة تلجأ إلى الخداع والحيل والتدابير البارعة (الثعالب) بينما رواسب النوع الثاني تلجأ إلى المقاومة السافرة (السباع).

ويوضح باريتو أن الصراع الطبقي ليس صراع بين البرجوازية والعمال وإنما هو صراع بين أصحاب رؤوس الأموال الذين يحصلون على دخل من أراضيهم ومدخراتهم (المضاربين وأصحاب الريع) وبين أصحاب الأعمال. ويرى أن أصحاب الأعمال يدخل في صفوفهم الأشخاص الذين نمت فيهم سمات التدبير وهي سمة هامة للنجاح، كما أن أصحاب الأعمال والعمال تكون لهم مصلحة مشتركة تتعارض مع أصحاب رؤوس الأموال.

ويعرض باريتو للتوازن الاجتماعي القائم بين الطبقات القيادية والطبقة المنقادة ويتطلب ذلك جعل الطبقات القيادية مفتوحة أمام تصاعد الشرائح السفلى وإتاحة الفرصة أمام هؤلاء للحراك الصاعد(٥٥).

وقد رفض باريتو وميشلز نظرية ماركس في الطبقات/ الاجتماعية على أساسيين رئيسيين:

١- **إظهار أن المفهوم الماركسي** (الطبقة حاكمة) خطأ وذلك بإظهار تتابع دورة النخبة، مما يمنع في معظم المجتمعات وفي المجتمعات الصناعية الحديثة بشكل خاص، تشكل طبقة حاكمة ثابتة ومغلقة.

٢- **إظهار استحالة وجود مجتمع دون طبقات**، إذ أنه يوجد في كل مجتمع أقلية تحكم فعلاً.

وتعارض النظريات النخبوية الماركسية بالاستعاضة عن فكرة الطبقة الحاكمة التي تحكم بفضل القوى الاقتصادية أو العسكرية بفكرة النخبة التي تحكم بفضل خصائص متفوقة في أفرادها. وفي ذلك ترى (كولا بنسكا) أن الفكرة الأساسية التي يتحملها مصطلح (النخبة) هي فكرة (التفوق).

ويستعمل بوتومور مصطلح موسكا (الطبقة السياسية) للإشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي، والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية. فالنخبة السياسية تضم أعضاء الحكومة وأعضاء الإدارة العليا والقواد العسكريين والعائلات ذات النفوذ السياسي.

وتضم الطبقة السياسية النخبة السياسية لكنها قد تضم أيضًا النخبات المضادة المؤلفة من قادة أحزاب سياسية ليست في الحكم، وممثلي مصالح أو طبقات اجتماعية جديدة لقادة النقابات ورجال الأعمال ورجال الفكر ممن هم فاعلون في حقل السياسة. فالطبقة السياسية تتألف من عدد من الفئات التي قد تدخل في درجات متفاوتة من التعاون والتنافس والصراع فيما بينها.

وقد لفت فريدريش C. j. Friedrieh الانتباه إلى كون مبادئ القرن التاسع عشر الأوربية عن حكم النخبة أو حكم الأفراد المتفوقين – السوبرمان – عن نيتشه بالإضافة إلى دراسات موسكا وباريتو وبوركهارت كانت كلها نتائج لمجتمع مازال يحمل الكثير من بقايا الإقطاعيين وإقامة العوائق في وجه انتشار الأقطار الديمقراطية، ورأى كارل مانهايم أن نظريات النخبة منسجمة مع الديمقراطية، إذ يكفي للديمقراطية أن المواطنين على الرغم من أنه لا يسمح لهم بلعب دور مباشر في الحكم بصورة دائمة، لديهم إمكانية جعل مطامحهم محسوسًا بها.

وفكرة المساواة التي تنطوي على الديمقراطية كشكل من أشكال المجتمع يمكن أن تؤول بأنها (مساواة في الفرص) عند ذلك يمكن أن تعتبر الديمقراطية مجتمعًا تصبح فيه النخبات الاقتصادية والثقافية والسياسية – منفتحة من حيث المبدأ وإنها في الحقيقة تكرس طبقات اجتماعية مختلفة على أساس الجدارة الفردية[٥٦].

نقد جورفيتش لنظرية الصفوة عند باريتو

- لم يوفق في فهم الطبقة على أنها كل لا يتجزأ من جماعة حقيقة، ووحدة جماعية لها أعمال مشتركة تؤديها ووحده في الاتجاهات وفي الأعمال والسلوك تشكل إطارًا اجتماعيًا قابلًا للبناء، بل ومتكاملًا في أغلب الأحوال.
- الطبقة الاجتماعية في مفهوم باريتو ليست إلا حشدًا، فئة مجردة، مجموعة من الأفراد لهم علاقات متماثلة. يرى جورفيتش أننا هنا بصدد نزعة أسمية مفرطة لا تبدو قادرة على إدراك حقيقة المجتمع الإجمالي الذي يضم الطبقات ولا حقيقية الطبقات نفسها.
- المعيار الذي يحكم الاختيار في تكوين الطبقات هو التفوق في ذاته عند باريتو. ويوضح جورفيتش أن التفوق الذي لا يعرف من أي نوع هو، وكيف يتكون، بل أننا لا نعرف إن كان تفوقًا في الثروة أو الدخل أو الكفاءة المهنية أو تفوقًا عقليًا أو سياسيًا أو غير ذلك.
- استبدال باريتو للطبقات الاجتماعية بالصفوة أدى إلى عدم القدرة على فهم وتفسير تعارض الطبقات وصراعها.
- إذا كان للطبقات الاجتماعية وجود بالفعل فإن مشكلة الصفوة عندما تثور يجب أن تدخل في كل طبقة. فمن المقبول مثلًا أن نبحث عن صفوة الطبقة البرجوازية أو صفوة طبقة الفلاحين.
- يجب البحث عن عدم التجانس الاجتماعي وتنقلات الصفوة بالمعنى الذي قصده باريتو وذلك في داخل الطبقات الاجتماعية بدلًا من اعتبارها أسسًا لوجود هذه الطبقات.
- ما هو البرهان الذي يقدمه باريتو على أن التقسيم إلى طبقات يطابق التمييز بين ما هو صفوة وما هو ليس كذلك، لابد إدراك أن هذا التطابق المفروض بين الصفوة

وبين الطبقة القيادية أو السائدة ويضعف بالتدريج. ولذلك فهو يقدم فكرة تنقلات الصفوة.

- من المستحيل أن تكون طبقة ما صفوة الطبقات، ومن المستحيل كذلك أن تكون الصفوة نفسها طبقة.
- وقع باريتو في فخ الحتمية عندما قال أن المجتمعات تنقسم وستظل تنقسم إلى شريحتين (صفوة وجماهير) وبذلك يكونوا قد حولوا المقولات التاريخية والاجتماعية التي يرتكز عليها تحليل الطبقات إلى خصائص طبيعية وفيزيقية ليزيد قوة الصفوة وضعف الجماهير.

فهذه النظرية تسعى إلى هدف صريح هو تمويه الخصومة والعداء والصراع بين الطبقات الاجتماعية الحقيقية واستبدالها بعداءات أو صراعات وهمية أو خيالية[٥٧].

ثالثا: الماركسية والطبقات

كانت المادية التاريخية أول نظرية تكشف عن الترابط الداخلي الوثيق بين تطور أنماط الإنتاج والبناء الطبقي للمجتمع، وأكدت على أن هذا الترابط العضوي إنما يرجع قبل كل شيء إلى أن مستوى معينًا من تطور إنتاجية العمل يصبح شرطًا ضروريًا، ولكن غير كاف، يمكن أن تكون هناك إمكانية استغلال الإنسان للإنسان، لأن الإنسان إذا كان ينتج فقط الحد الأدنى اللازم للإبقاء على وجوده العضوي وقدرته على إعادة إنتاج قوة عمله، فلن تكون هناك إمكانية للاستيلاء المنظم على عمل شخص أخر، إنما تظهر هذه الإمكانية فقط حيث تبلغ قوى الإنتاج في تطورها ذلك المستوى الذي يتيح أن يفوق مقدار السلع المنتجة ذلك الحد الأدنى الضروري للإبقاء على حياة المنتجين المباشرين لقد لعب اطراد التقسيم الاجتماعي للعمل ونمو علاقات التبادل دورًا كبيرًا في ظهور الطبقات.

ومع تطور المجتمعات وتمايز الفئات الاجتماعية داخلها. أصبح تملك وسائل الإنتاج وأسلوب تملك قوة العمل يشكلان أساسًا مطمئنًا لتحديد الطبقات. إذ أن تصنيف الطبقات وفق حجم الدخل هو تصنيف مضلل، لأن مصدر الدخل وليس حجم الدخل هو الذي يجب أن يعتمد كأساس للتصنيف.

ولذا فإن التعريف الماركسي للطبقة، يؤكد على أهمية الموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل، ومن مصفوفة علاقات الإنتاج السائدة في إطار التكوين الاجتماعي – الاقتصادي القائم[٥٨].

فالطبقات تعرف بدلاله علاقات أو منظور علائقي لا بدلاله التدرج أو المنظور التراتبي، أي أن الطبقة تعرف في علاقتها الاجتماعية بالطبقات الأخرى، لا بموقع الواحدة فوق الأخريات أو تحتها فالعلاقات الاجتماعية موضع الاهتمام في تعريف الطبقة هي العلاقات التي تنشأ في سياق التنظيم الاجتماعي للعلاقات الاقتصادية. وليس في سياق التنظيم الفني (أي التكنولوجي)، أو الإداري والقطاعي للعلاقات الاقتصادية.

في إطار التنظيم الاجتماعي للعلاقات الاقتصادية، فإن المهم في تعريف الطبقات هو العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وليس العلاقات الاجتماعية للتبادل. وهذا لا يعني أن علاقات التبادل غير مهمة وإنما يعني أن دلالتها النظرية تتحدد بالعلاقات الاجتماعية للإنتاج، أي أن العلاقات الاجتماعية هي المحدد النهائي لغيرها من العلاقات، ومن ثم فهي التي تتخذ كأساس في تعريف الطبقات.

وفي ضوء ذلك نجد تعريف لينين للطبقات الاجتماعية بأنها جماعات كبيرة من الناس تختلف بعضها عن بعض من حيث الموقع الذي تحتله في نظام الإنتاج الاجتماعي

محدد تاريخيًا، ومن حيث العلاقة التي تربطها بوسائل الإنتاج (والتي عادة ما تتحدد وتصاغ في القوانين)، ومن حيث الدور الذي تقوم به في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي من حيث النصيب الذي يؤول إليها من الثروة الاجتماعية ونمط حصولها عليه.

فالطبقات هي جماعات من الناس تستولي إحداها على (فائض أو جزء من ناتج) عمل الأخرى بحكم اختلاف الموقع الذي تحتله كل منها في نظام محدد للاقتصاد الاجتماعي.

والظاهر من هذا التعريف أن أساس تمييز الطبقات عن بعضها هو العلاقة بوسائل الإنتاج وبالتحديد ملكية أو الحرمان من ملكية وسائل الإنتاج.

فعلاقات الملكية ليست إلا التعبير القانوني عما أطلق عليه ماركس علاقات الإنتاج، ونظرًا لأن هذا المفهوم للطبقة قد أظهر مجتمع رأسمالي السمة المميزة له هو الفصل بين المنتجين المباشرين ووسائل الإنتاج التي يعملون عليها (بمعنى أن المنتج المباشر لم يعد مالكًا لوسائل الإنتاج التي يشتغل بها. وأن هذه الملكية قد تركزت في جماعة من الأفراد غير المنتجين المباشرين) يتضح الدور المحوري للعلاقة بوسائل الإنتاج من حيث ملكيتها أو انعدام هذه الملكية[٥٩].

فالموقع من نظام الإنتاج الاجتماعي (الرأسمالي) ليس شيئًا مختلفًا عن العلاقة بوسائل الإنتاج وهي ملكية أو الحرمان من ملكية وسائل الإنتاج. ومتى تحدد وضع الفرد في النظام الرأسمالي من حيث ملكية وسائل الإنتاج تحدد دوره في التنظيم الاجتماعي للعمل، فهو بائع لقوة عمله أو مشتر لقوة عمل الآخرين. وهو بالتالي منتج مباشر لفائض القيمة أو مستولى على فائض قيمة عمل الآخرين.

والتعريف الماركسي يفضي إلى تقسيم ثنائي للطبقات (طبقة تملك وسائل إنتاج وطبقة لا تملك والأولى تشتري قوة عمل الأخرى والثانية مضطرة لبيع قوة عملها.

والماركسية لم تكن معنية بوصف المجتمع وصفًا سكونيًا، وإنما كانت معنية بوصف النظام في حركته. إنها كانت معنية في الواقع بصيرورة النظام.

كما أن التقسيم الثنائي للطبقات لا يمثل الواقع الملموس في أي لحظة، بل أن الصورة الثنائية لا تنصب على الطبقات في نهاية المطاف عندما يتطلب الأمر حسم مصير النظام الرأسمالي وإنما تنصب في تلك الحالة على القوى السياسية والتحالفات السياسة بين طبقات وفئات اجتماعية متنوعة[٦٠].

وقد رفض ماركس تمامًا تعريف الطبقة على أساس المحكات التي كان يستخدمها المفكرون المثتاليون في ذلك الوقت، فقد قرر ماركس أنه لا يمكن التعرف على الطبقة على أساس مصدر الدخل أو على أساس الوضع الوظيفي للأفراد في عملية تقسيم العمل فهذه المحكات سوف تؤدي بنا إلى تقسيم الناس إلى عدد هائل من الطبقات، وفضلًا عن ذلك فإن استخدام مثل هذه المحكات سوف يؤدي إلى تداخل وضع تجمعات الأفراد في العملية الإنتاجية فمثلًا قد نجد شخصين يشتغلان بنفس العمل ولكن أحدهما قد يكون مستخدمًا لدى شركة بينما يمتلك الأخر محلًا أو ورشة صغيرة يعمل بها.

كما رفض ماركس استخدام محك الدخل للتمييز بين الطبقات الاجتماعية، ذلك أن الدخل ليس منفصلًا عن العملية الإنتاجية ولكنه يتحدد بأسلوب الإنتاج.

وبالتالي فإن ماركس قد رفض دعاوى المفكرين المثاليين، أمثال جون ستورات

مل بأن الطبقات ليست إلا نتاجًا للامساواة في توزيع الدخل وبالتالي فإنه يمكن تخفيف حدة الصراع الطبقي أو حتى إزالته عن طريق تقليل الفوارق بين الدخول التي يحصل عليها الناس.

ورأى ماركس أن أساس تقسيم المجتمعات إلى طبقات هو ملكية أو لا ملكية وسائل الإنتاج وأن الموقع من وسائل الإنتاج هو الذي يحدد كل العراقيل الأخرى التي يتحدث عنها المفكرون المثاليون مثل المهنة والدخل وأسلوب الحياة ومحل السكن... الخ

ورأى ماركس أن كل المجتمعات الطبقية يوجد بها صراع طبقي بين الطبقات المسيطرة أي تلك التي تملك وسائل الإنتاج المادية وبالتالي تكون لها السيطرة السياسية والقانونية والعسكرية والفكرية على الطبقات الخاضعة أو المستغلة. وطالما توجد ملكية خاصة في وسائل الإنتاج وطالما ينقسم الناس في المجتمع إلى من يملكون هذه الوسائل ومن لا يملكون سوى جهدهم يبيعونه لملاك وسائل الإنتاج الذين يستغلونهم فسيظل هناك دائمًا عداء بين هذه الطبقات وسيظل هناك صراع بينهم(٦١).

ويقول ماركس في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨م أن تاريخ المجتمعات ككل حتى يومنا هذا هو تاريخ صراع الطبقات فالإنسان الحر والعبد، والشريف والوضيع، والبارون ورقيق الأرض، ورئيس العمل والصانع، وبالإجمال الطغاة والمقهورين، الذين يواجه بعضهم بعضًا في صراع مستمر، كل أولئك قد شنوا فيما بينهم صراعًا متصلًا لا ينقطع تارة في خفاء، وتارة علانية، وصراعًا كان ينتهي في كل مرة بانقلاب ثوري.

وإنا لنجد في عصور التاريخ السابقة، في كل مكان تقريبًا تنظيمًا معقدًا للمجتمع في مراتب مختلفة، وتدرجًا متعددًا للأوضاع الاجتماعية، نجد في روما القديمة الأشراف والفرسان والدهماء والعبيد، وفي العصر الوسيط السادة الإقطاعيين و رؤساء الحرف والصناع ورقيق الأرض. ونجد في كل من هذه الطبقات تقريبًا تدرجًا خاصًا. أما المجتمع البورجوازي، الحديث الذي انبثق في عقب انهيار المجتمع الإقطاعي فإنه لم يمح صراع الطبقات، وإنما استحدث طبقات جديدة، وصورًا من القهر الجديدة، وأشكالًا جديدة للصراع بدلًا من السابق(٦٢).

لم تعرف المشاعية البدائية أشكال التباين الاجتماعي المختلفة ومن ثم فإن المجتمع الطبقي سوف يختفي ليحل محله المجتمع اللاطبقي وفقًا لضرورات اجتماعية أيضًا فالعلاقة الأساسية للإنتاج في المجتمع الطبقي تتمثل في أن مجموعة واحدة تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها كما تسيطر على عمليات التوزيع أيضًا بينما لا تملك المجموعة الأخرى سوى قوة العمل. أن هاتين الطبقتين (السيد – العبد) (ملاك الأرض والإقطاعيين والأقنان) (البروليتاريا والبرجوازية) أن هذه الأنساق الاجتماعية التاريخية هي التي شهدت الانقسامات الاجتماعية الكبرى في التاريخ الإنساني.

ويذهب ماركس إلى أن النظام الاقتصادي بالمعنى الواسع (أي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية) والعلاقات الطبقية الناشئة عنه هو الأساس الذي تستند عليه البيئات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن الوضع الطبقي ليس مسئولًا فقط عن عدم المساواة الاقتصادية في الثروة بل هو مسئول أيضًا عن كافة أشكال عدم المساواة الأخرى وبصفة خاصة ما يتعلق بالقوة والنفوذ والسلطة.

ويوضح ماركس أن أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها يستطيعون أيضًا أن يتحكموا في أفعال الآخرين ويفرضون عليهم إرادتهم، وتقهر كافة جوانب حياتهم الاجتماعية، ويتحكم هؤلاء في المجتمع كالدولة والقانون، كما يفرضوا

أيضًا قيمهم ومعتقداتهم وفلسفاتهم وفنونهم على كل مرحلة من مراحل سيطرتهم التاريخية في الأنساق الطبقية(٦٣).

ويوضح ماركس أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ وهو الذي أدى إلى التحولات النوعية التي طرأت على كافة الأنساق التاريخية الطبقية، تحول العبودية إلى الإقطاع، والإقطاع إلى الرأسمالية، كما أن الثورة ضد علاقات الإنتاج الرأسمالية سوف تقود إلى مجتمع لا طبقي حيث يسيطر العمال على وسائل الإنتاج، ويقيمون دكتاتورية البروليتاريا حتى يتمكنوا من انتزاع وسائل الإنتاج من سيطرة البرجوازية.

وحينما تصبح ملكية وسائل الإنتاج في أيدي الناس بشكل كامل لن يعود هناك مستغلين ومشتغلين. وفي المجتمع الجديد سوف يمتلك الجميع وسائل الإنتاج ملكية جماعية، وتصبح القوى المنتجة قادرة على التطور دون صراعات أو تناقضات، وسوف يصبح التطور الحر للجميع(٦٤).

ويتكون المجتمع الطبقي من طبقات أساسية وطبقات غير أساسية أو ما يمكن تسميته بالفئات الاجتماعية. أما الطبقات الأساسية فهي تلك التي ترتبط بنمط الإنتاج في مجتمع معين من المجتمعات الطبقية حيث نجد طبقة ملاك وسائل الإنتاج وطبقة المعدمين المقهورين التي تقف في مواجهة الطبقة الأولى. ففي المجتمع العبودي نجد طبقتين أساسيين هما طبقة أصحاب العبيد والعبيد، وفي المجتمع الإقطاعي نجد طبقتين أساسيتين هما طبقة الإقطاعيين وطبقة الفلاحين وفي المجتمع الرأسمالي نجد طبقتي البرجوازية والبروليتاريا ولكن تلك المجتمعات الطبقية تضم أيضًا مجموعات أو فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها طبقات بالمعنى السابق ذكره أو يمكن النظر إليها بوصفها طبقات غير أساسية لأنها لا ترتبط بشكل مباشر مثل الطبقات الأساسية بنمط الإنتاج السائد في المجتمع الرأسمالي كما يضم المجتمع أيضًا مجموعات اجتماعية مختلفة لا يمكن اعتبارها طبقات أساسية مثل المثقفين ورجال الدين وغيرهم.

والصراع الطبقي في المجتمعات الطبقية يدور بشكل أساسي بين الطبقات الاجتماعية الأساسية أما الطبقات الغير الأساسية أو المجموعات الاجتماعية فإنها لا تكون ذات اتجاه محدد في ذلك الصراع وتتحالف مع طرف أو أخر من أطراف الصراع فالمثقفون قد يتحالفون مع البروليتاريا في صراعها ضد البرجوازية أو يتحالفون مع البرجوازية ضد البروليتاريا.

وتنقسم الطبقة داخليًا إلى طبقات فرعية أو إلى مجموعات لكل منها مصالح يتعارض مع مصالح المجموعة الأخرى ولذلك ينشأ صراع بين المجموعات المكونة للطبقة نفسها ولكن هذا الصراع أو ذلك التناقض بين المجموعات المكونة للطبقة الكبيرة إنما هو حسب تعبير ماركس تناقض ثانوي وليس تناقض أساسي، بمعنى إذا شعرت الطبقة ككل بخطر ما من طبقة أخرى فإنها في هذه الحالة سوف تتحد جميعها من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة بينها.

ورأى ماركس أن الصراع الطبقي هو القوة الدافعة ومصدر التطور في المجتمع الطبقي الذي يسود فيه العداء أو العلاقات العدائية بين الطبقات. وهذا الصراع هو الذي يحدد التطور الاجتماعي في المجتمع الطبقي.

ورأى ماركس أنه كلما ازدادت حدة الصراع الطبقي وكلما أصبحت الطبقات

المستغلة أكثر تنظيمًا وشدة في صراعها مع مستغليها كلما كان تطور المجتمع أسرع[٦٥].

والماركسية لا تكتفي بتعريف الطبقات بالوضع والعلاقة بوسائل الإنتاج ولكن يضاف إليها شرط الوعي الاجتماعي Class Consciousness بحقيقة الوضع الطبقي، وتلك العلاقة وما يترتب عليها من تناقضات في المصالح بينهم وبين غيرهم من الناس. وبالتالي ما يترتب على ذلك من سلوك في معترك الصراع الاجتماعي وهو ما يطلق عليه تعريف (الطبقة لذاتها) وقد فرق ماركس بين (الطبقة في ذاتها) و (الطبقة لذاتها) ولم يكتف بالتمييز بين التعريفيين، بل أنه ذهب في بعض كتاباته على التأكيد على البعد السياسي والأيديولوجي في تعريف الطبقة، لدرجة يظهر فيها أن استخدام وصف (الطبقة) لا يكون مشروعًا إذا غاب البعد السياسي أو (الأيديولوجي) بل والبعد الحركي (حيث تنظيم الطبقة في حزب سياسي) وأن الصراع بين العمال والرأسمالية لا يكون صراعًا طبقيًا ما لم يتحول إلى صراع سياسي.

ويقول ماركس في كتابه (بؤس الفلسفة) أن الظروف الاقتصادية قد حولت الكتلة الضخمة من البشر إلى عمال. وقد أدت هيمنة رأس المال إلى خلق وضع مشترك ومصالح مشتركة لهذه الطبقة. ومن ثم فهذه الكتلة من البشر قد أصبحت طبقة من حيث علاقاتها برأس المال ولكنها لم تتحول بعد إلى طبقة لذاتها. وفي مجرى الصراع تتوحد هذه الجماهير وتشكل نفسها كطبقة لذاتها وهنا تصبح المصالح التي تدافع عنها مصالح طبقية ولكن الصراع بين الطبقات هو صراع سياسي.

ويقول لينين (لا ينبغي أن تفقد السياسة أولويتها على الاقتصاد. فلا يمكن لأي طبقة أن تحتفظ بسيطرتها، وبالتالي لا يمكن أن تقوم بدورها في الإنتاج ما لم يكن لها موقف سياسي سليم).

ويقول لينين أيضًا (إذا كانت المصالح الاقتصادية تلعب دورًا حاسمًا. فهذا لا يعني بحال أن تكون الأهمية الأولى للكفاح الاقتصادي لأنه لا يمكن بصفة عامة تحقيق المصالح (الحاسمة) الجوهرية الطبقية إلا بإجراء تحولات سياسية جذرية.

إن النضال السياسي يتدخل دائمًا في مجال المستويات الأخرى في النضال وخاصة في النضال الاقتصادي والعكس صحيح. فالمقياس الحقيقي للدور السياسي للطبقة هو النشاط الصريح للطبقة أي اشتراكها الفعلي في الصراع، والنشاط الصريح أو المعلن هو أن يكون لها تنظيمها السياسي والأيديولوجي أي تنظيم حقوقها في حزب متميز ومستقل. وهذا يمكنها من الاشتراك الفعلي في الصراع الطبقي[٦٦].

وترى الماركسية أن كل طبقة تحمل في داخلها إمكانية تحولها إلى جماعة سياسية تعي مصالحها وتناضل من أجلها، فإن الطبقة الحاكمة قد كونت بالفعل النظم الاجتماعية (الدولة والأجهزة السياسية والقانونية والبوليسية والعسكرية والإعلامية والدينية والتربوية وغيرها) التي تستطيع بواسطتها أن تدعم مصالحها الاقتصادية وتحافظ عليها وحينما يعي أفراد الطبقة المقهورة أنفسهم بوصفهم جماعة ذات مصالح مشتركة نابعة من موقف اقتصادي واحد فإنهم سوف ينظمون أنفسهم بالضرورة، ويعرف هذا الوعي في المفهوم الماركسي بالوعي الطبقي Class Consciousness ومن ثم تتحول الطبقة المقهورة من طبقة موجودة موضوعيًا (طبقة في ذاتها) إلى طبقة ذات وجود ذاتي واع (طبقة لذاتها).

ويرى ماركس في البيان الشيوعي أن الطبقة الاجتماعية لا تتشكل بصورة نهائية إلا بظهور التضامن الطبقي بالإضافة إلى وحدة الدور في الإنتاج، والمصالح الاقتصادية المشتركة، ويفترض هذا التضامن الطبقي وجود الوعي الطبقي الذي لا يمكن بالتالي

إيجاده إلا عن طريق الإيديولوجية الطبقية.

فالبرجوازية التي لعبت عبر التاريخ دورًا ثوريًا في جوهره، أدى تفوقها في مجال الإيديولوجية إلى إيقاظ وعيها الطبقي قبل الأوان. أما طبقة البروليتاريا التي تضم جماهير هائلة العدد تعيش وضع المقهورين حتى من الناحية النفسية ولا تعي نفسها إلا تدريجيًا وعلى مراحل. والإيديولوجية الشيوعية تساعدها على أن تشكل نفسها في صورة طبقية وتشكل حزب سياسي للاستيلاء على السلطة السياسية(٦٧).

فلكي يتدعم كيان الطبقة لابد أن يتحول الوعي الطبقي إلى أيديولوجية طبقية وأن يتشكل الاثنان في خدمة الصراع الطبقي(٦٨).

وقد اهتم لوكاش Lukass بالوعي الطبقي وأوضح أنه يجب لفهم ماهية الطبقة باعتبارها أولًا (كلًا ثابتًا) والكل الثابت لا يمكن إدراكه إلا بفضل الجدل (الديالكتيك) الذي يعيد تركيبه (وحده في الكثرة) ومن العناصر المكونة لهذه الوحدة (وعي الطبقة) الذي يرتبط (بالمثال التاريخي) الذي هو نفسه (كل ثابت).

ويوضح لوكاش أن الوعي الطبقي هو فلسفة البروليتاريا الأخلاقية، ووجوه نظريتها وتطبيقها العملي، والنقطة التي تدور عندها جدلًا الضرورة الاقتصادية للنضال في سبيل تحرير البروليتاريا.

ويوضح لوكاش أن الوعي الطبقي للبروليتاريا أكثر واقعية من نظيره لدى البرجوازيه لأن الأول منها يدرك معنى التاريخ، في اندفاعه لتخطي النظام الرأسمالي، في حين يظل الثاني محدودًا بالتصاقه بالبناء القائم. والوعي الطبقي هو السلاح الرئيسي للطبقة ليس في الإمكان الخروج من أزمة الرأسمالية إلا عن طريق الوعي الطبقي البروليتاري والبروليتاريا يفضل وعيها الطبقي هي القادرة وحدها على صنع التاريخ . فالوعي الطبقي عند البروليتاريا هو التاريخ وقد أصبح واعيًا نفسه(٦٩).

- نقد نظرية ماركس في الطبقات

أعلن بعض المنظرين رفضهم لنظرية ماركس في الطبقات لعدة اعتبارات نظرية وواقعية وذلك على النحو التالي:

– الطبقة العاملة الصناعية تكاملت وتوحدت مع المجتمع الرأسمالي من خلال تعميق الممارسات الديمقراطية على المستويين المحلي والقومي وارتفاع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

– وأوضح علماء الاجتماع الغربيون أن نظرية ماركس في الطبقة لم تعد صالحة تمامًا لفهم البناء الطبقي الجديد، لأن الرخاء الذي تحقق في المجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد شكل عقبه أساسية حالت دون ظهور وعي سياسي طبقي متطور.

– يميل علم الاجتماع الغربي إلى رفض تصور ماركس للطبقة فلقد ذهب دارندورف Dahrendorf إلى أن تحليل ماركس الطبقي قد يكون ملائمًا لوصف المجتمعات الأوربية خلال القرن التاسع عشر، لكنه لا يصلح لوصف المجتمعات الرأسمالية المعاصرة خلال القرن العشرين. وإلى ذلك تقريبًا ذهب ريمون أرون Aron وسيمور لبست Lipset اللذان أوضحها أن المجتمعات الحديثة أعقد بكثير من تلك الثنائية الطبقية التي طرحها ماركس قبل قرن من الزمان ذلك أن هذه المجتمعات قد شهدت تطورات بالغة الأهمية. من ذلك انخفاض حدة العداوة الطبقية من خلال توزيع الدخل والثروة من خلال فرض

الضرائب التصاعدية وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي ونمو الوعي الاستهلاكي لدى الطبقات الدنيا.

– أدى التدرج الاجتماعي في (مجتمع الوفرة) إلى نمو طبقة وسطى تزداد تجانسًا برغم استمرار الفوارق الشاسعة بين الحدود العليا والدنيا للدخول. وتضم هذه الطبقة نسبة كبيرة من العمال الصناعيين المهرة الذين يحصلون على دخول مالية تمكنهم من اكتساب الرموز الطبقية المعبرة عنها. وربما كان ذلك سببًا فيما ذهب إليه أرون من أنه برغم استمرار التفاوت في الدخول إلا إنه لا يتجه نحو الطبقتين حتى ليبدو المجتمع الصناعي وكأنه يتخلى تدريجيًا عن فكرة الطبقة.

ويتفق ذلك مع ما ذهب إليه كلارك كير Kerr من أن الطبقات في المجتمعات الرأسمالية تتجه إلى التداخل فيما بينها، وأن الحصول على الأوضاع الاجتماعية لم يعد يعتمد على عامل الوراثة والأصل الاجتماعي بقدر ما يستند إلى القدرات الشخصية والتعليم. وطالما أن الرخاء الاقتصادي يؤدي إلى الأمان، فإن الوعي الطبقي لدى العمال يميل إلى الاختفاء، حتى أن إدراكهم للقضايا الملحة، لا يختلف عن إدراك بقية أفراد المجتمع لها(٧٠).

– من الصعب تحديد الطبقة في ضرر الملكية وحدها، فالطبقة الوسطى الجديدة لا تتمتع بملكية خاصة لوسائل الإنتاج ولا ترقى إلى تشكيل طبقة برجوازية ومع ذلك لديها سلطة سياسية ودور لا يمكن تجاهله في ظل مجتمع مستند إلى تنظيمات بيروقراطية عملاقة(٧١).

والحالات التي لا يؤدي فيها الحرمان من ملكية وسائل الإنتاج أو بالأحرى بيع قوة العمل إلى نفس الموقع أو الدور الاجتماعي في نظام الإنتاج. وخصوصًا عندما يقابل الحرمان من الملكية التمتع بميزة أخرى مثل القدرة على العمل الذهني رفيع المستوى أو القدرات الإدارية العليا. أو التمتع بوضع سلطوي لسبب آخر غير ملكية وسائل الإنتاج. وهذه مشكلة ما يطلق عليه الطبقة الوسطى الحديثة أو السلطة الإدارية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وبرجوازية الدولة أو البرجوازية البيروقراطية أو البيروقراطية ألبرجوازيه أو الطبقة الجديدة.

وقد اتضح أنه ليس من المستساغ تصنيف كل من يبيع قوة عمله على أنه ضمن الطبقة العاملة

– أدى تدخل الدولة في الاقتصاد إلى إلغاء الملكية الخاصة ولكن ذلك ليس شرطًا كافيًا لإنهاء استغلال الإنسان للإنسان وظهر في التطبيق العملي أن بعض أشكال الاستغلال يمكن أن تنشأ في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج خاصة عندما تقيد فرص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وعندما يتميز توزيع السلطة في المجتمع بالتفاوت الشديد بعبارة أخرى ظهر أنه من الممكن أن تستولي جماعة على فائض عمل جماعة أخرى ليس بسبب امتلاك الأولى لوسائل الإنتاج وإنما بسبب احتلالها مواقع مؤثرة في هيكل السلطة وللهياكل التنظيمية للإنتاج.

ومن هنا الحديث عن بيروقراطية برجوازية أو برجوازية بيروقراطية وعن رأسمالية دولة، بل وعن نمط إنتاج بيروقراطي. وحتى إذا لم تمارس هذه الجماعات استغلالًا لعمل غيرها. فإنها تحتفظ بوضع هيمنة (بحكم سيطرتها على القرارات الاقتصادية الهامة المتعلقة بالإنتاج والتراكم والتصرف في الفائض الاقتصادي (يجعل منها فئة أو طبقة متميزة عن بقية الطبقات) (٧٢)

– توجد جماعات من البشر ليس من السهل إدراجها في أي طبقة من الطبقات المتعارف

عليها كالطبقة الرأسمالية أو الطبقة العاملة، كما أن إدخالها ضمن الطبقة الوسطى أو الطبقة البرجوازية يثير مشكلات عديدة، ويقصد بهذه الجماعات ذلك الجيش الجرار من العاملين فيما أصبح يطلق عليه القطاع غير النظامي والذي أطلق عليها البعض (الطبقة الهامشية) أو (المهمشين).

– كما أن ظاهرة اشتغال الشخص بأكثر من عمل سواء تحت ضغط الحاجة أو أن تقسيم العمل في هذه المجتمعات لم يتقدم على نحو كبير ولم ينضج بدرجة كافية لتكريس مفهوم التخصص، وفي هذه الحالة قد يجد الشخص نفسه عاملًا في أكثر من نمط إنتاجي، يحتل في كل نمط موقعًا مختلفًا من علاقات الإنتاج. ويقوم بدور مختلف في التنظيم الاجتماعي للعمل، الأمر الذي يجعل مهمة تصنيفه في طبقة أو أخرى غاية في الصعوبة.

المجتمعات التابعة تتعرض للاختراق الرأسمالي من الخارج في الحقبة الاستعمارية لم يتطور فيها نمط الإنتاج الرأسمالي إلى درجة تجعل من أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية فيها مجرد أنماط ثانوية وإنما تعايشت أنماط إنتاج مختلفة. وظهرت بالتالي مشكلة تعدد أنماط الإنتاج. وهذان الأمران – التبعية وتعددية أنماط الإنتاج. يتطلب مراجعة مفهوم الطبقة(٧٣).

– البرجوازية لم تعد جماعة مغلقة متماسكة ومستقرة، فقد خضع بناؤها وتكوينها وثباتها للتغيرات العميقة بمرور الوقت، وذلك بسبب اتساع نطاق الملكية الخاصة وتفتيت الثروات الكبرى، وزيادة الحراك الاجتماعي وغيرها من التغيرات التي طرأت على المجتمع هذا فضلًا عن أنه لم يعد من الممكن الإصرار على أن البرجوازية طبقة مسيطرة لأنها لم تعد جماعة متماسكة، كما أن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها يجعل من الصعب على أي جماعة أن تستأثر بالسلطة بمفردها، بالإضافة إلى أن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوى السياسية في نهاية الأمر في أيدي جماهير الشعب.

– تطور سوق رأسمالية عالمية وتكامل دول العالم الثالث مع هذه السوق وما يترتب على ذلك من تبادل غير متكافئ ومن اعتماد التوسع الرأسمالي الأوربي والغربي المركزي على استنزاف موارد العالم الثالث من مجرد (فائض قيمة العمل) كما كان عليه الحال في رأسمالية القرن التاسع عشر التي تحدث عنها ماركس(٧٤).

– قدرة النظام الرأسمالي على حفظ توازنه واستمراره وتدجين الصراع الطبقي الداخلي وتنظيمه بشكل لا يهدد النظام (من خلال الاتحادات والنقابات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك) خلق أشكال من التعاقد الاجتماعي بين طرفي العلاقة في الرأسمالية المركزية تشرف عليه الدولة(٧٥).

– لقد توقع ماركس للطبقة العاملة أن تصبح أكثر تجانسًا، لأن الفروق في الأجر سوف يتضاءل أو تزول تمامًا بسبب الاستخدام الأكثر للآلات كما توقع لها أن تصبح أقوى عددًا لأن الكثير من أبناء الطبقة الوسطى سوف ينحدرون إلى مستوى العمال بأجر. وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحدًا وأكثر وعيًا طبقيًا نتيجة زيادة تشابه ظروف الحياة والعمل التي يعيش في ظلها وسهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة وانتشار المذاهب الاشتراكية. وتوقع لها أخيرًا أن تصبح قوى ثورية بسبب ازدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البرجوازية وإدراكها أن التغيير الجذري للمجتمع هو السبيل الوحيد للعدالة.

وقد نقد بوتومور هذه التوقعات الماركسية على النحو التالي:
** الطبقة العاملة الحديثة تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة على الرغم من أن الفروق في الأجر أخذه في التضاؤل باستمرار.
** ازدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيدًا بكثير عما كان موجودًا قبلًا، كما خلق أنواع عدة من المصالح التي تخص كل منها قطاعات بعينها.
** نمو الطبقات الوسطى قد قلل نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان، فقلل بالتالي من تأثيرهم الاجتماعي.
**ازدياد الحراك الاجتماعي قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة.
** التحسن الذي طرأ على مستوى المعيشة قد أدى إلى تبرجز الطبقة العاملة التي تحاول الآن استعارة معايير الطبقة الوسطى وأنماطها في الحياة.
– يرى ستانيسلاف أوسوفسكي أن الطبقة تفقد معناها بالمفهوم الماركسي في المواقف التي تستطيع فيها السلطة السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقي حيث تصبح الامتيازات موجهه أساسًا للحصول على مكانة اجتماعية، بما في ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطة السياسية وحينما يندرج جانب كبير من السكان تحت تدرج من ذلك النوع المعروف بالتسلسل الهرمي البيروقراطي(٧٦).
وقد حدثت تغيرات اجتماعية أثرت على تغير العلاقات بين الطبقات ومن أهمها:
** توسيع الحقوق السياسية والاجتماعية لكي تشمل جماعات جديدة من السكان.
**لعبت المفاهيم الأخلاقية والاجتماعية الجديدة التي تؤكد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد. ظهور فكرة المواطنة.
** حدثت تغيرات طرأت على سياسة الطبقة العاملة حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية إلى الأفكار والأفعال الإصلاحية.
** نتيجة اهتمام ماركس الزائد بالطبقات فإنه أهمل علاقات اجتماعية على جانب كبير من الأهمية خاصة تلك العلاقات التي تربط الناس داخل المجتمعات القومية. إذ قاد هذا إلى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم في التاريخ البشري. فالإحساس المتزايد للمجتمع القومي في الأمم الأوربية كان مسئولًا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها(٧٧).
– كما يوضح بوتومور أن عدم تحقق المجتمع اللاطبقي يرجع إلى وجود صفوة حاكمة تحتكر القوة، كما أوضح ميلوفان دجيلاس Delis في مؤلفة الطبقة الجديدة The New Class إلى أن أعضاء الحزب الشيوعي يشكلون طبقة حاكمة جديدة وأن هذه الطبقة تتألف من الذين يحصلون على امتيازات خاصة ومخصصات مالية بفضل الاحتكار المالي الذي يمارسونه
– ويوضح أوسوفسكي Ossofek أن التغييرات التي تطرأ على البناء الطبقي في بعض المجتمعات إنما هي وليدة قرارات تتخذها السلطات السياسية قرارات تحمل في مضمونها كل معاني القهر والقوة. فالطبقات لم تعد تظهر تلقائيًا من خلال النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الأفراد، بل من خلال صفوة سياسية تفرض على المجتمع نطاق التدرج مستندة إلى تسلسل بيروقراطي جامد.
ولذلك فلابد من البحث عن معايير متنوعة (إلى جانب معيار الملكية) للانتماء الطبقي في محاولة للخروج بالنظرية الماركسية من أسر النزعة الأحادية في التحليل

الطبقي من ناحية، وتوسيع قاعدة النموذج الطبقي الثنائي كي يشتمل على طبقات إضافية إلى جانب الطبقتين الأساسيتين

رابعاً: الماركسية والطبقة الوسطى:

تنبأ ماركس بزوال الطبقة الوسطى تمهيدًا لزيادة حدة الاستقطاب الطبقي بين القطبين المتصارعين، ويوضح هذا كلماته في البيان الشيوعي (أن الذي يميز عصرنا الحاضر– عصر البرجوازية– هو أنه جعل التنافر الطبقي أكثر بساطة. فإن المجتمع ككل أخذ في الانقسام أكثر فأكثر إلى معسكرين متعارضين كبيرين إلى طبقتين كبيرتين تواجه أحداهما الأخرى مباشرة هما البرجوازية والبروليتاريا(٧٨).

وقد مثلت التغيرات الاجتماعية مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية وخاصة (نمو الطبقات الوسطى الجديدة) التي تضم الموظفين الكتابين وفئة المشرفين والمديرين والفنيين والعلماء وكثيرين من أولئك الذين يعملون في توفير هذه الخدمة أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية والترويح وقضاء أوقات الفراغ. وقد كان ظهورها نتيجة للتنمية الاقتصادية، وهي تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الحديثة.

ويرى بوتومور أن ظهور (الطبقات الوسطى الجديدة) لا يعني مباشرة تحقق رأي ماركس بأن (الطبقات الوسطى) سوف تختفي تدريجيًا في المجتمعات الحديثة، ذلك لأنه كان يشير إلى أعداد كبيرة من صغار المنتجين والحرفيين والعمال المدربين وصغار الزراع والمهنيين والذين يعملون لحسابهم وكثيرين غيرهم ممن تم امتصاصهم فعلًا كمستخدمين بالأجر في المشروعات الرأسمالية الكبيرة(٧٩).

وقد شكل الاتساع المتزايد لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة تحديًا داخل النظرية الماركسية، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت قضية الطبقة الوسطى الجديدة من القضايا الخلافية، حيث أصبح التصور الكلاسيكي الماركسي للطبقة الوسطى غير ملائم من الناحية الإجرائية لفهم طبيعة الموقع الطبقي. وذلك نظرًا لأن البناء الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي أصبح أكثر تعقيدًا، كما أن الانقسامات استمرت داخل الطبقة العاملة ذاتها بالإضافة إلى أن الفئات البينية لم تختف، وظهرت فئة مهنية جديدة من المتخصصين والإداريين أصحاب الرواتب استطاعت أن تحوز وضعًا وسيطًا بين البرجوازية والعمال(٨٠).

وقد أشار ماركس صراحة إلى المستويات الطبقية الوسطى أو الانتقالية واعتبر أنها تؤدي إلى طمس الحدود بين الطبقات.

بل أن ماركس قد انتقد ريكاردو لأنه تجاهل التزايد المستمر في أعداد الطبقة الوسطى الذين يقعون على حد قوله في موقع وسط بين العمال من ناحية والرأسمالية وملاك الأراضي من ناحية أخرى.

كذلك أشار ماركس في بعض كتاباته إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وعرفها بأنها تضم صغار التجار وأصحاب الحوانيت وأهل الصناعة أو الحرف والفلاحين واعتبر أنهم يهبطون إلى طبقة البروليتاريا في غمار التطور الرأسمالي(٨١).

وأشار ماركس إلى أن الطبقة الوسطى تضم جماعات متباينة مثل صغار المنتجين والبرجوازية الصغيرة، والعاملين في توزيع السلع (التسويق والبيع والشراء)

والباعة وأصحاب المحلات والمقاولين وأولئك الذين (يتحكمون باسم رأس المال كالمديرين والمشرفين وأمناء المخازن والكتبة وأخيرًا (الجماعة الأيديولوجية) التي تضم المحامين والفنانين والصحفيين ورجال الدين وموظفي الدولة ورجال الجيش والشرطة.

ولقد أوضح ماركس أن الرأسمالية تتجه إلى تدعيم الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم ما أطلق عليه (موظفي الجمهور) وأولئك الذين يشغلون وظائف اجتماعية هامة من شأنها تدعيم المجتمع البرجوازي. وبتطور القوى الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي تزداد هذه الطبقة نموًا وتأثيرًا، ذلك أن نمو الشركات وزيادة تقسيم العمل في مجال الصناعة والتجارة يؤديان إلى زيادة أعداد المديرين والمشرفين(٨٢).

وفي الجزء الثالث من (كتاب رأس المال) تحدث ماركس عن الدور الذي تقوم به جماعة الوسطاء والمشرفين. ويشير ماركس إلى ظهور المديرين والموظفين الإداريين والمشرفين في الصناعة الكبرى وتحدث ماركس عن السلطة والقوة والاستبداد الذي تمارسه جماعة أصحاب الأعمال في المصانع وهي ظاهرة تتأتى من أن العمل الذي يؤدي على نطاق واسع يستلزم إدارة وإشرافًا. فيذكر ماركس (أنه يتولى فريق خاص من الإجراء الإشراف المباشر الدائم مع العمال، فرادى أو جماعات)، تحتاج مجموعة من العمال الذين يشتغلون لحساب رأس مالي واحد إلى نفر من المديرون والمشرفون ورؤساء العمال ليقومون في مراحل العمل بالقيادة نيابة عن رأس المال، وتصير مهمة الإشراف وظيفتهم الوحيدة هؤلاء الناس إجراء في خدمة رأس المال– الذي يحتفظ (بالكلمة العليا) في الصناعة أو بتعبير آخرهم وكلاء رأس المال التنفيذيون، فهل من الضروري أن ينضموا إلى الطبقة البروليتارية، أو إلى الطبقة البرجوازية، أم أنهم يمثلون طبقة وسطى، أو طبقة جديدة في طور التكوين؟

ويرى ماركس إنهم طبقة جديدة في طور التكوين إذ يستشعر احتمال ظهور الطبقة التكنوقراطية. وقد أشار ماركس إلى احتمال تكوين طبقة اجتماعية جديدة من الجماعة التكنوبيروقراطية (الموظفين الفنيين) وأنه أشار بحذر إلى أنه ليس من المستبعد أن تدخل هذه الجماعة عند بلوغ الرأسمالية ذروتها في صراع مع كل من الطبقتين البورجوازية والبروليتارية

وأشار ماركس إلى أهمية الجهاز البيروقراطي الذي تحيط به البورجوازية نفسها، والذي سوف تضطر البروليتاريا إلى تحطيمه بالثورة الاجتماعية مع بناء جهازها البيروقراطي. فالتنظيم البيروقراطي وجيش الموظفين جسم طفيلي مخيف يغطى كالغشاء بدن المجتمع ويسد مسامة كلها.

ويرى لينين أن هناك خطر كامن في جماعة الفنيين البيروقراطية التي تعمل في خدمة الدولة والتي تمثل دعامة قوية للطبقة البرجوازية. ولا تستطيع دكتاتورية البروليتاريا أن تحقق هدفها إلا بتسليح العمال مباشرة وهدم البيروقراطية وإحلال موظفين جدد محلها في الدولة البروليتارية.

ويرى لينين أن البيروقراطية هي ضد الشعب، وأن الديموقراطية البروليتارية سوف تعمل على اجتثاث جذور البيروقراطية. ويوضح لينين أن الطبقة التكنوبيروقراطية هي طبقة بين البرجوازية والبروليتاريا وهي طبقة لها خطورتها ولابد من محوها تمامًا.

ويشير لينين إلى أن الطبقات المتوسطة تتشكل بالتحديد من أرباب الحرف وصغار التجار بالمدينة من جهة ويشكلون البرجوازية الصغيرة بالمدن، والفلاحين المتوسطي الثروة من جهة أخرى ويرى لينين أنه يمكن ضم هاتين الطبقتين إلى

البروليتاريا وفقراء الفلاحين حيث أنهما لا يخسران شيئًا في تغيير النظام.

برشتين *Bernstein* وكاوتسكي *kautsky*

– برنشتين: مائل بين الطبقات الاجتماعية وبين المجموعات المتقاربة اقتصاديًا، وعلى الأخص المتميزة منها بالتماثل في الثروة أو الأجر أو الدخل. وبعد أن حدد موقفه هذا أصبح من السهل عليه للغاية أن يثبت أن الطبقات الوسطى بين البرجوازية والبروليتاريا تنمو على الدوام، وأن تطور الرأسمالية إنما يدعم الديموقراطية، وخاصة الدولة الديموقراطية التي تعلو على الطبقات وتستطيع بذلك أن تصلح نظام الحكم.

– كاوتسكي: فإنه على العكس من ذلك تمسك بالفرق بين الطبقات والمجموعات المرادفة للشرائح الطبقية Stratus والتي تتكون من باب أولى حسب تقسيمات الثروة. وذكر بحق أن وضع جماعة ما ودورها في الإنتاج هما وحدهما كما قال ماركس الخليقان بتقديم معيار التفرقة بين الطبقات، معيار يضاف إليه الوعي الطبقي والأيديولوجية وميز في هذا الصدد ثلاث طبقات البرجوازية والطبقة المتوسطة والبروليتاريا (وضم الفلاحين إلى فئة البورجوازية الصغيرة والتجار والفنيين). ورأى أن بعض عناصر الطبقة المتوسطة يدور حول البورجوازية، والبعض الآخر يدور حول البروليتاريا.

ويتفق كارتسكي مع برنشتين في نقطتين هامتين:

١) زيادة أهمية الطبقة المتوسطة في الفترة التي تبلغ فيها الرأسمالية ذروتها، وليس تناقص أهميتها (تتولد طبقة متوسطة في داخل الطبقة المثقفة، تخلقها من ناحية حاجات أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ومن ناحية أخرى اختفاء الاستثمار الصغير. طبقة متوسطة تنمو باستمرار في العدد والأهمية بالنسبة إلى البورجوازية الصغيرة، ولكنها مع ذلك تقل قيمتها باطراد بعرض قوى العمل الذي ينمو دومًا، ومن ثم يزداد تذمرها باستمرار. وفي هذه الطبقة المتوسطة تؤدي جماعة المفكرين دورًا خاصًا، فمنهم من يتجه عاجلاً أم آجلاً صوب البروليتاريا في حين يتشبث آخرون بالطبقة البورجوازية، وفي قدرتهم أن يدفعوا الطبقة المتوسطة كلها ضد البروليتاريا. ولما كانت الطبقة المتوسطة تزداد عددًا وقوة باطراد، فإن هذا الأمر يشكل عقبة لابد من الاهتمام بها، وهي خليقة بأن تؤخر قيام دكتاتورية البروليتاريا[٨٣]

٢) الدولة تستطيع في النظام البيروقراطي بصفة خاصة وبالنظر إلى أهمية الطبقة المتوسطة أن تغدو قوة محايدة تسيطر على كل من البورجوازية والبروليتاريا. وفي الإمكان أن تؤدي الديموقراطية السياسية التي تصرف شئونها ببراعة إلى الجماعية طالما ظهر الحزب الذي يمثل الطبقة البروليتارية بالأغلبية في البرلمان (وذلك بأن يضم إلى مشروعاته قسمًا من الطبقة المتوسطة، ويستغل تذمر هذه الطبقة التي يتهددها نمو البروليتاريا).

يوضح بانيك لوميل أنه حدث صعود وتنامي للطبقة الوسطى منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى سنوات ١٩٣٠م حيث شهدت المجتمعات الغربية وجودًا قويًا للعاملين (المستقلين) الحرفيين والتجار غير المأجورين ولكن الذين ليسوا بالطبع رأسماليين كما صعد عدد الأجراء غير اليدويين، القليلي التأهيل، مستخدمي الخدمات والمكاتب القليلي التأهيل أي فئة (الياقات البيضاء)واستمرت أعدادهم بالتزايد .

كما أن الفئات العليا والمتوسطة تنامت هي الأخرى بشكل كبير. كل هذه

الجماعات يمكن اعتبارها (كطبقات وسطى) فهي ليست (العمال) بروليتاريون واضحون وليس كبار أرباب العمل (رأسماليون) واضحون.
وجود هذه الفئات المتعددة هي من أسباب التخلي عن نموذج ماركس.

- إلا أن بعض المفكرين يتمسك بالنموذج الماركسي ويرى أن جميع العاملين قليلي التأهيل يدويين أم لا كانوا في وضع الطبقة نفسها وأن أوضاع الآخرين يمكن أن تتماثل بوضع أرباب العمل (إلا أن الحرفيين والتجار ظلوا يطرحون مشاكل خاصة) واعتبر البعض الآخر أن المسار نفسه من التحول إلى بروليتاريا قرب جميع الفئات من بعضها في مواجهة أرباب العمل.
- وخلال العقدين ١٩٦٠م و١٩٧٠م تركز الانتباه بشكل خاص على الفئات العمالية هل سيؤدي صعود مجتمع الاستهلاك إلى تبرجزها أم سيبقى على خصوصيتها، ثم دار التساؤل حول زيادة أعداد الفئات العليا والمتوسطة من الكوادر العليا والمستخدمين وهناك شك حول تجانس المجتمعات من الطبقة الوسطى فهي تتعارض مع أسفل الترتيبية الاجتماعية ومع الفئات العمالية من جهة ومع أعلى التراتيب الاجتماعية، مع الأكثر ارتفاعًا من الكوادر العليا ومع النخبة(٨٤).

وقد تزايدت أعداد الطبقة الوسطى وتمددت على الصعيد الديموجرافي كان الأكثر دينامية وكان أساس العديد من التغييرات أهمها ارتفاع مكانه هذه الفئات وتبوءها مواقع وجيهة تدريجيًا وبدا دور ومكانة الفئات العليا (البرجوازية الكلاسيكية والقادة) يتراجعان.

(جرامشي) الدولة الرأسمالية ومصالح الطبقات المحكومة

من سمات الدولة الرأسمالية الاستقلالية النوعية التي يتميز بها– في التكوينات الرأسمالية – الكفاح السياسي والنضال الاقتصادي والسلطة السياسية والسلطة الاقتصادية والمصالح الطبقية الاقتصادية والمصالح الطبقية الرأسمالية.

فالدولة الرأسمالية التي تقودها الطبقة المهيمنة لا تمثل بشكل مباشر المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة وإنما تمثل مصالحها السياسية، إنها مركز القوة السياسية للطبقات المسيطرة باعتبارها العامل المنظم السياسي.

وهذا ما عبر عنه جرامشي خير تعبير بقوله: "إن حياة الدولة هي توازن غير مستقر، يتشكل ويجري تجاوزه باستمرار، بين مصالح الجماعة الأساسية ومصالح الجماعات التابعة. وهو توازن ترجح فيه لغة الجماعة المسيطرة. ولكن إلى حد معين، أي ليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية الطائفية الضيقة".

بمعني أنه يوجد في الدولة الرأسمالية وفي أبنيتها ذاتها هامش يسمح في حدود النسق بضمان تحقيق المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة. وهذا الضمان هو جزء من وظيفة الدولة ذاتها. طالما أنه يتفق مع سيطرة الطبقات الحاكمة كطبقات قائدة بأنه مع ادعائها يمثل المصلحة العامة للشعب.

يتضح أن السلطة السياسية تقوم في الدول الرأسمالية على تسوية مبنية على توازن غير مستقر ولإيضاح ذلك نقول أنها:

١– تسوية **Compsoms:** طالما أن في وسع تلك السلطة– المرتبطة بالهيمنة الطبقية– أن تراعي المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، قد تتعارض مع مصالحها الاقتصادية العاجلة، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بمصالحها السياسية

٢- توازن**:** طالما أن هذه التنازلات الاقتصادية، وإن كانت حقيقية، وتفتح المجال لتحقيق التوازن، إلا أنها لا تهدد السلطة السياسية التي ترسم حدود هذا التوازن ذاته

٣- غير مستقر: طالما أن الوضع السياسي هو الذي يقرر حدود هذا التوازن ويقول جرامشي أن الهيمنة (القيادة)تفترض أخذ مصالح وميول الجماعات التي سوف تمارس عليها بعين الاعتبار. وإن ينشأ نوع من التوازن يمكنه التسوية وهذا يعني أن تقدم الجماعات الحاكمة تنازلات اقتصادية، ولا شك أن هذه التسوية وهذه التنازلات لن تكون جوهرية.

للدولة الرأسمالية إذاً سمة مزدوجة فهي من ناحية تفترض استقلاليتها بالنسبة للاقتصاد، إمكانية سياسية اجتماعية، أي تقديم تنازلات اقتصادية لبعض الطبقات المحكومة من ناحية أخرى تسمح هذه الاستقلالية ذاتها- التي تتمتع بها السلطة السياسية النظامية بالنيل من السلطة الاقتصادية للطبقات المسيطرة دون أن يؤدي ذلك بحال إلى تحديد سلطتها السياسية(٨٥).

بولانتزاس N. Poulantzas الطبقة الوسطى جزء من البراجوازية الصغيرة الجديدة:

يتضمن مفهوم الطبقة عند بولانتزاس ثلاثة أبعاد أو مستويات. المستوي الاقتصادي وهو الخاص بالموقع في شبكة علاقات الإنتاج، والمستوي السياسي وهو الخاص بالموقع في شبكة علاقات السلطة المميزة للتكوين الاجتماعي، والمستوي الأيديولوجي الخاص بالموقع في شبكة الممارسات الأيديولوجية في مجال الصراع الفكري والعقائدي.

وبرغم أهمية البعد الاقتصادي في تعريف الطبقات. وأن الطبقات تتحدد أساسا بهذا البعد إلا أنه لا يكفي للوصول إلي تعريف كامل للطبقات وأنه لابد من إظهار الأبعاد السياسية والأيديولوجية لان الطبقات تنطوي على تناقضات طبقية وصراع طبقي، والصراع الطبقي بطبيعته يتضمن علاقات اقتصادية وسياسية وأيديولوجية.

ويوضح بولانتزاس أن تكوين الطبقات لا يرجع إلي المستوي الاقتصادي وحده فهي انعكاس لمستويات أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعي. في مجموعها إن الممارسات الطبقية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة هو تعبير عن المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في مجال العلاقات الاجتماعية.

وطالما أن ميدان العلاقات الاجتماعية هو انعكاس لنسق من الأبنية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، فإن الصراع بين مستويات الصراع الطبقي، تتخذ ذات النمط الذي تتخذه العلاقات بين مستويات المصفوفة المختلفة.

وانتقال الغلبة من مستوي إلي آخر من الصراع الطبقي من المستوي الاقتصادي إلي المستوي السياسي والأيديولوجي هو تعبير عن دور الحاكم في نهاية المطاف الذي يلعبه المستوي الاقتصادي من الصراع الطبقي (علاقة الطبقات بعلاقات الإنتاج) في مجال العلاقات الاجتماعية وعن الدور الحاكم لعلاقة الطبقات الاجتماعية بالبنية الاجتماعية أي بعلاقات الإنتاج، في تكوين هذه الطبقات ذاتها. أنه تعبير عن الدور الحاكم في نهاية المطاف الذي يلعبه الاقتصاد وانعكاس هذا الدور في ميدان العلاقات الاجتماعية(٨٦).

وهكذا فإن مفهوم الطبقة الاجتماعية وفقا لبولانتزاس له أبعاد ثلاثة لابد أن تجتمع لكي يتحدد موقع وملامح الطبقة ضمن البناء الطبقي القائم. ولذا فإن البعد الاقتصادي يظل

وحده قاصرا –رغم أهميته الحاسمة– عن الإمساك بجميع أبعاد الظواهر والتمايزات الطبقية في المجتمعات المعاصرة. ولذا لابد من أخذ الأبعاد الأخرى (السياسية والأيديولوجية) في الاعتبار عند مناقشة الانتماء الطبقي لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية.

مثال: فئة ملاحظي العمال والمشرفين على خطوط الإنتاج نجد أنهم من الزاوية الاقتصادية يخضعون لنفس عملية الاستغلال التي يخضع لها العمال اليدويين بينما من الزاوية السياسية نجدهم يمثلون قهر وإخضاع لفئة العمال اليدويين لصالح أرباب العمل.

مثال: فئة الكفاءات الذهنية والعلماء يحتل البعد الأيديولوجي أهمية خاصة في بعض الحالات عندما تمارس بعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية مثل العلماء وأساتذة الجامعات وكبار المهنيين دورا مهما في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية في المجتمع، وغالبا هم ينتمون إلى مصاف البرجوازية بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكية وسائل الإنتاج(٨٧).

ولكن مهما كانت التفريعات والشرائح الاجتماعية والفئات في إطار الطبقة الواحدة، يظل المعيار الثلاثي المركب اقتصادي –سياسي– أيديولوجي هو المعيار الحاسم للتمييز بين فئة أو شريحة وأخري. فإذا تحدثنا مثلا عن ارستقراطية العمال كفئة متميزة في صفوف الطبقة العاملة، نجد أن ملامح تلك الفئة لا تتحدد وفقا لاعتبارات ومعايير اقتصادية صارمة ولكن وفقا لمعايير سياسية وأيديولوجية متداخلة.

كذلك عندما يتم الحديث عن البرجوازية الكومبرادورية كأحدي شرائح وأجنحة البرجوازية المحلية في بلدان العالم الثالث فإن تحديد ملامح تلك الشريحة وفقا لمعيار مركب وهو سياسي أيديولوجي وهكذا يجب إعطاء البعد السياسي –الأيديولوجي (الوعي السياسي– العلاقة بالسلطة وأجهزة الدولة والأبنية الفوقية) بعض الأهمية المفتقدة ضمن – معايير تحديد طبيعة الانتماء الطبقي إذ أن هناك بعض الفئات الاجتماعية والمهنية لا يتحدد انتماؤها الطبقي وفقا لمعايير اقتصادية بحته مثل أمام المسجد مأذون القرية .... الخ بيد أنه يجب التحذير هنا أن انتماء الفرد إلي الجماعة أو مرتبة اجتماعية معينه social order علي أساس علاقة التناظر التي تنشا بين (المرتبة الاجتماعية) وبين عناصر البناء الفوقي للمجتمع، لا ينفي انتماءه الطبقي. إنما يشير فقط إلي نوع الاستقلال النسبي في إطار الطبقة الأوسع. فعلي الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية تظل هي المحدد الأساسي للأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات، إلا أن بعض الفئات والمراتب الاجتماعية إنما تستمد قوتها من موقعها ضمن (البناء الفوقي) للمجتمع، ومن خلال الدور الأيديولوجي الذي يلعبه في حياة المجتمع مثل (الانتلجنسيا، القضاة،..... الخ) (٨٨).

ويفرق بولانتزاس بين شريحتين للبرجوازية الصغيرة، البرجوازية الصغيرة التقليدية التي تتشكل أساسًا من الحرفيين وصغار التجار وصغار المزارعين والموظفين الكتابين وبين عناصر البرجوازية الصغيرة الجديدة التي تتشكل من الفنيين والعاملين الذهنيين التقنيين المرتبطين بالأشكال التنظيمية الحديثة للرأسمالي. فهي فئات يرتبط عملها الأبنية الفوقية لأشكال التنظيم الرأسمالي الحديث (نظم الإدارة والمعلومات والاتصالات) فهي تحصل على دخل (عمل مركب) composite Income لأنه عمل يتسم بالتخصص الدقيق في إطار التقسيم الاجتماعي السائد.

كذلك يمكن اعتبار أرباب المهن الحرة من كبار الأطباء والمحاسبين والمهندسين

والصيادلة والمحاميين من بين عناصر الطبقة البرجوازية حيث يحصلون على دخل مركب يشمل خليطا من عائد العمل وعائد ملكية رأس المال(٨٩).

وينطلق بولانتزاس من فرضية أساسية مفادها أن شاغلي الأوضاع الطبقية الوسطي الجديدة لا ينتمون إلي الطبقة الرأسمالية كما لا ينتمون إلي الطبقة العاملة، بل يشكلون جزء من البرجوازية الصغيرة الجديدة.

ويفرق بولانتزاس بين:

- الأوضاع الخاصة بالبرجوازية الصغيرة القديمة أو التقليدية (التي تضم الحرفيين وصغار التجار المعتمدين على أشكال الإنتاج السلعي البسيط).
- الأوضاع الخاصة بالبرجوازية الصغيرة الجديدة (التي تضم الأجراء الذين يقومون بأداء العمل غير المنتج)

ويري بولانتزاس أن الأوضاع الطبقية الخاصة (بالبرجوازية الصغيرة القديمة أو التقليدية) تتعرض للتدهور المستمر نتيجة لنمو الرأسمالية الاحتكارية.

بينما نجد أن الأوضاع الخاصة بالبرجوازية الصغيرة الجديدة تعتمد بشكل واضح على هذا الشكل من الرأسمالية. فهو – أي الشكل الاحتكاري للرأسمالية– يؤدي إلي إعادة إنتاجها، كما يؤدي إلي اتساع قاعدتها. أي أن تطور الرأسمالية الاحتكارية يفضي إلي تدهور الوضعية الطبقية للبرجوازية الصغيرة القديمة، عبر استيعاب نمط الإنتاج السلعي البسيط داخل الرأسمالية. بينما يفضي هذا التطور إلي إعادة الإنتاج واتساع قاعدة الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة. وهي طبقة لا يمكن أن ننظر إليها بوصفها جزءا من الطبقة الرأسمالية، ولا بوصفها جزءاً من الطبقة العاملة.

ويري بولانتزاس أن الاتجاهات التي تلحق هذه الطبقة بالطبقة البرجوازية أو تلحقها بالطبقة العاملة تتجاهل خصوصية الوضع الطبقي للطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة كما تتجاهل معايير التحديد الطبقي الخاصة بهذه الطبقة في مقابل البرجوازية أو الطبقة العاملة(٩٠).

هذه الفئات البينية لا تنتمي للطبقة العاملة ولا إلي الطبقة الرأسمالية، فإنها تنتمي لطبقة ذات طابع خاص وهي البرجوازية الصغيرة الجديدة حيث تعد هذه الطبقة طبقة مستقلة ذات مصالح طبقية خاصة بها.

ويحدد بولانتزاس أن ثمة معايير ثلاثة تؤثر على الطبقة البرجوازية الصغيرة، وهي

(١) المعيار الاقتصادي: الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة على الرغم من كونها لا تملك وسائل الإنتاج ملكية قانونية فإنها تمثل عنصرًا فعالاً في توجيه عملية الإنتاج، وفي وضع هذه الوسائل موضع الفعل لذا نجد بولانتزاس يضع أولئك الذين لا يشتركون في الملكية الاقتصادية لوسائل الإنتاج لكنهم يشتركون في الحيازة الفعلية لهذه الوسائل مثل: المديرين البيروقراط والمشرفين ورؤساء العمال يضعهم داخل طبقة متمايزة تختلف عن الطبقة الرأسمالية كما تختلف عن الطبقة العاملة (البرجوازية الصغيرة الجديدة).

وإذا كان العاملون بأجر ويقومون بأداء العمل المنتج المولد لفائض القيمة يشكلون البرجوازية الصغيرة الجديدة. فالعاملون في مجال تدوير رأس المال أو الذين يسهمون في

تحقيق فائض القيمة، بشكل غير مباشر، لا يقومون بأداء عمل منتج لذا فإن العاملين بأجر في مجال الدعاية والتسويق والمحاسبة والبنوك والتأمين لا يقومون بأداء (العمل المنتج) المولد لفائض القيمة، ذلك العمل الذي تقوم به الطبقة العاملة، بل يعيشون على فائض القيمة الذي تنتجه هذه الطبقة العاملة ولا يتعرضون للاستغلال المباشر الذي تتعرض له هذه الطبقة العاملة من جانب الطبقة الرأسمالية. لذا فإنهم لا يشكلون جزءًا من الطبقة العاملة في الصراع ضد الاستغلال الرأسمالي المباشر الواقع على القائمين بأداء العمل المنتج (الطبقة العاملة)[٩١].

(٢) المعيار السياسي: يهتم بولانتزاس بعلاقات الإدارة والإشراف داخل التقسيم الاجتماعي للعمل وما يترتب على هذه العلاقات من أهمية تمارسها الطبقة البرجوازية الجديدة على الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية.

أن عمل الإدارة والإشراف يقوم في ظل الرأسمالية بإعادة الإنتاج المباشر، داخل عملية الإنتاج ذاتها، للعلاقات السياسية بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة.

بناء على ذلك فإن القائمين بالعمل الإداري والإشرافي لا يشكلون جزء من الطبقة العاملة بموجب دورهم في استمرارية علاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي والسياسي التي تقع على الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية.

فالبرجوازية الصغيرة الجديدة تنتزع فائضي العمل من العمال لصالح الطبقة الرأسمالية (ولذلك تستبعد من عضوية طبقة العمال). وعلى الرغم من أنهم مهيمنون سياسيا على الطبقة العاملة فأنهم يخضعون في الوقت نفسه لهيمنة رأس المال من الناحية السياسية أيضا ولذلك يجب أن يستبعدوا من عضوية الطبقة الرأسمالية.(الخضوع لهيمنة رأس المال من ناحية والهيمنة على الطبقة العاملة من ناحية أخري).

(٣) المعيار الأيديولوجي: تتأسس الهيمنة الأيديولوجية بناء على التفرقة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل بين العمل الذهني والعمل اليدوي ويترتب على هذه التفرقة احتكار المعرفة من جانب الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة لصالح الطبقة الرأسمالية واستبعاد الطبقة العاملة من هذه المعرفة، واستبعاد العمال من تخطيط وتوجيه عملية الإنتاج. وتدعيم دور الخبراء والمهندسين والتقنيين والمشرفين.

وعلى الرغم من هيمنة البرجوازية الصغيرة الجديدة على الطبقة العاملة فإنهم يخضعون لهيمنة رأس المال من الناحية الأيديولوجية أيضًا[٩٢].

- اريك أولن رايت Eric Olin Write ١٩٧٥م-١٩٨٠م

أعتمد رايت في دراسة الطبقات على مفهوم الاستغلال، ويعتبر رايت أن هناك ثلاثة موارد ممكنة كل منها يعود إلي السيطرة على مواد مختلفة داخل عالم العمل هذه الأنواع الثلاثة من الموارد هي:

(١) امتلاك رأس المال

(٢) المكانة التي نحتلها في تنظيم المشروع (مكانة ممتهني العمل الفكري)

(٣) الخبرات التي يمكن أن نملكها.

احتمالات الاستغلال هذه تعود إلي السيطرة على الاستثمارات وعلي مسار التراكم، فالقرارات حول إقامة المشاريع وطبيعة التجهيزات تتحكم بالفعل في النهاية في تنظيم العمل وفي التدريب والتأهيل المطلوبين من العاملين. ولكن تعود هذه الاحتمالات أيضا بعد أن تكون القرارات قد اتخذت حول استخدام وتشغيل وسائل الإنتاج وإمكانية المحافظة على النظام في مكان العمل، ولكنها لا تتطابق دائما بالكامل.

ويميز رايت بين ثلاثة وضعيات لكل نوع من الموارد التي هي في أساس استغلال:

(١) وضعيات المستِغل والمستغَل، المستَغلون يستفيدون من وضعهم أكثر من المستغِلين.

(٢) وضعية وسيطة هناك أسباب مختلفة قد تفضي بإدخال وسطاء.

(٣) دمج الوضعيات الطبقية وهذا الدمج يؤدي إلي ظهور نوع من الطبقة الوسطي.

وأوضح رايت أن التقسيم الثنائي للطبقات مستبعد لان ثمة تعددا في أنماط الإنتاج. وكل نمط له الطبقات الخاصة به ومن ثم فمن الطبيعي أن تتعدد الطبقات مع تعدد أنماط الإنتاج.

وبذلك تكون نقطة البداية في تصنيف الناس في مجتمع معين إلي طبقات هي تحديد أنماط الإنتاج الموجودة في ذلك المجتمع(٩٣).

ويقسم رايت الطبقات بحسب ملكيتها لوسائل الإنتاج على النحو التالي:

(١) البرجوازية: يملك رأسمالًا كافيًا لتشغيل أجراء دون أن يعمل.

(٢) رب عمل صغير: يملك رأسمالًا كافيًا لتشغيل أجراء ولكن يشتغل ويعمل.

(٣) عامل مستقل: يملك رأسمالا كافيا كي يعمل ولكن غير كاف لتشغيل أجراء

-ويقسم رايت الإجراء بدون وسائل إنتاج على النحو التالي:

مؤهلات في مادة التنظيم			مؤهلات
٦) قليلة خبراء غير إداريين	٥) متوسطة خبير مشرف	٤) كثيرة خبير إداري	كثيرة
٩) عاملون نصف مؤهلين	٨) خبير متوسط مشرف	٧) خبير متوسط إداري	متوسطة
١٢) بروليتاري	١١) مشرف غير مؤهل	١٠) مدير غير مؤهل	قليلة

يري أن الوضعيات الطبقية تتحدد بالدمج بين أبعاد تمكن من بناء ١٢ وضعاً.

يري أن التمييز بين من هم مالكون وسائل الإنتاج ومن هم ليسوا مالكيها يأخذ مكانا خاصا وهو أساسي جداً في هذا البناء التصنيفي(٩٤).

نموذج رايت لمعايير الوضع الطبقي(٩٥)

بيع قوة العمل	التحكم في قوة عمل الآخرين	شراء قوة عمل الآخرين	ملكية وسائل الإنتاج	الطبقة
لا تبيع	تتحكم	تشتري	تملك	رأسماليون
تبيع	تتحكم	لا تشتري	لا تملك	مديرون
تبيع	لا تتحكم	لا تشتري	لا تملك	عمال
لا تبيع	لا تتحكم	لا تشتري	تملك	برجوازية صغيرة

ويرى رايت أن التقسيم الثنائي للطبقات مستبعد لأمرين:

١- أن ثمة تعددا في أنماط الإنتاج في مجتمعات العالم الثالث. وكل نمط له الطبقات

الخاصة به ومن ثم فمن الطبيعي أن تتعدد الطبقات مع تعدد أنماط الإنتاج

٢- أن التقسيم الثنائي يمكن أن يأتي تتويجا للتحليل السياسي للصراع الطبقي عندما يصل الصراع إلى مداه ويتعين حسمه، وليس ابتداء لعملية الوصف السوسيولوجي

وبذلك تكون نقطة البداية في تصنيف الناس في مجتمع معين إلى طبقات هي تحديد أنماط الإنتاج الموجودة في ذلك المجتمع. ولكن إلى جانب الطبقات الرئيسية التي يمكن تحديدها بشكل استقطابي في كل نمط إنتاجي، هناك ما أطلق عليه رايت (المواقع الطبقية المتناقصة).

فقد ربط رايت مفهوم الطبقة أو المواقع الطبقية بثلاثة أبعاد للهيمنة والخضوع بالنسبة لمورد معين في عملية الإنتاج (رأس المال النقدي) (رأس المال العيني) (العمل).

وتوصف هذه العلاقات بأنها علاقات هيمنة وخضوع لأن كل علاقة منها تحدد في نفس الوقت تلك المراكز التي لديها القدرة على السيطرة على مورد ما وتلك التي لا تملك ممارسة هذه السيطرة على ذلك المورد.

وفي إطار مجتمع رأسمالي النمط الأساسي للإنتاج فيه هو نمط الإنتاج الرأسمالي. وإن كان يوجد إلى جانبه نمط إنتاج ما قبل رأسمالي. كنمط الإنتاج السلعي البسيط. فإنه يمكن تصور العلاقة الطبقية الرئيسية بين العمل ورأس المال كعلاقة استقطاب وعداء على الأبعاد الثلاثة.

– فالطبقة الرأسمالية تشغل المركز المهيمن فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية للسيطرة على رأس المال النقدي ورأس المال العيني والعمل.

– بينما الطبقة العاملة تشغل مركز الخضوع بالنسبة لكل بعد من هذه الأبعاد حيث لا تملك أو تسيطر على رأس مال نقدي أو عيني وحيث يتحكم غيرها في أداء عملها.

– أما داخل نمط الإنتاج السلعي البسيط حيث يمتلك الشخص وسائل إنتاج ويستخدمها مباشرة دون استئجار عمال. فهناك طبقة واحدة تسيطر على رأس مال نقدي ورأس مال عيني ولكن لا تسيطر على العمل حيث أن أفرادها يعملون بأنفسهم ولا يشغلون عمالا إجراء لديهم(٩٦).

وإلى جانب هذه المواقع الطبقية الأساسية أو الطبقات الرئيسية توجد في الإطار الفكري الذي قدمه رايت مواقع طبقية إضافية بعضها_ داخل نمط معين للإنتاج، وبعضها الآخر يظهر فيما بين أنماط مختلفة للإنتاج. فالأبعاد الثلاثة قد لا تتواجد كلها بالنسبة لجماعة من الناس وقد لا تنتفي كلها بالنسبة لجماعة أخرى.

– المديرون توجد جماعات تتوافر فيها بعض علاقات السيطرة بينما ينعدم بعضها الآخر فالمديرون في المؤسسات الرأسمالية مستبعدون من السيطرة على رأس المال النقدي بمعنى أنهم لا يتمتعون بسلطة التقرير فيما يتعلق بتخصيص الاستثمارات وعملية التراكم شأنهم في ذلك شأن الطبقة العاملة، ولكنهم يتمتعون بدرجة ما من السيطرة على رأس المال العيني بمعنى توجيه وسائل الإنتاج من استخدام لآخر في عملية الإنتاج

وكذلك السيطرة على العمل (بمعنى السيطرة على بعض جوانب الهيكل الوظيفي للمؤسسة والتحكم في كيفية إدارة المرؤوسين لأعمالهم). وهكذا فهم يشتركون في بعض السمات مع الطبقة الرأسمالية ولذا يعتبر موقعهم الطبقي مزيجا من الموقع الطبقي للطبقة الرأسمالية والموقع الطبقي للطبقة العاملة في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي. ومن هنا أطلق عليها رايت صفة التناقض على موقع هذه الجماعة في البنية الطبقية لأنها تمتلك خصائص علائقية لطبقتين مختلفتين تمام الاختلاف. ومن ثم تشترك في المصالح الطبقية المتناقضة

لهاتين الطبقتين، كما أنها تمتلك مصالح غير متطابقة مع مصالح أي منهما.

وبالمثل (جماعة صغار أصحاب الأعمال) small employers فهي تشغل موقعا طبقيا متناقضا بين الطبقة الرأسمالية في نمط الإنتاج الرأسمالي وطبقة البرجوازية الصغيرة في نمط الإنتاج السلعي البسيط فهي تشترك مع الطبقة الرأسمالية وطبقة البرجوازية الصغيرة في السيطرة على رأس المال النقدي والعيني ولكنها تختلف مع الطبقة الرأسمالية في أن أفرادها يعملون بأنفسهم جنبا إلى جنب مع العدد المحدود من العمال الذين يستأجرونهم والذي لا يكفي عددهم لعمل تراكم رأسمالي كبير، كما أنها تختلف عن البرجوازية الصغيرة في أنها تستخدم عمالا إجراء، ومن ثم فثمة علاقة سيطرة واستغلال تربطهم بالعمال Semiautonomus Employeas

كذلك ميز جماعة المشتغلين شبه المستقلين واعتبر أنهم يشغلون موقعا طبقيا متناقضا بين الطبقة العاملة في نمط الإنتاج الرأسمالي والطبقة البرجوازية الصغيرة في نمط الإنتاج السلعي البسيط فهم مثل الطبقة العاملة إجراء خاضعون مستبعدون من السيطرة على رأس المال النقدي والعيني وعلى عمل الآخرين ولكنهم مثل الطبقة البرجوازية الصغيرة يمارسون بعض السيطرة على رأس المال العيني ويتمتعون بحرية كبيرة في كيفية أدائهم لأعمالهم، بل وفي تصور جوانب هامة من العمل وتنفيذ تصوراتهم. وتضم هذه الجماعة العاملين في المؤسسات الرأسمالية أو القطاع العام ممن نطلق عليهم أصحاب المهن الحرة كالمهندسين والمحامين والأطباء والرسامين. ومن إليهم(٩٧).

ويرى العيسوي أن فكرة رايت بشأن تشكل البنية الطبقية من مواقع طبقية أساسية ومواقع طبقية متناقضة داخل نمط إنتاجي بعينه أو فيما بين أنماط إنتاجية مختلفة هي فكرة موفقة من نواح عديدة لحل إشكالية الجماعات التي تشكل موقعا معينا من علاقات الإنتاج ولا يسهل تسكينها ضمن المواقع الأساسية في أنماط الإنتاج المعروفة والتي تشكل في مجموعها ما يطلق عليه البعض (الطبقة أو الطبقات الوسطى).

فلا شك أن إدراج جماعة مثل المديرين ضمن الطبقة العاملة بحسبان أنهم يتقاضون أجورا نظير بيع قوة عملهم لأصحاب وسائل الإنتاج يؤدي إلى عدم تجانس الطبقة العاملة حيث تختلف هذه الجماعة عن بقية الطبقة العاملة من حيث تمتعها بسلطات ولو جزئية مفوضة لها من أصحاب وسائل الإنتاج بشأن قرارات الإنتاج والاستثمار وتشغيل وسائل الإنتاج والتحكم في دولاب العمل. كما أن هذا الحل يتفوق على وضع بعض فئات ما يسمى بالطبقة الوسطى ضمن الطبقة البرجوازية الصغيرة واعتبارها بمثابة برجوازية صغيرة جديدة تمييزا لها عن البرجوازية الصغيرة التقليدية التي تضم الحرفيين وأصحاب الحوانيت والمشتغلين لحسابهم من أصحاب المهن الحرة. فجماعة كبار المديرين في الشركات الرأسمالية الكبيرة قد يشتركون مع البرجوازية الصغيرة في امتلاك سيطرة بدرجة ما على تشغيل وسائل الإنتاج ولكنهم يختلفون عنهم في أنهم لا يملكون وسائل إنتاج وأنهم يبيعون قوة عملهم لملاك وسائل الإنتاج ومن ثم تربطهم علاقة خضوع بالرأسمالية (بينما الأصل في البرجوازي الصغير أنه حر نفسه ولا يبيع قوة عمله لغيره لأنه يملك وسائل إنتاج ويشغلها بنفسه).

أما اعتبار هذا القطاع من العاملين بأجر والذين لا يصلحون للاندراج ضمن

الطبقة العاملة أو ضمن الطبقة البرجوازية طبقة في حد ذاتها يطلق عليها الطبقة الإدارية والمهنية استنادا إلى أنها تمارس وظيفة تتعلق بالنظام الرأسمالي في مجموعها وهي إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالي، فيؤخذ عليه أن هذه الوظيفة شائعة وتتداخل حتى ضمن عملية الإنتاج (فالعمال كما يقول رايت يساهمون في إعادة إنتاج الرأسمالية بمجرد اشتغالهم في عملية الإنتاج الرأسمالي) فضلا عن أن هناك مؤسسات متخصصة في أداء هذه الوظيفة مثل أجهزة توجيه الرأي العام الحكومية وغير الحكومية. ومن جهة أخرى فمن الصعب اعتبار كل المشتغلين بالأعمال المهنية والإدارية طبقة، حيث لا توجد مصالح أساسية مشتركة بين من يراد إدراجهم في هذه الطبقة كالمدرسين والأطباء والممرضات والمهندسين وكبار المديرين في الشركات الرأسمالية الكبيرة(٩٨).

وفي المجتمعات العربية يمكن أن نعثر على فئات مشابه لنموذج رايت، ففي نمط إنتاج ما قبل الرأسمالية نجد نظام (العزب) و(الأبعديات) هناك ناظر العزبة والخولي اللذان كانا يقومان بأعمال الإدارة والإشراف نيابة عن المالك الغائب، يعاونهما فريق من المشرفين والكتبة. وكانا يمارسان أنواعا من القهر والتسلط على الفلاحين الذين يعملون في القرية برغم أنهم إجراء مثلهم.

في معظم المنشآت الاقتصادية حتى المنشآت غير الكبيرة يوجد ريس أو كوماندو يمارس قهرا أو تسلطا على بقية العمال، برغم أنه عامل أجير مثلهم ويخضع في النهاية لصاحب المنشأة.

كذلك يناظر كبار المديرين في المؤسسات الصناعية الكبيرة في المجتمع الرأسمالي المتقدم ما يطلق عليه في مجتمعات العالم الثالث البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية التي وإن كانت لا تملك وسائل إنتاج وتعمل بالأجر، إلا أنها تملك سلطات واسعة في مجال اتخاذ القرارات الخاصة بالتصرف في الفائض الاقتصادي وتوجيه الإنتاج والتراكم، فضلا عن الهيمنة على الهيكل الوظيفي أو الإداري في شركات القطاع العام.

إن فكرة المواقع الطبقية المتناقضة تصلح لتصنيف مثل هذه الجماعات ضمن شبكة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية. كما أنها توحي لنا بحل لا بأس به لتلك الظاهرة التي اتسع نطاقها وهي ظاهرة اشتغال الشخص بأكثر من عمل أو وظيفة.

فقد تتعدد الأوضاع التي يشغلها شخص بعينه داخل تلك الشبكة من علاقات الإنتاج وقد يمتد هذا التعدد إلى شغل مواقع متباينة داخل أنماط إنتاجية مختلفة.

فالشخص الذي يعمل لدى شركة رأسمالية خاصة في الصباح، ويشغل بنفسه تاكسي اشتراه بالتقسيط في المساء، وهو ضمن الطبقة العاملة صباحا وضمن الطبقة البرجوازية الصغيرة مساء ومن ثم فهو يمثل موقعين مختلفين في نمطين مختلفين للإنتاج أي يحتل موقعا طبقيا متناقضا(٩٩).

وكذلك الموظف الذي يعمل في شركة قطاع عام وفي الحكومة في الصباح ويمتلك قطعة أرض زراعية يزرعها لحسابه أو يؤجرها لغيره ويدير مكتبا استشاريا في المساء، يشغل مواقع طبقية عديدة ومتناقضة.

وقد يرد على اعتبار مثل هذا الشخص يحتل موقعا طبقيا متناقضا بأنه يجب تصنيفه في طبقة أو أخرى للصفة الغالبة أو الموقع الرئيسي ولكن هذا الأمر قد لا يكون ميسورا فقد لا تتغلب صفة بذاتها على بقية الصفات ولا يهيمن موقع بعينه على بقية المواقع هذا فضلا عن صعوبة الاستدلال على مثل هذه الصفة الغالبة فهل الغلبة تكون

بالزمن الأطول الذي يقضيه الشخص في موقع معين، أو بالدخل الأكبر الذي يتم تحصيله عن عمل معين؟ ولكن عامل الزمن قد لا تكون له دلالة هامة هنا وقد تربطه علاقة عكسية بالدخل.

فالموظف المذكور أعلاه قد يقضي معظم وقته ويحصل الجزء الأقل من دخله في نفس الوقت من عمله في شركة القطاع العام. ومن ثم فهو بمعيار الزمن الأطول عامل أجير وبمعيار الدخل الأكبر رأسمالي يعمل في الزراعة أو في الاستشارات.

وإذا نحينا اعتبارات الزمن أو الدخل جانبا فقد ننتهي إلى تعريف ذاتي تماما لا ندرك معه كيف يصنف شخص ما طبقيا حتى يسأل عن أي المواقع الطبقية التي يشغلها هي الأكثر قربا من نفسه.

وهكذا فإن فكرة المواقع الطبقية المتناقضة قد تمثل مخرجا من مأزق تصنيف من يمارسون أكثر من عمل ويشغلون أكثر من موقع مختلف في علاقات الإنتاج سواء الخاصة بنمط إنتاجي واحد أو أنماط إنتاجية متعددة(١٠٠).

- مواقع طبقية متناقضة أم مختلفة:

لكن قد لا يكون من المناسب إطلاق صفة (المتناقض) على كل المواقع الطبقية لكل من يعمل أكثر من عمل في نمط أو أكثر من أنماط الإنتاج. فقد لا ينطوي الأمر على أي تناقض عندما يعمل الشخص مقابل أجر لدى شركة قطاع عام في الصباح ويعمل بالأجر أيضا لدى منشأة صغيرة في القطاع الخاص في المساء فهو في الحالتين عامل أجير ولا يملك وسائل الإنتاج ويخضع لسيطرة الرأسمالي كبيرًا كان أو صغيرًا.

كذلك عندما يكون الشخص مالكا لأرض زراعية يزرعها لحسابه أو يؤجرها للغير وصاحب متجر فضلا عن أنه صاحب مدخرات يحصل على عائد لها من البنوك، فلا تناقض هنا والشخص يحتفظ بصفة الرأسمالي مع كل الأحوال.

لذا من المفضل اعتبار المواقع الطبقية لمن يشتغلون بأكثر من عمل مواقع طبقية مختلطة والاختلاط هنا قد يحتمل ظهور تناقض وقد لا يحتمل (لاحظ أن التناقض في الموقع المختلط قد يأتي من احتلال الشخص لموقعين طبقيين أحدهما يتناقض بالمعنى الذي استخدمه رايت والآخر غير متناقض).

ومن المهم التمييز بين المواقع المختلطة المتناقضة المقترحة هنا والمواقع المتناقضة التي تحدث عنها رايت، المواقع المتناقضة عند رايت لا مجال فيها لتعدد الأعمال أو الأنشطة، ومن ثم لا مجال فيها لشغل مواقع طبقية إشغالا فعليا أو عينيا من جانب نفس الشخص، وإنما تنصب هذه المواقع المتناقضة على عمل واحد تجتمع فيه صفات موقعين أساسيين داخل نفس النمط الإنتاجي أو تجتمع فيه سمة من نمط إنتاجي معين وسمة من نمط إنتاجي آخر.

أما المواقع الطبقية المختلطة (المتناقضة أو غير المتناقضة) والتي تنطوي على التواجد الفعلي أو العيني لنفس الشخص في موقعين طبقيتين أو أكثر سواء في نفس النمط الإنتاجي أو في أكثر من نمط إنتاجي. وهكذا لا يقتصر الأمر في حالة المواقع المختلطة المتناقضة على الجمع بين سمات متباينة لموقعين طبقيين في نفس النمط أو في نمطين إنتاجين مختلفين ولكنها تنطوي على الإشغال الفعلي أو العيني مثلا لموقعين طبقيين كاملين لهما سمات متناقضة في نفس النمط الإنتاجي أو في أكثر من نمط إنتاجي(١٠١).

وعمومًا فإن فكرة المواقع المختلطة تلائم حالة المجتمعات المتخلفة التي لم يرتق فيها تقسيم العمل إلى درجة عالية بعد، والتي قد لا يتاح لكثير من الأفراد فيها فرصة الحصول على دخل كاف فيما لو تخصص كل منهم في عمل واحد.

لو كنا بصدد نظام رأسمالي خاص بسيط، حيث يستأجر صاحب العمل عددا من العمال لتشغيل وسائل الإنتاج التي يمتلكها ملكية خاصة ويدير شئونها بنفسه، فإن هذه المعايير في تعريف الطبقات تتطابق بسهولة. فالرأسمالي مالك لوسائل الإنتاج، مستغل لناتج كل العمال الذين يستأجرهم، ويسيطر على عملية الإنتاج وعلى العمال أنفسهم داخل عملية الإنتاج.

ونقيض هذه الصفات تجتمع لدى العمال، فهم محرومون من ملكية وسائل الإنتاج، ومحرومون من جزء من ناتج عملهم (أي إنهم مستغلون) وهم خاضعون داخل عملية الإنتاج حيث يسيطر غيرهم على قرارات الإنتاج والتراكم بل وعلى قرارات التنظيم الداخلي للعملية الإنتاجية.

لكن في النمط الرأسمالي الحديث تنفصل ملكية المنشأة عن إدارتها فإن هذه المعايير لا تتطابق في كل الأحوال. ففي هذه الحالة يفوض ملاك المنشأة (الرأسماليون) جانبا من صلاحياتهم أي جانبا من حقوق الملكية إلى الإدارة المحترفة ويسمحون لها بالمشاركة في اتخاذ بعض القرارات الرئيسية المؤثرة على الإنتاج والتراكم. صحيح أن ملاك وسائل الإنتاج يحتفظون بكافة الصلاحيات في التحليل النهائي، أي بكل مواصفات الرأسمالي.

ولكن تظهر أقسام من القوة العاملة في مثل هذه المنشآت تجمع بين بعض خصائص الرأسمالي وبعض خصائص العامل. إن كبار المديرين في هذه الشركات إجراء ولا يملكون وسائل إنتاج مثلهم مثل بقية العمال، ولكنهم يمارسون بعض حقوق الملكية ويشاركون في اتخاذ القرارات والسيطرة على عملية الإنتاج وعلى الهيكل الإداري للشركة. وهكذا فهم محرومون من الملكية ومن ثم لا يمارسون عملية استغلال لبقية العمال، وهم خاضعون لملاك وسائل الإنتاج. ولكنهم يتمتعون بقدر من السلطة في اتخاذ القرارات ويمارسون سلطات في نطاق الإنتاج ويسيطرون على عمل الآخرين(٢٠٢).

وقد طرح رايت ثلاثة أساليب للسيطرة وهي:

(١) السيطرة على الاستثمارات أو رؤوس الأموال.

(٢) السيطرة على وسائل الإنتاج المادية (الأرض والمصانع والمكاتب).

(٣) السيطرة على قوة العمل.

إن المنتمين إلى الطبقة الرأسمالية يسيطرون على هذه الأبعاد في النظام الإنتاجي، أما أفراد الطبقة العاملة فلا يسيطرون على أي منها، وبين هاتين الطبقتين طبقة يكتنف موقعها وموقفها الغموض –مثل المديرين والعاملين من ذوي الياقات البيض والمستخدمين المهيمنين وهؤلاء على حد قول رايت يقفون في (مواقع طبقية متناقضة) لأنهم قادرون على التأثير في جوانب الإنتاج، لأنهم يفتقرون إلى السيطرة على جوانب أخرى. إن ذوي الياقات البيض والمستخدمين المهنيين على سبيل المثال يتعاقدون ويلتزمون بتقديم قوة عملهم لأرباب العمل المستخدمين لكسب رزقهم وتأمين معاشهم على نحو ما يفعل العمال اليدويين. غير أنهم يتمتعون بقدر من السيطرة على العمل أعلى من أغلبية العمال من ذوي المهارات الزرق. ويصف رايت أوضاع هذه الفئة من العاملين

بالتناقض لأنهم ليسوا من الرأسماليين ولا من العمال اليدويين غير أنهم يشاركون كلا من هاتين الفئتين في بعض الخصائص والسمات.

إن الشريحة الأكبر من أفراد المجتمع لا هم من يضطرون إلى بيع عملهم، لأنهم لا يتحكمون في وسائل الإنتاج، غير أن هذه الأغلبية العريضة كما يقول رايت تشمل أنواعا شتى من العاملين تتراوح بين طبقة العمال اليدويين التقليديين والعاملين من ذوي الياقات البيضاء. وعند النظر إلى هذا التجمع الواسع المتنوع من العاملين يأخذ رايت في الاعتبار نوعين من العوامل والخصائص هي طبيعة العلاقة بمواقع القوة أو السلطة في المؤسسة التي يعملون فيها من جهة، وحيازة المهارات والخبرة من جهة أخرى.

ويعتقد رايت أن كثيرًا من موظفي الطبقة الوسطى، مثل المديرين والمشرفين، يتمتعون بعلاقات مع السلطة تمكنهم من الحصول على امتيازات أكثر مما تحصل عليه الطبقة العاملة لأنهم يعينون الرأسمالية في السيطرة على طبقة العمال عن طريق مراقبة أدائهم وتقييم عملهم، ومن هنا فإن هذه الفئة العليا من المديرين تتلقى مقابل ولائها للرأسمالية أجورا أعلى وترتيبات منتظمة ومتواترة في الهرم الإداري غير أنها في جميع الأحوال تظل خاضعة لسيطرة أرباب العمل أي أنها بعبارة أخرى مستغِلة ومستغَلة في آنٍ معا(١٠٣).

أما العامل الثاني الذي يميز المواقع الطبقية للطبقات الوسطى، فهو امتلاك المهارات والخبرات. فأفراد هذه الفئة، وفق التحليل الذي يطرحه رايت مطلبون في سوق العمل وقادرون على ممارسة نوع من السلطة والقوة داخل النسق الرأسمالي. وهم يطالبون عادة بأجور أعلى. ويتجلى هذا الوضع في أبرز صورة في المجتمعات المعاصرة في اتساع المجالات المتاحة للمختصين والخبراء في مجال ثقافة المعلومات الذين أخذه كبار الرأسمالية والصناعيين وأصحاب المصالح الاقتصادية تتوجه إليهم. ويعتقد رايت أن هذه الفئة من الاختصاصيين في ما يسمى الآن (اقتصاد المعرفة) من النوع الذي تتعذر على أية أطراف أخرى، مراقبته وتقييم أدائه مما يدفع أصحاب المؤسسة التجارية وأرباب العمال إلى إغرائهم ومكافأتهم بأجور عالية جدا للارتقاء على تعاونهم وولائهم للمصالح التي يعملون فيها(١٠٤).

تمارس البرجوازية السيطرة في نطاق العملية الإنتاجية الخاصة بمنشأة رأسمالية مثلًا. وتتجلى هذه السيطرة من جانب الرأسمالي في اتخاذ قرارات الاستثمار والتراكم، وفي توجيه عمليات التشغيل والإنتاج وفي تسيير الكيان الإداري أو الوظيفي للمنشأة، فضلًا عن تحديد حجمه واختصاصاته أصلًا.

ويسيطر المديرون البيروقراط والتكنوقراط بشكل جزئي على بعض قرارات الاستثمار والتراكم، وتسيطر كليا على استخدام أو تشغيل وسائل الإنتاج وكذلك على قوة العمل، وهذا هو المعنى الذي يستخدمه رايت عندما يشير إلى السيطرة أو الهيمنة كأحد معايير التصنيف الطبقي. بل إن هذا هو معنى البعد السياسي في تعريف الطبقات عند رايت.

ففي مقالة لرايت عن (وضع البعد السياسي في البنية الطبقية) يختزل رايت هذا البعد السياسي إلى مجرد علاقات السلطة أو علاقات الهيمنة والخضوع داخل العملية الإنتاجية أو داخل الوحدة الإنتاجية. ويرفض رايت اعتبار أن البعد السياسي في تعريف

الطبقة يقع خارج النطاق المباشر للإنتاج، على المستوى المؤسسي المتصل بتوفير الترتيبات والشروط المؤسسية للحفاظ على علاقات الملكية السارية (من خلال سلطة الدولة مثلًا). وهذا الفهم البعد السياسي مختلف كلية عما يشار إليه عادة عند مناقشة قضية الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها حيث يتوقف الانتقال من الواحدة للأخرى على اكتساب الوعي الطبقي وترجمته إلى فاعلية سياسية في معترك النضال العملي(١٠٥).

– وقد حاول كل من برابار وجون اهرينش **Barbora and John Ehrenrich** تحديد الطبقة الإدارية المتخصصة ***Professional Managerial Class*** بوصفها طبقة تتكون من العمال أصحاب المرتبات الذين يقومون بأداء العمل الذهني والذين لا يملكون وسائل الإنتاج، وتكون وظيفتهم الأساسية داخل التقسيم الاجتماعي للعمل هي إعادة إنتاج الثقافة والعلاقات الطبقية الرأسمالية.

ويكون هذا الدور الوظيفي إما صريحا كما في حالة العمال والموظفين الذين يقومون بأداء وظائف الضبط الاجتماعي أو من يقومون بإنتاج الأيديولوجية الرأسمالية والترويج لها. مثل المدرسين والعاملين في مجال التسلية والترفيه والعاملين في مجال الدعاية.....الخ، أو كامنًا ومحاثيًا لعملية الإنتاج ذاتها كما في حالة المديرين والإداريين ذوي المستوى المتوسط والمهندسين والعمال التقنيين الذين تكون وظيفتهم الأساسية هي العمل على استمرار والحفاظ على علاقات الإنتاج الرأسمالية.

ويرجع أسباب ظهور الطبقة الإدارية المتخصصة إلى التطورات التي تعرض لها المجتمع الرأسمالي في مرحلته الاحتكارية وقد اقتضى استغلال المهارات الإنتاجية للطبقة العاملة تدخل الإدارة العلمية (ممثلة في المهندسين والإداريين والمديرين). وظهور منتجين في مجال الدعاية ومن على شاكلتهم(١٠٦).

– علاقة الطبقة الإدارية المتخصصة بالطبقة العاملة:

– هي علاقة عدائية بالضرورة. فالوظائف والمصالح الخاصة بهاتين الطبقتين هي وظائف ومصالح متعارضة. فالطبقة الإدارية المتخصصة تقوم باستغلال المهارات والثقافة الخاصة بالطبقة العاملة.

– تتشابه الطبقتان في أنهما يضطران إلى بيع قوة عملهما للطبقة الرأسمالية وأن وجودهم ضروري للعملية الإنتاجية، وبالتالي فهما على علاقة عدائية بهذه الطبقة الرأسمالية.

– الفرق بين الطبقة الإدارية المتخصصة والبرجوازية الصغيرة:

– البرجوازية الصغيرة تتكون من أناس لا يبيعون قوة عملهم ولا يستخدمون العمل المأجور بشكل أساسي.

– الطبقة الإدارية المتخصصة تبيع قوة عملها. كما أنها تدير وتتحكم ولديها سلطة تمارسها على عمل الآخرين.

– البرجوازية الصغيرة لا علاقة لها بعملية تراكم رأس المال ولا بعملية إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

– الطبقة الإدارية المتخصصة لها علاقة بعملية تراكم رأس المال وبعملية إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

– الفرق بين الطبقة الإدارية المتخصصة والطبقة الرأسمالية

على الرغم من أن الطبقة الإدارية المتخصصة تعتمد في وجودها واستمرارها كطبقة على الطبقة الرأسمالية، فإنها تنظر إلى هذه الطبقة بوصفها عائقا يحول دون تحقيق

مصالحها. وبالتالي فإن العلاقة العدائية هي الأساس(١٠٧).

خاتمة:

أدت التغيرات العالمية إلى تغيرات في البنية الطبقية بشكل عام وبنية الطبقة الوسطى بشكل خاص وذلك على النحو التالي:

- لم يشهد البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي استقطابًا ثنائيًا بين البرجوازية والبروليتاريا وإنما نشأت واتسعت جماعات اجتماعية لم يأخذها ماركس بعين الاعتبار وهي الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم (العمال ذوي الياقات البيضاء والمديرون وغيرهم) ولم تصبح هذه الطبقة جزء من الطبقة البرجوازية ولا من الطبقة العاملة، واتسعت الطبقة الوسطى بشكل مطرد.
- ثمة أشكال أخرى من الصراعات غير الطبقية كأشكال الصراع العرقي والديني.
- اتجاه التغير داخل المجتمع الرأسمالي قد اتخذ طابعًا تطوريًا ولم يتخذ طابعًا ثوريًا.
- الوضع الطبقي للطبقة الوسطى الجديدة لا يتأسس بناء على ملكيتها لوسائل الإنتاج بل بناء على علاقات السلطة التي تحوزها داخل التنظيمات الصناعية والبيروقراطية.
- أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى أن أصبحت علاقات السلطة وليس علاقات الملكية ذات دور مهيمن في تحديد الموقع الطبقي. لذا فإن الطبقات تتحدد بناء على مشاركتها أو عدم مشاركتها في ممارسة السلطة، ويتحدد الموقع الطبقي للجماعات البينية بناء على ممارسة أو عدم ممارسة السلطة.
- الطبقة العاملة الصناعية تكاملت وتوحدت مع المجتمع الرأسمالي من خلال تعميق الممارسات الديمقراطية وارتفاع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- انخفاض حدة العداوة الطبقية من خلال توزيع الدخل والثروة من خلال فرض الضرائب التصاعدية ولارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي.
- أدى التدرج الاجتماعي في (مجتمع الوفرة) إلى نمو طبقة وسطى تزداد تجانسًا.
- الحصول على الأوضاع الاجتماعية لم يعد يعتمد على الوراثة والأصل الاجتماعي بقدر ما يستند إلى القدرات الشخصية.
- من الصعب تحديد الطبقة في ضوء الملكية وحدها، فالطبقة الوسطى الجديدة لا تتمتع بملكية خاصة لوسائل الإنتاج ولا ترقى إلى تشكيل طبقة برجوازية ومع ذلك لديها سلطة سياسية ودور لا يمكن تجاهله في ظل مجتمع مستند إلى تنظيمات بيروقراطية عملاقة.
- يمكن أن تنشأ أشكال الاستغلال في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج خاصة عندما تقيد فرص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وعندما يتميز توزيع السلطة في المجتمع بالتفاوت الشديد. ومن هنا يمكن الحديث عن (بيروقراطية برجوازية) والتي تمارس هيمنه بحكم سيطرتها على القرارات الاقتصادية الهامة ليجعل منها (فئة أو طبقة متميزة عن بقية الطبقات).
- ظاهرة اشتغال الشخص بأكثر من عمل يؤدي إلى أن يجد الشخص نفسه عاملاً في أكثر من نمط إنتاجي الأمر الذي يجعل مهمة تصنيفه في طبقة أو أخرى غاية في الصعوبة.

- المجتمعات التابعة تتعايش فيها أنماط إنتاجية مختلفة، وظهرت فيها تعددية في أنماط الإنتاج مما يتطلب مراجعة مفهوم الطبقة.
- لم تعد البرجوازية جماعة مغلقة متماسكة ومستقرة، فقد خضع بناؤها وتكوينها لتغيرات عميقة ولم تعد طبقة مسيطرة ومن الصعب أن تستأثر بالسلطة بمفردها.
- قدرة النظام الرأسمالي على حفظ توازنه واستمراره وتدحين الصراع الطبقي وتنظيمه من خلال (الاتحادات والنقابات والأحزاب الاشتراكية والتأمينات العامة وغير ذلك) خلق أشكال من التعاقد الاجتماعي بين طرفي العلاقة تشرف عليها الدولة.

وقد أوضح الوظيفيون الجدد التغيرات التي طرأت على بنية الطبقة الوسطى. فقد أوضح بيير بورديو أن الطبقة لا تتحدد من خلال ملكية (مثل حجم وتركيبة رأس المال) ولا من خلال مجموعة من الخواص أو الملكيات مثل (الدخل، الجنس، العمر، الأصل الاثني، المستوى التعليمي.....الخ). ولا من خلال سلسلة من الملكيات التي تشكلت نتيجة ملكية أساسية مثل (الموقع من علاقات الإنتاج)، ولكن من خلال بنية العلاقات بين كل هذه الملكيات أو الخواص القائمة التي تعطي نتيجة نوعية.

ويشير بورديو كذلك إلى أن الطبقات التي ينتجها تجمع فاعلين متجانسين بقدر الإمكان ليس من خلال شرط الوجود فحسب، بل من خلال ممارساتهم الثقافية واستهلاكهم – واستخدم جولد ثورب مصطلح (الطبقة الخادمة) لتوصيف الموقع الطبقي الذي تحتله هذه الجماعات ذلك الموقع الذي تحتله بناء على وضعها داخل التنظيمات البيروقراطية والصناعية. وأنها أصحبت جماعات مهيمنة وذات تأثير كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل رأسمالية القرن العشرين بحسبان ما تؤديه به من وظائف لهذه الرأسمالية من ناحية وانحيازها للطبقة الحاكمة من ناحية أخرى.

ويرى ثورب أن (طبقة الخدمات) على الرغم من أنها لا تملك وسائل الإنتاج مثلها مثل الطبقة العاملة، فإنها تختلف عن هذه الطبقة في أنها تقوم بأداء الأعمال غير المنتجة – أي التي لا تولد فائض قيمة كما أنها مسئولة بحكم أدائها لهذه الأعمال عن انتزاع فائض القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر من الطبقة العامة.

كما أوضح كارشيدي أن الطبقة الوسطى الجديدة يتم تحديدها من خلال عدم التطابق والتماثل، فهم لا يملكون وسائل الإنتاج ولكنهم برغم ذلك ينجزون وظيفة معينة في رأس المال.

وفي هذا الإطار ميز كارشيدي بين فئتين من الطبقة الوسطى الجديدة الفاعلة.

أولهما: أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ولكن وظيفتهم تقتصر على التحكم والمراقبة.

ثانيهما: أولئك الذين ليسوا من أصحاب رأس المال لكن وظيفتهم تضمن خليطًا من وظيفة العمال إلى جانب وظيفة رأس المال.

ويرى كارشيدي أن الطبقة الوسطى الجديدة يتحدد وضعها الطبقي بناء على عدم تطابق هذين المعيارين فهي لا تملك وسائل الإنتاج لكنها تقوم بالتحكم والمراقبة

ويوضح جون دوري أن هناك نمو مطرد للطبقة الوسطى الجديدة ويرى أنها تضم كل الأوضاع أو الأماكن المهمة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل والتي لا تصنف

بملكية وسائل الإنتاج أو رأس المال. وتقع هذه الأوضاع داخل مجموعة متشابهة من المؤسسات الاجتماعية التي تضم رأس المال عبر قيامها بوظائف ثلاثة هي تقديم تبرير لعملية العمل والتحكم في قوة العمل، التنسيق بين الأشكال المختلفة من قوة العمل غير العائلي التي تتم بناء عليها إنتاج قوة العمل وتنظيمها ويوضح بيرى أن شاغلي هذه الأوضاع يمارسون سلطة داخل المؤسسات التي يعملون فيها.

وقد حاول كل من هونج ركو استخدام الثغرة بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي فالعمال الذين يقومون بالعمل غير اليدوي يتزايدون (ذوي الياقة البيضاء) يختلفون في علاقتهم بوسائل الإنتاج، حيث يكون العمال الذين يقومون بأداء العمل اليدوي أكثر خضوعًا لمقتضيات الآلة وأكثر خضوعًا لمالكي وسائل الإنتاج (استغلال مباشر) على عكس العمال ذوي الياقة البيضاء.

ويوضح انتوني جيدنز أن الوضع الطبقي للطبقة الوسطى الجديدة يتحدد في ضوء امتلاكها لمؤهلات علمية وتقنية وليس في ضوء ملكيتها لوسائل الإنتاج.

ويؤكد جيدتز أن أعضاء الطبقة الوسطى الجديدة غالبًا ما يقومون عبر امتلاكهم للمؤهلات العلمية والتقنية بالمهن ذات الطابع غير اليدوي ويحصلون على مكاسب سوق ولديهم مقدرة سوق ولديهم فرص في الحراك الصاعد ويشاركون بشكل أكبر في بناء السلطة داخل المشروع.

وقد أوضحت كارولين هاو أن الطبقة الوسطى الجديدة تتكون من حائزي المعرفة الذين يستخدمون المعرفة كإطار في صنع القرار وحل المشاكل الأساسية في عملهم، وتتضمن شرائح المهنيين والعلماء والمفكرين، كما تتضمن المديرين وغيرهم.

وتقسم هاو الطبقة الوسطى الجديدة إلى:

- حائزوا المعرفة كطبقة جديدة أي أن لها وضعها المتميز بمعزل عن الطبقة الرأسمالية.
- حائزوا المعرفة كطبقة عاملة جديدة وتضم العاملين بأجر والمفكرين من البروليتاريا. كما تشمل العاملين بأجر من المديرين والمشرفين الذين يقومون بالتحكم في خط الإنتاج.
- حائزوا المعرفة كبرجوازية صغيرة وجديدة، وهم ليسوا جزء من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة لكن يمكن اعتبارهم قسمًا من الطبقة العاملة الجديدة.
- حائزوا المعرفة كأرستقراطية عمالية جديدة أي أنهم من شرائح العمال أصحاب الأوضاع الاقتصادية المرتفعة والنفوذ السياسي.

وقد اهتمت الماركسية بالطبقة الوسطى وذلك على النحو التالي:

شكل الاتساع المتزايد لجماعات الطبقة الوسطى الجديدة تحديًا داخل النظرية الماركسية، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت قضية الطبقة الوسطى الجديدة من القضايا الخلافية، حيث أصبح التصور الكلاسيكي الماركسي للطبقة الوسطى غير ملائم من الناحية الإجرائية لفهم طبيعة الموقف الطبقي، وذلك نظرًا لأن البناء الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي قد أصبح أكثر تعقيدًا، كما أن الانقسامات استمرت داخل الطبقة العاملة ذاتها. بالإضافة إلى أن الفئات البينية لم تختف وظهرت فئة مهيمنة جديدة من المتخصصين والإداريين أصحاب الرواتب استطاعت أن تحوز وضعًا وسيطًا بين البرجوازية والعمال.

ويعتبر ماركس أن المستويات الطبقية الوسطى أو الانتقالية تؤدي إلى طمس

الحدود بين الطبقات، وأوضح أن الرأسمالية تتجه إلى تدعيم الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم ما أطلق عليه (موظفي الجمهور) وأولئك الذين يشغلون وظائف اجتماعية هامة من شأنها تدعيم المجتمع البرجوازي.

– ويرى لينين أن هناك خطر كامن في جماعة الفنيين البيروقراطية التي تعمل في خدمة الدولة والتي تمثل دعامة قوية للبرجوازية، ولا تستطيع دكتاتورية البروليتاريا أن تحقق هدفها إلا بتسليح العمال مباشرة وهدم البيروقراطية وإحلال موظفين جدد محلها.

فالبيروقراطية على حد تعبير لينين – هي ضد الشعب وأن الديمقراطية البرولتيارية سوف تعمل على اجتثاث البيروقراطية، فالطبقة التكنوبيروقراطية هي طبقة بين البرجوازية والبروليتاريا وهي طبقة لها حظورتها ولابد من محوها تمامًا.

ويذكر ماركس أن العمل الذي يؤدي على نطاق واسع يستلزم الإشراف المباشر من المديرين والمشرفين ورؤساء العمال ليقوموا في مراحل العمل بالقيادة نيابة عن رأس المال، وتعتبر مهمة الإشراف وظيفتهم الوحيدة، هؤلاء الناس إجراء في خدمة رأس المال أو هم وكلاء رأس المال التنفيذيون فهذا الجهاز البيروقراطي الذي تحيط به البرجوازية نفسها والذي سوف تضطر البرولتياريا إلى تحطيمه بالثورة الاجتماعية.

فالتنظيم البيروقراطي – على حد تعبير ماركس – جسم طفيلي مخيف يغطي كالغشاء بدن المجتمع ويسد مسامه.

ويوضح بولانتزاس أنه بالرغم من أهمية البعد الاقتصادي في تعريف الطبقات إلا أنه لا يكفي للوصول إلى تعريف كامل للطبقات وأنه لابد من إظهار الأبعاد السياسية والأيديولوجية لأن الطبقات تنطوي على تناقضات طبقية وصراع طبقي، والصراع الطبقي بطبيعته يتضمن علاقات اقتصادية وسياسية وأيديولوجية.

وينطلق بولانتزاس من فرضية أساسية مفادها أن شاغلي الأوضاع الطبقية الوسطى لا ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية كما لا ينتمون إلى الطبقة العاملة بل يشكلون جزء من البرجوازية الصغيرة الجديدة.

ويفرق بولانتراس بين:

- الأوضاع الخاصة بالبرجوازية الصغيرة القديمة أو التقليدية (التي تضم الحرفيين وصغار التجار المعتمدين على أشكال الإنتاج السلعي البسيط).
- الأوضاع الخاصة بالبرجوازية الصغيرة الجديدة (التي تضم الإجراء الذين يقومون بأداء العمل غير المنتج)

ويرى أن الأوضاع الطبقية الخاصة (بالبرجوازية الصغيرة القديمة أو التقليدية تتعرض للتدهور المستمر نتيجة لنمو الرأسمالية الاحتكارية، بينما نجد أن الأوضاع الخاصة (بالبرجوازية الصغيرة الجديدة) والتي تعتمد بشكل واضح على هذا الشكل الرأسمالي الاحتكاري يؤدي إلى إعادة إنتاجها، كما يؤدي إلى اتساع قاعدتها.

ويوضح رايت أن التقسيم الثنائي للطبقات مستبعد لأن ثمة تعددًا في أنماط الإنتاج وكل نمط له الطبقات الخاصة به ومن ثم فمن الطبيعي أن تتعدد الطبقات مع تعدد أنماط الإنتاج وبذلك تكون نقطة البداية في تصنيف الناس في مجتمع معين إلى طبقات هي تحديد أنماط الإنتاج الموجودة في ذلك المجتمع.

ويقسم رايت البنية الطبقية إلى مواقع طبقية أساسية ومواقع طبقية متناقضة داخل

نمط إنتاجي بعينه أو فيما بين أنماط إنتاجية مختلفة، وهنا حل لإشكالية الجماعات التي تشكل موقعًا معينًا من علاقات الإنتاج ولا يسهل تسكينها ضمن المواقع الأساسية في نمط الإنتاج المعروفة والتي تشكل في مجموعها ما يطلق عليه (الطبقة الوسطى).

ويوضح رايت أن أعضاء الطبقة الوسطى لا يضطرون لبيع عملهم، كما أنهم يتمتعون بعلاقات مع السلطة تمكنهم من الحصول على امتيازات أكثر مما تحصل عليه الطبقة العاملة لأنهم يعينون الرأسمالية في السيطرة على طبقة العمال عن طريق مراقبة أدائهم وتقييم عملهم. ومن هنا فإن هذه الفئة العليا من المديرين تتلقى مقابل ولائها للرأسمالية أجورًا أعلى غير أنها في جميع الأحول تظل خاضعة لسيطرة أرباب العمل أي أنها بعبارة أخرى مستغِلة ومستغَلة في آن واحد.

كما يوضح رايت أن ما يميز المواقع الطبقية للطبقات الوسطى هو امتلاك المهارات والخبرات فهم مطلوبون في سوق العمل وقادرون على ممارسة نوع من السلطة والقوة داخل النسق الرأسمالي.

ولا شك أن التحولات العالمية قد أثرت على مستقبل الطبقة الوسطى الجديدة،ولذلك ظهر اتجاهان في تفسير ذلك:

الاتجاه الأول: التفسير التكنولوجي: ترجع نشأة الطبقة الوسطى إلى التغيرات التكنولوجية المرتبطة بعملية التصنيع المتقدم وإدخال أشكال جديدة من التكنولوجيا. وما ترتب على ذلك من ازدياد الطلب على نوعية معينة من العمالة (الماهرة وشبه الماهرة) تختلف عن العمالة اليدوية التقليدية.

ويوضح ميلز Mills أن نشأة الطبقة الوسطى الجديدة هو نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية المتخصصة، وظهور طبقة من المتخصصين والمديرين والموظفين بالإضافة إلى إدخال العلم وأصبحت الحاجة ماسة إلى متخصصين كي يديروا الآلة النظامية المعقدة. فالمجتمع ما بعد الصناعي أدى إلى خلق صناعات جديدة ومنتجات جديدة ومهن جديدة

ويخلص دانيال بل D. Bell إلى أن مجتمع ما بعد الصناعة قد أدى إلى ظهور الأبعاد التالية: اتساع وبروز دور الطبقة التقنية المتخصصة، المعرفة والابتكار.

ويرى بيل أن الجامعة أصبحت أهم المؤسسات في المجتمع ما بعد الصناعي وهنا تتوارى الأهمية النسبية للعامل اليدوي التقليدي ليحل محله العامل الماهر صاحب المعرفة Knowledge Worker والعامل المتعلم Educated Worker.

فتكنولوجيا الإنتاج Autoimmunization والروبوت قد أدى إلى إعادة بناء المهارات والمؤهلات. ولذلك أصبحت المعرفة وليس رأس المال أو الأرض أو العمل.

وهذا أدى إلى نشأة الطبقة الوسطى الجديدة التي تتكون من العمال ذوي المعرفة والمديرين والمشرفين والبيروقراط والتكنوقراط وظهرت الوظائف التجارية والتسويقية والتوزيعية وخدمات التأمين والخدمات المالية وأعمال المحاسبة(١٠٨).

الاتجاه الثاني: اتجاه التفسير البنائي

نقطة الانطلاق في تفسير نشأة الطبقة الوسطى الجديدة هو التنظيم الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية وليس التنظيم التقني للعلاقات الاقتصادية. إن العلاقات الاجتماعية التي تحدد الطبقة يجب تحليلها انطلاقا من التنظيم الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية وليس التنظيم التقني للعلاقات الاقتصادية.

فالاتجاه البنائي يهتم بالطبقة الاجتماعية المبنية على أساس التقسيمات داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي.

وتبدو عملية التراكم الرأسمالي داخل الرأسمالية الاحتكارية واحدة من أهم الديناميات التي أدت إلى نشأة الطبقة الوسطى الجديدة.

ويرى هاري برافمان ***Harry Braveman*** أن الطبقات الاجتماعية ليست وحدات أمبيريقية ثابتة لكنها تعبر عن علاقات اجتماعية متغيرة تاريخيا بشكل مستمر.

وحاول برافمان أن يقدم تفسيرا لنشأة الطبقة الوسطى الجديدة من داخل بنية النظام الرأسمالي في مرحلته الاحتكارية تفسيرا يربط العلاقات المتداخلة بين تراكم رأس المال وعملية العمل من ناحية ونشأة الطبقة الوسطى الجديدة من ناحية أخرى.

ويوضح برافمان أن تطور الرأسمالية الاحتكارية قد صاحبه تغيير جذري في البناء الطبقي ترتب عليه نشوء طبقة وسطى جديدة New Middle Class تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة Old Middle Class التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية، تلك المرحلة التي اتسمت بوجود بناء طبقي ذي طابع استقطابي (طبقة برجوازية وطبقة عاملة)[١٠٩].

ويوضح أن الطبقة الوسطى الجديدة قد ظهرت في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية كي تقوم بأداء الوظيفة الكلية أو الشاملة لرأس المال هذا على الرغم من أنها لا تملك رأس المال كما لا تملك وسائل الإنتاج ولا تقوم بأداء وظيفة العمل المنتج.

كما أوضح أن البرجوازية الصغيرة الجديدة New Petty Bourgeoisie اتسعت في ظل الرأسمالية الاحتكارية التي تضم كل العاملين الإجراء غير المنتجين وتزداد هذه الطبقة اتساعا باتساع العمل المأجور وتدهور المنتجين المستقلين وازدياد الأنشطة التي تتعامل مع تسويق البضائع وتداول السلع وازدياد معدل الموظفين المدنيين الذين توظفهم الدولة في أجهزتها المختلفة[١١٠].

ويربط برافمان بين الطبقة والرأسمالية الاحتكارية على النحو التالي:

١- الطبقة الوسطى القديمة: ومرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية.

٢- الطبقة الوسطى الجديدة: ومرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية.

١- الطبقة الوسطي القديمة: ترتبط بمرحلة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية. ويوضح برافمان أنه داخل كل مشروع رأسمالي كان يوجد عدد هائل من العمال وهؤلاء كانوا في موقع سوق وموقع عمل خاضعين، وكانت الطبقة الوسطي تحتل ذلك الوضع البيني بمقتضي وجودها خارج مركز البناء الطبقي، فهي لا تملك خصائص الطبقة الرأسمالية (بحسبان علاقتها بالعمل) فهي حيث لا تبيع قوة عملها كما أنها لا تستخدم العمل المأجور على نطاق واسع ولا تلعب دورًا مباشرًا في عملية تراكم رأس المال سواء على هذا الجانب أو ذاك (جانب العمل وجانب رأس المال).

وقد أدت التكنولوجيا الحديثة إلى تدهور مهارات العمل وانقسمت هذه المهارات إلى مهارات عقلية ومهارات يدوية وتم التحكم في كل جوانب عملية العمل بطريقة تكنولوجية مما سلب العامل إمكانية اتخاذ القرار وحرمة من أية فرص إبداعية.

٢- الطبقة الوسطي الجديدة: ارتبطت بالرأسمالية الاحتكارية، الطبقة الوسطي الجديدة على العكس من الطبقة الوسطي القديمة تحتل وضعها البيني بسبب كونها خارج عملية تراكم رأس المال، بل لأنها وبسبب كونها جزء من هذه العملية تأخذ ملامحها من كلا الجانبين. واستفادت الطبقة الوسطي الجديدة من تدهور المهارات وأصبحت هي

الجماعة الأكثر صلة بالطبقة الرأسمالية، وظهر نظام البنـــوك والائتمـــان والتـــأمين وغيرها من المهن التي ارتبطت بالطبقة الوسطي الجديدة(١١١).

Abstract

The middle class between functionalism and Marxism Sociological study by Ahmed Anwar

Functional theory explained the impossibility of a non-class society. The non-class society is a myth that has never been realized in human history. In other words, inequality is a determined fact, necessity and imperative character.

Social sociologists denied the division of society into social strata based on the relationship to production methods and used the concept of social hierarchy, which includes social classes based on factors such as income, occupation, education and others.

Functionalism divides society into social classes based on wealth, prestige, status and power, a societal phenomenon prevalent in past, present and future societies.

These theoretical statements of function were attempts to justify the current status of the division of wealth, the social situation created by inequality. It is therefore an attempt to obliterate the class struggle that has intensified in capitalist society, as well as to ignore the functional role of social inheritance through which inequality passes from generation to generation, Therefore, functionalism has focused on the ethical consensus that overlooks conflict within society or conflicting interests.

الهوامش

(١) عبد القادر القصير، البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال المجتمع المغربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٨.

(٢) محمود عوده، أسس علم الاجتماع، مؤسسة نبيل للطباعة، ٢٠٠١، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٣) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار الكتاب للتوزيع، ١٩٨٠، ص٢٤.

(٤) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار المعارف، ١٩٨١، ص١١٨، ١١٩.

(٥) محمود عودة، مرجع سابق، ص ٢١٨

(٦) محمد علي حمادة، تغير بنية الطبقة الوسطى في القرية المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم الاجتماع، ٢٠٠٣، ص ٤١،٤٢.

(٧) محمود عودة، مرجع سابق، ص٢١٩،٢٢٠

(٨) أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٤٩

(٩) محمود عودة، مرجع سابق، ص ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠

(١٠) غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢، ص١١٤.

(١١) محمد علي حمادة، مرجع سابق، ص ١١،٤٢.

(١٢) محمد عبد الحميد، التحولات الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨١.

(١٣) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق،ص ٢٥

(١٤) السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي والتنمية السياسية في المجتمع المصري، دراسة سوسيوتاريخية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ٥٢،٥٣.
(١٥) الزيات، ص ٥٥، ٦٣.
(١٥) السيد الحسيني، نمو نظريه اجتماعيه نقدية، ص ١٢٠.
(١٥) جورفيتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة محمد رضا محرم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ٩، ١٠.
(١٦) محمد الجوهري (تقديم)، بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، دار الكتب الجامعية القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٢، ٢٣.
(١٧)ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج، دار المعارف مصر، ١٩٧٠م، ص ١٩٢، ١٩٣
(١٨)ج. أوسيبوف، مرجع سابق، ص١٩٣
(١٩) أوبسيبوف، مرجع سابق، ص ١٩٨.
(٢٠) محمود عوده، ص ١٠٥، ٢٠٩، ٢١.
(٢١) اوسيبوف، ص ٢١٦
مزيد من التفاصيل انظر: عادل غنيم، الأيديولوجية الديمقراطية وصراع الطبقات في مصر، الطليعة، أكتوبر، ١٩٦٩.
(٢٢) محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ٤٢.
(٢٣) محمد عبد الحميد، ص ٤٢.
(٢٤) عبد القادر القصير، ص ٢.
(٢٥) عبد القادر القصير، ص ٥٢.
(٢٦) محمد عبد الحميد، ص ٥٠.
مزيد من التفاصيل انظر: أحمد عباس صالح، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية، مجلة الهلال، عدد أبريل، ١٩٩٢.
(٢٧) محمد عبد الحميد، ص ٤٧، ٤٨.
(٢٨) محمد عبد الحميد، ص ٨٤.
مزيد من التفاصيل انظر: سعد الدين إبراهيم، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، دراسة في أزمة الطبقة الوسطى الجديدة، المنار ٦٤، يوليو، ١٩٨٥.
(٢٩) محمد عبد الحميد، ص ٨٥٠.
(٣٠) بانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جورجيت الحداد، دار الكتاب الجديدة، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٤.
(٣١) محمد عبد الحميد، ص ٩٧.
مزيد من التفاصيل انظر: رفعت السعيد، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري، الطليعة، مارس، ١٩٧٢.
(٣٢).محمد عبد الحميد، ص ٩١، ٩٥
(٣٣).محمد عبد الحميد، ص ٩١.
(٣٤).يانيك لو ميل، الطبقات الاجتماعية، ص ١٥٧.
(٣٥).بانيك لوبيل، الطبقات الاجتماعية، ص ٥٧.
(٣٦).محمد على حمادة، ص ٤٧.
مزيد من التفاصيل انظر: جمال مجدي حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، دار الثقافة الجديدة، ط١، ١٩٧٨.
(٣٧) محمد على حمادة، ص ٣٥
(٣٨) محمد عبد الحميد، ص ٩٨، ٩٩
(٣٩) محمد عبد الحميد، ص ٩٢

مزيد من التفاصيل انظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ البرجوازية الصغيرة قبل ثورة ٢٣ يوليو، الجناح التجاري والصناعي، الطليعة، يوليو، ١٩٧٣.

(٤٠) محمد عبد الحميد، ص ٩١

(٤١) محمد عبد الحميد، ص ٨٨، ٨٩

(٤٢) محمد علي حمادة، ص ٤٩

(٤٣) محمد على حمادة، مرجع سابق، ص ٦٣، ٦٤.

(٤٤) بانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٨٤

مزيد من التفاصيل انظر: بير بورديو، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة وتقديم، إبراهيم فتحي، ط١، دار العالم الثالث، ١٩٩٥.

(٤٥) محمد علي حمادة، مرجع سابق، ص ٧٧، ٧٨

(٤٦) بانيك لوميل، مرجع سابق، ص ٨٤، ٨٥

مزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد المنعم، البرجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة، الطليعة، سبتمبر، ١٩٧٢.

(٤٧) محمد على حمادة، ص ٧٨، ٧٩

مزيد من التفاصيل انظر: فؤاد مرسي، البرجوازية الصغيرة، الوضع الطبقي والموقف الفكري، الطليعة، ٧٤، يوليو١٩٦٥.

(٤٨) محمد على حمادة، ص ٨٠

(٤٩) محمد على حمادة، ص ٨٢

مزيد من التفاصيل انظر: عادل غنيم، الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، ١٩٦٨.

(٥٠) محمد على حماده، ص ٨٢، ٨٣

مزيد من التفاصيل انظر: بيربورديو، أسباب عملية، ترجمة أنور مغيث، الدار الجماهيرية، طرابلس، ١٩٩٦.

(٥١) أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١م، ص ٦٨، ٦٩

مزيد من التفاصيل انظر: هويت وآخرين، حوار مع بيربورديو، بحث ميداني في الفلسفة، ترجمة أحمد حسان، مجلة القاهرة، أبريل، يونيو، ١٩٩٧.

(٥٢) أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، ص ٦٩، ٧٠

(٥٣) أوسيبوف، ص ٢٢٠، ٢٢١

(٥٤) أوسيوف، ص ٢٢٦

(٥٥)جورفيتش، ص ١٢٤

(٥٦) ت. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج حجا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ٢، ١٩٨٨، ص ١٧، ١٨

(٥٧) جورفيتش، ص ١٣٤

(٥٨) محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥م- ١٩٨٥م، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٥، ١٦

(٥٩) إبراهيم العيسوي، نحو خريطة طبقية لمصر، الإشكاليات النظرية والاغتراب المنهجي عن الواقع الطبقي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٧.

(٦٠) إبراهيم العيسوي، نحو خريطة طبقية، ص ١٧

(٦١) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، ص ١٦٤

(٦٢) جورفيتش، ص ٢٤، ٢٥

(٦٣) بانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ص ٢٤، .٢٥

(٦٤) محمود عوده، ص ٢١٢، ٢١٣

(٦٥) سمير نعيم، ص ١٦٣، ١٦٤

(٦٦) بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل نسيم، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢، ص ٦٨، ٦٩، ٩٥، ١٠٧، ١١٣.
مزيد من التفاصيل انظر: عاطف أحمد فؤاد، السلطة والطبقات الاجتماعية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.
(٦٧) محمود عوده، ص ٢١٢، ٢١٣
(٦٨) جورفيتش، ص ٣٦، ٤٦
(٦٩) جورفيتش، ص ٩١
(٧٠) السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار المعارف، ط١، ١٩٨١م، ص ١١٢، ١١٥، ١١٦
(٧١) السيد الحسيني، نمو نظرية اجتماعية نقدية، ص ٧٧
(٧٢) إبراهيم العيسوي، ص ١٨، ٢٢
(٧٣) العيسوي، ص ٢٢، ٢٣
مزيد من التفاصيل انظر: أحمد حسين حسن، الطبقة الوسطى في المجتمع، المحروسة، ديسمبر، ٢٠١٥.
(٧٤) بوتومور، ص ٨٦
(٧٥) محمود عوده، ص ٢١٣
(٧٦) بوتومور، ص ٨٦
(٧٧) بوتومور، ص ٧٥، ٧٦
(٧٨) محمد الجوهري، ص ٢١٠، ٢١١
(٧٩) بوتومور، ص ٧٧، ٧٨
(٨٠) محمد عبد الحميد، ص ١٠٢، ١٠٣
(٨١) إبراهيم العيسوي، ص ٢٠، ٢١
(٨٢) السيد الحسيني، نمو نظرية اجتماعية تقديم، ص ٤، ١
(٨٣) جورفيتش، ص ٧٣، ٧٤
مزيد من التفاصيل انظر: إيليا حريق، الصراع الطبقي والانتلجنسيا العربية، دار المستقبل العربي، العدد ٢١٢، يونيو ١٩٨١.
(٨٤) بانيك لومبل، ص ٤٨
(٨٥) بولانتزاس، ص٢٥٨، ٢٥٩
(٨٦) العيسوي ص٤٢، ص ٤٣
(٨٧) محمود عبد الفضيل: ص ١٨، ص١٩
مزيد من التفاصيل انظر: محمد فرج، التكوين الاجتماعي في مصر، قراءة في الظواهر الطبقية والثقافية، كتاب الأهالي، رقم ٦٠، القاهرة، ١٩٧٧.
(٨٨) محمود عبد الفضيل: ص٢
(٨٩) محمود عبد الفضيل: ص ٢٠
(٩٠) محمد عبد الحميد: ص ١٠٦، ص ١٠٧
(٩١) محمد عبد الحميد، ص١٠٩، ١١٠
(٩٢)محمد عبد الحميد: ص ١١١، ص ١١٢
(٩٣) بانيك لوسيل: ص ٥١، ص ٥٢
(٩٤) بانيك لوسيل: ص ١٢١
(٩٥) محمد عبد الحميد: ص ٧٢
(٩٦) العيسوي، ص٢٨، ٢٩
مزيد من التفاصيل انظر فلاديسلاف أركان بفتش بانشفين، البجوازية الصغيرة كمشكلة أخلاقية، ترجمة سيف إبراهيم، دمشق دار الحصاد للنشر والتوزيع، ١٩٩١.
(٩٧) العيسوي، ص٢٩، ٣٠
(٩٨) العيسوي، ص٣١

مزيد من التفاصيل انظر: جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٧٩.

(٩٩) العيسوي، مرجع سابق، ص٣٢

(١٠٠) العيسوى، مرجع سابق، ص٣٣

(١٠١) العيسوي، مرجع سابق، ص٣٤

(١٠٢) العيسوي، ص٣٨

(١٠٣) ريمون آرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص٤٥.

(١٠٤) جيدنز، مرجع سابق، ص٣٠١

(١٠٥) العيسوي، مرجع سابق، ص٤٠

(١٠٦) محمد عبد الحميد، ص١١٩

مزيد من التفاصيل انظر: رمزي زكي، الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى، عالم الفكر، الكويت، العدد الثاني، أكتوبر – ديسمبر، ١٩٩٦.

(١٠٧) محمد عبد الحميد، ص١٢٠

(١٠٨) محمد عبد الحميد، ص٢٠، ٢١

مزيد من التفاصيل انظر: محمد السيد سعيد، معايير وعمليات التكوين الطبقي مع الإشارة إلى حالة المجتمع المتخلف، المجلة الاجتماعية السنوية، المجلد ٢٤، العدد ٢، مايو، ١٩٨٧.

(١٠٩) محمد عبد الحميد، ص٢٥

(١١٠) محمد عبد الحميد، ص٢٨

مزيد من التفاصيل انظر: أحمد حسين حسن، الطبقة الوسطى في المجتمع، المحروسة، ٢٠١٥.

(١١١) محمد عبد الحميد، ص٢٧